

**منتدى غزة**  
**للدراستات السياسية والاستراتيجية**  
**السادس**

**الاستراتيجيات الفلسطينية**  
**بعد إعلان الدولة في الأمم المتحدة**

غزة - 2013

## رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

## مدير التحرير:

د. خالد شعبان

## هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

## طباعة وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه الكتاب  
أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأيّة  
وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر  
كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو  
مؤسسة فريدرش إيبيرت

# المحتويات

## تقديم

- كلمة مركز التخطيط الفلسطيني 5 أ. محمد الوجيه مهنا
- كلمة مؤسسة فريدريش إيبرت 7 أ. أنغريد روس

## الجلسة الأولى إدارة الجلسة

- مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب 9 أ.د. إبراهيم أبراش
- كيفية صنع القرار السياسي الفلسطيني 24 أ. صالح زيدان
- السياسات الألمانية والأوروبية الراهنة تجاه الدولة الفلسطينية 35 د. موريل اسيبورغ

## الجلسة الثانية إدارة الجلسة

- دور منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان الدولة 41 أ. جميل الجدللاوي
- هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان الدولة 65 د. محيّر أبو سعدة

## الجلسة الثالثة إدارة الجلسة

- الدولة غير العضو "ملاحظات قانونية وسياسية" 76 د. مازن العجلة
- أ. عصام يونس

|     |                    |                                       |
|-----|--------------------|---------------------------------------|
| 84  | د. سمير أبو مدللّه | - منظور العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل |
| 102 |                    | - المداخلات والردود                   |
|     |                    | <b>Abstract</b> -                     |

## تقديم

### كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا \*

#### الاخوة والاخوات الحضور،

موضوعنا لهذا العام لا يخرج عن سياق المواضيع التي تناولناها في المنتديات السابقة والتي تمحورت في مجملها حول المواضيع والإشكاليات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني أو حول الثوابت الوطنية الفلسطينية لكن موضوعنا اليوم يتناول خطوة عملاقة في المفهوم الوطني الفلسطيني وهو إقامة الدولة بالشكل الفعلي والواقعي بعد نيلها إجماعاً أممياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بضعة شهور، وغني عن الذكر أن موضوع الدولة الفلسطينية ظل موضوعاً فكرياً مجرداً تسعى التيارات السياسية الفلسطينية والقيادات لتجسيده على أرض الواقع بكافة السبل الممكنة بدءاً من الكفاح المسلح مروراً بالمفاوضات وانتهاءً بالحصول على الإجماع الدولي أي الشرعية الدولية، وهو الشرط الأساسي للحصول على الشرعية القانونية لأي دولة ضمن الأسرة الدولية، والذي يضيف حسب القانون الدولي عنصر الأهلية والوجوب ضمن العلاقات الدولية، فضلاً عن عنصري الشعب والسلطة حسب العرف الدولي.

اليوم ونحن نخطو خطوات بطيئة تجاه تجسيد هذا القرار تواجهنا عقوبات ومحاذير على المستويين الداخلي والخارجي، مازال الانقسام قائماً ومازالت منظمة التحرير الفلسطينية تنتظر إعادة التفعيل ومازالت ملفات المصالحة في مجال اخذ ورد دون نتائج بل دون نوايا صادقة، وإسرائيل مازالت تتربص

---

\* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني.

الدوائر تجاه أي تطور لأي رموز سيادية وأي خطوات فعلية، ويطرافق ذلك مع تجميد قسري إسرائيلي للعملية السياسية التفاوضية، وتغول إسرائيلي لفرض وقائع مدمرة على الأرض لإلغاء أي جدوى مستقبلية لعملية المفاوضات، فضلاً عن عودة مصطلحات الوطن البديل ومشاريع التوطين الإسرائيلية للقضاء المبرم على ما تبقى من القضية الفلسطينية. كل ذلك يجري مترامناً مع ردود فعل دولية مضطربة أو خجولة للتحريك أو للدفع الإيجابي البطيء للعملية السياسية.

في خضم كل تلك الظروف والعوامل، لا بد أن نتوقف قليلاً أمام حقيقة هامة، فعلى المستوى العملي تبقى عملية بناء الدولة الفلسطينية شأنها فلسطينياً داخلياً يقتضي منا انجاز الخطوات الفعلية بتمهيد الأرضية المناسبة وبناء الهياكل المطلوبة وتصليب المؤسسات، والاهم من ذلك الوصول إلى الوحدة الوطنية، مع اخذ تلك العوامل الدولية بعين الاعتبار فالدولة أكثر المواضيع حساسية وتجسيدها الفعلي من خلال ترجمة القرار الدولي إلى سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية، وحشد الدعم الدولي لذلك هو من أهم الأمور التي تأتي متوازية مع العمل الداخلي.

لهذا سارعنا في مركز التخطيط الفلسطيني إلى وضع تلك الإشكاليات والمعوقات والعناصر الدافعة أو الكابحة ضمن مجموعة محاور سيتم تناولها اليوم بشكل موسع من خلال الأوراق الهامة والمقدمة، ومن خلال جلسات الحوار التي سنتخلل المحاور المقدمة.

ولا يفوتني أن أقدم أولاً إلى مؤسسة فرديتش إيبيرت الألمانية الداعمة لمنتدى غزة ممثلة بمديرتها السيدة أنجريد روس التي تشاركنا اليوم فعاليات المنتدى.

كذلك نتقدم بشكر خاص إلى د.مورييل اسيبورغ مديرة أهم مركز أبحاث في ألمانيا والتي ستشارك في المنتدى بورقة هامة بعنوان، "الرؤية الأوروبية للدولة الفلسطينية من خلال سياساتها الراهنة تجاه فلسطين".

**فأهلاً وسهلاً بالجميع مرةً أخرى راجيةً ندوة مثمرة وثرية**

## كلمة مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية

**أنغريد روس\***

السيدة مجد الوجيه مهنا، مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني،

الأخوات والأخوة الحضور،

أشكر لكم اهتمامكم وحضوركم لهذا المنتدى،

إن هذا المؤتمر يتحدث عن قضايا إستراتيجية والأوراق المطروحة تناقش مواضيع مهمة تتعلق بكيفية اتخاذ القرار الفلسطيني بما يخص الدولة الفلسطينية وكيفية تداخل القرار الفلسطيني سواء من خلال السلطة الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية.

الأخوات والأخوة الحضور،

إن الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة العام الماضي رفع من الشأن الفلسطيني كعضو مراقب لكنها تستطيع الانضمام لكافة المؤسسات الدولية بكافة إشكالها وأصبح هذا الأمر حقيقة الآن.

إن القانون الدولي ووجهة النظر العالمية هي أمور في غاية الأهمية، هل يعطي القانون الدولي للدولة الفلسطينية الصبغة القانونية وهل الدولة الفلسطينية تستطيع اكتساب الصبغة القانونية؟ بهذا المفهوم يستطيع الفلسطينيون مناشدة هذه

---

\* مديرة مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية

السياسات لكن بمفهوم السياسات وكيفية تسويقها في العالم ويجب أن يكون واضحا من الذي يصنع السياسات هل هي منظمة التحرير أم السلطة الوطنية الفلسطينية وما هي العلاقة المستقبلية بين هذه الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل؟

شكرا لحضوركم



# مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب

أ- د. إبراهيم أبراش

الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو - مراقب - أثار جدلاً غير مسبوق حول قضايا إستراتيجية مصيرية وحاسمة : مستقبل عملية المفاوضات والتسوية، مرجعية النظام السياسي الفلسطيني، موئل صناعة واتخاذ القرار الوطني، ومستقبل السلطة الفلسطينية. هذا الجدل وإن كان نخبويًا وخفيًا على المواطن العادي، إلا أنه أضاف تعقيدًا جديدًا لنظام سياسي معقد ومأزوم بالأصل وخصوصًا من جهة مستقبل السلطة بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب.

لا حاجة بأنه منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 وهي مثار جدل ونقاش. بداية كان الجدل ما بين المؤيدين لوجودها والرافضين له، الأولون كانوا يرون فيها مرحلة انتقالية نحو الدولة الفلسطينية والمعارضون - خصوصًا جماعات الإسلام السياسي - كانوا يرون أنها مخطط تأمري على القضية الفلسطينية، وفي مرحلة ثانية وبعد أن استقر الحال للسلطة تجدد الجدل حول ممارساتها ما بين مدافع عنها وبين من يتهمها بالفساد المالي والإداري وبالتنسيق مع إسرائيل الخ، إلا أن الجدل

حول السلطة بعد القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة غير عضو يأتي في سياق مختلف حيث يراهن كثيرون أن الوقت قد حان لنقله نوعية بالانتقال بالسلطة من سلطة حكم ذاتي مرجعيتها اتفاقية أوسلو إلى سلطة دولة سيادية، وهو جدل لم يحسم حتى ساعته.

كان يُعتقد أن الذهاب للأمم المتحدة والاعتراف بفلسطين دولة غير عضو سينهي السلطة كسلطة حكم ذاتي، إلا أن مجريات الواقع تقول بان الآمال التي بُنيت على الذهاب للأمم المتحدة لم تكن في محلها وكل المؤشرات تذهب إلى أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيعودون لطاولة المفاوضات مجدداً، الأمر الذي يدفع للقول إن من السابق لأوانه البحث في مستقبل السلطة اعتماداً على القرار الأممي، ولكن من المشروع والضروري التساؤل عن مستقبل السلطة في ظل تعثر عملية التسوية وتعثر عملية المصالحة، وهو سؤال لا يخاطب السلطة في رام الله بل السلطة في غزة أيضاً ومجمل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

فتح نقاش حول مستقبل السلطة لا يدخل في إطار التفكير النظري أو الترف الفكري، كما يجب تجنب إدخاله في باب التكتيك والمناورة السياسية للضغط على إسرائيل أو الجهات المانحة للسلطة، بل يجب أن يكون في إطار مراجعة إستراتيجية لمجمل آليات عمل النظام السياسي الفلسطيني. طرح سؤال مستقبل السلطة يستحضر بقوة خلا يعاني منه الحقل السياسي الفلسطيني وهو التعامل مع الملفات العديدة والشائكة بدون رؤية أو إستراتيجية وطنية، كل ذلك يتطلب سرعة توحيد الصف لوضع هذه الإستراتيجية والتي كما نعتقد ستكون - ولو على المدى القريب - إستراتيجية متعددة المسارات وتحديداً في التعامل مع ملفات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير والدولة، وإن كان موضوع البحث هو مستقبل السلطة الفلسطينية بعد الاعتراف بالدولة إلا أن الأمر يحتاج

لمعالجة إشكالية غياب الإستراتيجية حتى على مستوى وظائف السلطة وكذلك ضرورة العودة لمرحلة تأسيس السلطة وعلاقتها بالهدف الاستراتيجي للفلسطينيين وهو الدولة الفلسطينية ؟ وهل كان وجود السلطة عاملاً مساعداً ومهيئاً لقيام الدولة أم لا ؟ .

## **أولاً: سؤال مستقبل السلطة يكشف غيباب إستراتيجية فلسطينية**

حالة الارتباك والتردد التي انتابت النخبة السياسية الفلسطينية بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب تعكس ارتجالية الممارسة السياسية للنخبة السياسية وغياب إستراتيجية فلسطينية . فالسياسة كعلم الدولة و السلطة، لا تقوم إلا بوجود الإستراتيجية. لا شك أن السياسة فضاء من الأفعال وردود الأفعال يختلط فيها: القانون، القوة، المصلحة، الدين، العواطف والانفعالات، الأيديولوجيات، العنف، الإرهاب الخ، إلا أن دور الإستراتيجية هو عقلنة كل ذلك وتوجيهه لمصلحة الأمة. الإستراتيجية بما هي رؤية وتخطيط بعيد المدى تحيط بكل المصالح والمخاطر القومية، تربط الحاضر بالماضي وتستشرف المستقبل وتتطلع من رؤية علمية للواقع بكل مكوناته وتشابكاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والدولية، إنها فن التوفيق بين الإمكانيات القومية بكل مكوناتها وما تنتجه البيئات الإقليمية والدولية من جانب، والأهداف القومية من جانب آخر، هذه الإستراتيجية هي الأساس الذي تقوم عليه سياسات الدول والكيانات السياسية العقلانية . الإستراتيجية تؤسس على المصلحة الوطنية العليا أو ثوابت الأمة التي هي محل توافق وطني ولا تخضع للأغيب ومناورات تجار السياسة والدين ومدعي الثورة .

وضع الإستراتيجيات وتنفيذها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مؤسسة قيادة<sup>1</sup>، وهذا ما أكد عليه القائد الاستراتيجي الألماني مولتكه (Helmuth von Moltke) حيث عرف الإستراتيجية بأنها : (الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب)، كما تعتمد الإستراتيجية على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات، وما يميز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة و الزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي، أن الأولين يشتغلون في إطار رؤية إستراتيجية للمصالح القومية العليا فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة، وهدفهم السلطة ومنافعها، الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق مصالح الأمة فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفاً بحد ذاته وقد يضحون بمصالح الأمة من أجل السلطة .أية ممارسة سياسية بدون إستراتيجية تصبح نوعاً من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللأزمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها .

إذا كان المفهوم العام والمعاصر للإستراتيجية لم يعد شأنًا يخص الدول فقط بل يتجاوزها إلى المؤسسات والشركات والتعليم الخ، لأن الإستراتيجية باتت رديف العقلانية في إدارة الكيانات الكبرى، فإن الشعوب الخاضعة للاحتلال وحركاتها التحريرية أحوج ما تكون لإستراتيجية كفاحية وسياسية لمواجهة الاحتلال، وقد وعت كل حركات التحرر الحاجة للإستراتيجية فوضعت النظريات حول استراتيجيات حرب العصابات وحرب الشعب والمقاومة الشعبية والعصيان المدني

<sup>1</sup> - هناك فرق بين القيادة كمؤسسة ووجود عشرات الزعماء وقادة الأحزاب والفصائل، فوجود خمسة عشر قائداً حزبياً لا يعني وجود مؤسسة قيادة، وفي الحالة الفلسطينية فإن حالة الانقسام بين فتح وحماس، والاختلاف داخل فصائل منظمة التحرير نفسها يعكس أزمة قيادة ولا يعبر عن وجود مؤسسة قيادة فلسطينية بالرغم من الصفة الشرعية الرسمية التي تتسبب لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

الخ. أهم مكونات إستراتيجية حركات التحرر الوطني هي الاتفاق على الأهداف الوطنية وعلى الوسائل أو الأدوات المفضية لتحقيقها، ودائما يرتبط نجاح أو فشل استراتيجيات حركات التحرر ليس باختلال موازين القوى مع العدو بل بمدى وجود مؤسسة قيادية قادرة على تعبئة الشعب وحشده حول برنامجها الوطني.

في الحالة الفلسطينية يبرز غياب الإستراتيجية من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت والاختلاف حول الوسائل والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء وحول تحديد الهدف الوطني، وحتى مع القول بأن الهدف هو الدولة فإن غموضا والتباسا يسود حول مفهوم وحدود الدولة. هذا الغياب للإستراتيجية أدى لفشل معمم على كافة الأصعدة، وأدى لحالة تيه سياسي تتخبط فيه كل مكونات النظام السياسي وخصوصا بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة<sup>2</sup>، لذا فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدرا من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط، فالقدر محايد في الشؤون السياسية، وإسرائيل وإن كانت عدوا قويا إلا أن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهة وليس تبرير عجزها بوجوده، إن الخلل يعود لغياب إستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية تعبر عن مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها أو إستراتيجية تعبر عبر مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها، لذا وفي ظل التباعد الزمني ما بين مرحلة التحرر الوطني التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية منتصف ستينيات القرن الماضي

---

2 - بعد شهر من تولي منصبه كوزير للثقافة في الحكومة الحادية عشر - في شهر يوليو 2007 - اكتشفت أن الأمور في الحكومة لا تسير حسب رؤية أو إستراتيجية سواء من حيث التعامل مع الانقسام أو في غيرها من القضايا الكبرى، الأمر الذي دفعني لسؤال الدكتور فياض هل توجد إستراتيجية فلسطينية للحكومة، فكان رده إنه لا يستطيع الإجابة ولكن الرئيس أبو مازن يمكنه الإجابة، وبالفعل حضر الرئيس أبو مازن لمجلس الوزراء في الأسبوع الموالي ليتحدث عن الإستراتيجية الفلسطينية، وبصراحة تحدث الرئيس عن مختلف القضايا إلا أنه لم يتحدث عن الإستراتيجية.

والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية وعلى رأسها الانقسام والاعتراف بفلسطين دولة مراقب، وفي ظل تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وفي جوهرها القضية الفلسطينية، فالأمر يتطلب إستراتيجية وطنية متعددة المسارات لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني ولا مع متطلبات السلام ولكن في نفس الوقت تفتتح على مسارات جديدة للعمل السياسي يؤسس على الاعتراف الأممي بفلسطين دولة مراقب.

إن أهمية الإستراتيجية تكمن الآن في ظل مرحلة التحول الاستراتيجي نحو الدولة، ففي هذه المرحلة والمرحلة القادمة لن تنتفع تكتيكات وسياسات المفاوضات الفلسطينيين، بل إن الفريق المفاوض كله لن يصلح للمرحلة الجديدة، كما أن المرحلة تحتاج للانتقال من سياسة التدبير اليومي لحياة الناس والبحث عن الراتب، إلى بناء إستراتيجية وبرامج ورؤى دولة، وهو ما سنشير إليه لاحقاً.

## ثانياً: التباس علاقة السلطة والدولة في المواثيق المؤسّسة للسلطة وفي ممارساتها

منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وانتقال القيادة الفلسطينية إلى داخل الوطن، تشكل واقع سياسي جديد يسمى السلطة الفلسطينية<sup>3</sup>، سلطة حكم ذاتي محدود، لم تؤسس نتيجة تطور طبيعي لسلطة دولانية ولا نتيجة انتصار حركته التحرر، بل نتيجة استحقاقات خارجية. وسواء كنا مع السلطة الوطنية أو ضدها، فقد فرضت نفسها كواقع، لقد فرضت على، تم فرضه لقد فلسطيني الضفة والقطاع كما أن الغربة فرضت على فلسطيني الشتات. وكما كان النضال الفلسطيني فيما قبل التسوية له

3 - رفض الإسرائيليون في مفاوضات أوسلو تسمية السلطة التي ستقوم بإدارة مناطق الحكم الذاتي بـ (السلطة الوطنية الفلسطينية) وفرضوا على الفريق الفلسطيني المفاوض مصطلح (السلطة الفلسطينية) وإسقاط كلمة (وطنية) له دلالة بأن السلطة القائمة مجرد سلطة بدون مضمون وطني سيادي، وكل وثائق السلطة ومراسلاتها تخلو من كلمة (وطنية) .

محددات لم يضعها الفلسطينيون وحدهم، بل كانت الدول العربية المضيفة والمعنية بالصراع وكذا الوضع الدولي السائد آنذاك لهم الدور الأكبر في وضع هذه المحددات وضبط العملية الثورية برمتها، فإن التسوية مفروضة على الفلسطينيين بشكل أو آخر وخصوصا بعد أن أعلن العرب مجتمعين في قمة بيروت 2002 أن السلام خيار استراتيجي.

كان النقاش بين الوطنيين الفلسطينيين<sup>4</sup> حول السلطة في بداية تأسيسها وما ارتبط بها من تشكيلات سياسية كالحكومة والبرلمان وأجهزة الأمن الخ، لا يتمحور حول ثنائية مع السلطة أو ضدها، بل حول عمل السلطة وكيفية تطويرها، أو بمعنى آخر التمييز ما بين السلطة الوطنية كجهاز وركن أساس لا يمكن تصور قيام دولة أو كيان سياسي بدونها من جهة، وكيفية أداء السلطة لعملها ونزاهة الأشخاص القائمين بأمرها من جهة أخرى، وقد أبانت السياسة الإسرائيلية وخصوصا بعد مقتل رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين عام 1996 أنها ضد وجود سلطة وطنية فلسطينية ذات مصداقية حتى وإن كانت منبثقة عن اتفاقات أو سلو، وقد قتلت إسرائيل لاحقا رئيس السلطة ياسر عرفات لأنه حاول تحويل السلطة إلى سلطة سيادية ودولة.<sup>5</sup>

من الواضح أن وضع السلطة كان وما زال وضعا لا تحسد عليه وخصوصا بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة في 2002 ثم الانقسام 2007

---

4- باستثناء تيارات الإسلام السياسي- حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير- فإن كل القوى والفصائل الوطنية كانت مشاركة في السلطة بشكل أو آخر، وليس صحيحا أنها سلطة حركة فتح بل هي سلطة منظمة التحرير وفصائل منظمة التحرير حتى التي تعارض السلطة مشاركة فيها من خلال عضويتها في منظمة التحرير التي أسست السلطة، ومشاركتها في انتخابات مجلس تشريعي السلطة وفي تولي قادة وكوادر الفصائل وظائف في السلطة ومشاركة عناصرهم في أجهزة السلطة.

5- في السنوات الأولى للسلطة وفي عهد الرئيس أبو عمار كانت إسرائيل تخشى من السلطة أكثر من خشيتها من الفصائل المسلحة وأعمالها العسكرية، وقد ظهر ذلك من خلال قيام إسرائيل بعد كل عملية استشهادية أو تفجيرية تقوم بها المقاومة داخل إسرائيل بالرد بتدمير مؤسسات السلطة، فبعد عملية التفجير في فندق بارك بمدينة ناتانيا والتي قامت بها حركة حماس قامت إسرائيل في أبريل 2002 باجتياح الضفة ومحاصرة أبو عمار في محاولة لتقويض السلطة.

ثم أزماتها المالية المتفاقمة، فهي ليست سلطة سياسية كاملة الصلاحيات، بل سلطة مقيدة بشروط والتزامات تعرقل قيامها بمهامها كسلطة سياسية وطنية بمعنى الكلمة . السلطة الفلسطينية وُجِدت في إطار تسوية وضمن اتفاقية تكبل تحركها وتجعل كل خطوة من خطواتها وخصوصا ذات الطابع السيادي مرهونة بالموافقة الإسرائيلية وشروط الرباعية، فيما الشعب الفلسطيني يريد أن تقوم بمهمة مزدوجة مهمة سلطة وطنية تحريرية وسلطة سيادية تؤسس للدولة، وهي مهمة جد صعبة إذ أخذنا بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية التي اعترضت عمل السلطة . وانطلاقاً من هذه الصعوبة حدث شطط في التحليل عند من تعامل مع موضوع السلطة والحكم الذاتي، بحيث أن هيمنة الايدولوجيا والمواقف المسبقة والصراعات الحزبية وتدخل الأجندة الخارجية، جعل مقاربات الموضوع تقع في السببية الفجة وتصدر أحكاماً كلية اعتماداً على مقاربات جزئية .

إن الفهم العميق للتحويلات الدولية والإقليمية يدفعنا إلى القول إن التحدي الذي يواجه الشعب الفلسطيني وهو يخوض معركته السياسية لتأسيس دولته الوطنية المستقلة لا يقل عن التحدي الذي واجهه عندما كان يتبنى إستراتيجية الكفاح المسلح ضد الصهيونية والإمبريالية لتحرير وطنه، وسنكون واهمين إذا اعتقدنا أن القوى التي حالت بين الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته في مرحلة الكفاح المسلح ستسانده في تأسيس وطنه بالطرق السلمية، أو تخضع لقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يعترف بفلسطين عضو مراقب، ذلك أن معارضتها لم تكن لان الشعب الفلسطيني يريد أن يُقيم دولته عن طريق الكفاح المسلح بل كانت معارضة لمبدأ قيام الدولة الفلسطينية، سواء كانت هذه القوى تتجسد بإسرائيل أو بالولايات المتحدة الأمريكية أو بدول وحركات سياسية غيرهما من داخل المنطقة، وقد أثبتت الأحداث ذلك مع كامب ديفيد الثانية وقبلها ثم مع خارطة الطريق عام 2002، حيث رفضت



إسرائيل و أمريكا الاعتراف بدولة فلسطينية يعلنها الفلسطينيون على مناطق الحكم الذاتي في مايو 1999 وهو تاريخ نهاية مرحلة الحكم الذاتي حسب اتفاق أوسلو، كما ترددت الدول العربية في دعم الموقف الفلسطيني بخصوص إعلان الدولة من طرف واحد حتى لا يثيروا غضب أمريكا<sup>6</sup>، وتكرر الأمر عندما وقعت واشنطن وإسرائيل ضد المسعى الفلسطيني باكتساب عضوية دولة فلسطين في الأمم في سبتمبر 2012 .

### ثالثا: السلطة وتحديات تجسيد الدولة

هناك علاقة تناقض وتضاد ما بين استمرار تسوية أوسلو - مفاوضات وتنسيق امني وبرتوكول باريس الاقتصادي - وجود السلطة الفلسطينية - مؤسسات وقيادات ومصالح وارتباطات من جانب، والعمل من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة من جانب آخر، أو بتعبير آخر أصبحنا أمام تسوية معيقة للسلام وسلطة معيقة للدولة. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية نلمسها على مستويين: على المستوى الأول نلمسها في كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية، إلا وتمنح مزيدا من الوقت لإسرائيل لبناء مزيد من المستوطنات ولتهويد القدس ولتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وكلها أمور تجعل من المستحيل قيام دولة فلسطينية، ونلمسها على المستوى الثاني أي بالنسبة للسلطة، من خلال هذا التكاليف والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط للأخلاق ولقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر أيضا للحس الوطني وللشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي عنوانه قيام الدولة

---

6 - كان موقف الرئيس المصري حسني مبارك الأكثر سوءا حيث مارس التهديد مع الرئيس أبو عمار لثنيه عن إعلان قيام الدولة، ولو دعمت مصر الرئيس أبو عمار في خطوته لتبعته دول عربية وإسلامية ووضعوا إسرائيل أمام الأمر الواقع.

المستقلة الذي ما جاءت السلطة إلا من أجل تحقيقها، بحيث باتت كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأمريكية وتخدم سياستهما، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب الدولة. ويكفي أن نذكر بما جرى قبيل وبعد انتخابات يناير 2006 بحيث أدى الصراع الدامي على السلطة إلى وجود سلطتين وحكومتين فلسطينيتين لا تحمل أية منهما مشروعا وطنيا ولا تمثله وتشكلان عائقا أمام قيام الدولة.

قبل وجود السلطة الوطنية كانت العلاقة واضحة ما بين الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من جانب وإسرائيل من جانب ثان، وهي علاقة شعب بدولة احتلال، ومن هنا كانت دولة الاحتلال تتعامل مع الفلسطينيين على هذا الأساس ويحملها العالم مسؤولية ما تقوم به، فكانت مسئولة ومن خلال الإدارة المدنية عن شؤون التعليم والصحة وكافة المتطلبات الحياتية، وكذا كانت مسئولة عن أمنها وأمن الفلسطينيين، وهي مسؤولية كانت تشكل عبئا أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا على إسرائيل، ومع أن العلاقة كانت علاقة دولة احتلال بشعب خاضع للاحتلال بما تتضمن من تعسف وإرهاب للشعب، إلا أن الوضع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين وكذا الوضع الأمني كان أفضل حالا مما هو موجود اليوم في ظل وجود سلطتين وحكومتين فلسطينيتين. وحتى على المستوى السياسي كان الوضع أفضل حيث كان كل سلوك إسرائيلي أو عملية استيطان أو اعتقال الفلسطينيين أو قتلهم تثير على إسرائيل الرأي العام العالمي وكان العالم يتعامل مع إسرائيل كدولة احتلال، بينما في ظل الوضع الراهن فقد تراجعت المسؤولية الإسرائيلية دون أن يتراجع الاحتلال، وتزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبوق، بالإضافة لتفجر الفتنة والحرب الأهلية والصراع على سلطة فقدت وظيفتها الوطنية وقيمتها الأخلاقية وأصبحت

عبئاً على المشروع الوطني بشقيه: السلمي والمقاوم وعائقاً أمام قيام الدولة.

وهكذا وطوال سنوات والشعب- بالرغم من تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية- يتعامل مع السلطة الوطنية على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز هدف الدولة بالطرق السلمية بديلاً عن خيار الحل العسكري، أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح والمقاومة كخيار استراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول بأنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة. بالتالي لم يكن قبول غالبية الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي لفلسطيني الداخل كان أفضل مما هو عليه الحال في غالبية الدول العربية. لم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئاً يسمى حصاراً اقتصادياً أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة، كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية والرغبة بالاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى وجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها السلطة نحو تحقيق الحرية والاستقلال، والواقع يقول بأن واقع السلطة وممارساتها يشكلان عائقاً أمام قيام الدولة المستقلة.

إلى ما قبل توقف المفاوضات نهاية 2010 ثم صدور القرار الأممي بفلسطين دولة غير عضو كان الجدل -كما أسلفنا- يدور عن جدوى وجود سلطة دون طرح بديل لها وخصوصاً الانتقال إلى دولة السلطة، وسبق وإن طالبنا بالتفكير الجاد بحل السلطة بعد أن يتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ستملأ فراغ انهيار أو حل السلطة حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو حكم الميليشيات المسلحة أو كانتونات

تديرها إسرائيل عن بُعد<sup>7</sup>، إلا أن الحديث السابق عن حل السلطة كان حديثاً متردداً أقرب ما يكون للضغط على السلطة لتعيد النظر بممارساتها، مما هو إرادة وقناعة حقيقية بضرورة حل السلطة.

## **رابعاً : مستقبل سلطة الحكم الذاتي بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية عضو مراقب**

جاء الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو ليزيد من تعقيد المشهد السياسي، فمن جهة، الاستيطان الإسرائيلي توسع بشكل غير مسبوق وتم تقطيع أوصال الضفة بحيث بات مستحيلاً قيام دولة متصلة الأجزاء ليس فقط بين الضفة وغزة بل وبين المدن والقرى الفلسطينية نفسها داخل الضفة، ومن جهة أخرى، توجد تفاهات مصالحه تؤسس لإستراتيجية وطنية على أساس إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير وتجاوز الانقسام الجغرافي بين غزة والضفة بالعودة لواقع سلطة حكم ذاتي، مع تفاهم نظري غير مؤكد حول الدولة في الضفة وغزة كهدف نهائي، ومن جهة ثالثة فإن قرار الاعتراف الأممي بالدولة صدر عن الجمعية العامة بمعنى أنه قرار غير ملزم وبالتالي لم تعترف به إسرائيل ولم يغير شيئاً في واقع علاقة إسرائيل بالأراضي الفلسطينية المحتلة .

من المعروف أن القرارات الدولية لا تنفذ من تلقاء ذاتها وخصوصاً إن كانت قرارات صادرة عن الجمعية العامة، وبالتالي فإن صدور قرار الاعتراف بفلسطين دولة مراقب لا يعني أن الدولة الفلسطينية باتت قريبة المنال، فقد يحتاج الأمر ليس لجهود دبلوماسية شاقة بل ربما لحروب حتى تصبح الدولة واقعا على الأرض. وبالتالي

7- أنظر مقالنا: حل السلطة سؤال مشروع ولكن ما هو البديل ؟  
[http://www.fustat.com/C\\_hist/abrash\\_9\\_06.shtml](http://www.fustat.com/C_hist/abrash_9_06.shtml)

على الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية اهتبال فرصة صدور القرار الأمني ومباشرة خطوات إجرائية صدامية مع الاحتلال على الأرض .

من هنا يصبح مطلوباً الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات المترتبة عن الاعتراف بفلسطين دولة ومحاولة المزاوجة بين العمل من أجل المصالحة بالتفاهات السابقة والعمل من أجل تحويل قرار الدولة إلى ممارسة على الأرض، وهذا الأمر يحتاج إلى تفاهات فلسطينية جديدة أو إبداع سياسي، بحيث لا يحدث تعارض بين ثلاثة استحقاقات: الأول متطلبات إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كإطار وطني جامع يتجاوز الضفة وغزة واستحقاقات السلطة، والثاني مصالحة تعيد توحيد غزة والضفة في إطار سلطة وحكومة واحدة، والثالث استحقاقات الدولة كنتاج للشرعية الدولية، بما يفترض تجاوز مرحلة الحكم الذاتي المحدود واتفاقية أوسلو وخطة خارطة الطريق.

دون تقليل من قيمة التفاهات السابقة حول المصالحة فإن واقعاً جديداً قد استجد بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب ويجب أن تأخذه القوى الفلسطينية بعين الاعتبار في عملية المصالحة حتى لا يتحول القرار إلى مجرد قرار يضاف إلى عشرات القرارات الدولية ذات الشأن بالقضية الفلسطينية<sup>8</sup>، وما دامت حركة حماس كما هو الحال ببقية الأحزاب الفلسطينية وكذلك كل الدول العربية باركت الخطوة الفلسطينية بالذهاب للأمم المتحدة واعترفت بأن الهدف الوطني الفلسطيني حالياً هو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس مع حق عودة اللاجئين، فيجب أن تتكاتف الجهود حول هذا الهدف وأن يكون هذا

---

8 - حديثاً عن القرار الأممي بالاعتراف بالدولة لا يعني أنه إنجاز كبير وقد سبق وأن كتبنا حول محاذير الذهاب للأمم المتحدة في ظل حالة الانقسام والتداعيات التي قد تترتب عن صدور قرار جديد من الجمعية العامة حول دولة في حدود 1967 بطلب فلسطيني، وخصوصاً من جهة تأثيره على قرار التقسيم والذي صدر أيضاً عن الجمعية العامة ويمنحنا حوالي 45% من مساحة فلسطين بدلاً من الـ 22% التي يمنحنا إياها القرار الجديد.

الهدف حاضرا في عملية المصالحة حتى وإن احتاج الأمر لإعادة النظر في بعض بنودها .

كثيرة القضايا المطلوب من القيادة الفلسطينية التعامل معها إن رغبت تجسيد الدولة على الأرض، قضايا ذات أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية: شكل السلطة ووظائفها ومصدر شرعيتها وتمويلها ومكوناتها - حكومة، تشريعي، رئيس الدولة، الأجهزة الأمنية، الانتخابات - ومرجعيتها من الانتقال من القانون الأساسي لدستور دولة، كما عليها مواجهة قضايا : المفاوضات، الانقسام الجغرافي، التمثيل الدبلوماسي، السيادة، الشعب، الحدود، اللاجئين الخ. وهذه قضايا لا نعتقد أن النخبة الحاكمة لوحدها قادرة على معالجتها، لذا نتمنى على الرئيس أبو مازن و منظمة التحرير الجديدة تشكيل فريق من الخبراء في القانون الدولي وفي المجالات الأخرى، حتى لا تتكرر مهزلة فريق المفاوضات في مفاوضات أوسلو .

وفي هذا السياق يجب ربط الحديث عن الانتخابات و الحكومة و السلطة كما وردت في اتفاقات المصالحة مع استحقاق الدولة لتكريس مؤسسات الدولة الفلسطينية . الانتخابات يجب أن تكون لرئيس دولة فلسطين وليس لرئيس سلطة حكم ذاتي، ولأعضاء برلمان فلسطيني وليس لمجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي، كما أن إعادة توحيد الأجهزة الأمنية يجب أن يكون في إطار وظيفة جديدة لهذه الأجهزة كأجهزة أمنية للدولة الفلسطينية وليس أجهزة أمنية تتسق مع إسرائيل في إطار التزامات أوسلو .

## خاتمة

إن كان الفلسطينيون يريدون تفعيل القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب وإعطائه قيمة عملية فيجب أن ينتقل مركز النقل والتوجيه في العمل السياسي الفلسطيني إلى الدولة من خلال ممارسات على الأرض تعكس وتعبّر عن الحالة الجديدة، أو بمعنى آخر دولة كل المؤسسات الفلسطينية. وفي هذه الحالة كلما خطت الدولة الفلسطينية خطوة في اتجاه الدولة كلما تراجعت مركزية ووظيفة السلطة الوطنية في العمل السياسي، وربما تتحول أيضا منظمة التحرير الفلسطينية مع مرور الوقت لحزب داخل الدولة كما جرى مع جبهة التحرير الجزائرية بعد الاستقلال<sup>9</sup>. ولكن يبدو أن قيادة منظمة التحرير ما زالت تعيش حالة تردد في خياراتها الإستراتيجية، ولا يبدو أنها مزمنة على الدخول في مواجهة سياسية مع إسرائيل وواشنطن بحيث تبني على القرار الأممي بالدولة ممارسات على الأرض بإلغاء حكومة سلطة أو سولو وتشكيل حكومة الدولة الفلسطينية وبداية ممارسة أشكال سيادية على الأرض.

---

9 - ما جرى في الجزائر جرى بالنسبة مع كل حركات التحرير كقنيتام واللاوس وكمبوديا والمغرب، حيث أندمج المسلحون بالجيش النظامي وتم حل فصائل المقاومة أو تحويلها إلى حزب حاكم بعد الاستقلال، وقد جرت محاولات شبيهة في الحالة الفلسطينية حيث تم إدماج جيش التحرير وقوات الفصائل في أجهزة السلطة أو حلها وتم تهميش مؤسسات أخرى للمنظمة وأصبح رئيس منظمة التحرير نفسه رئيس السلطة الوطنية، ولكن كل محاولات تصفية وإضعاف منظمة التحرير تمت قبل نيل الاستقلال وقبل إنجاز مرحلة التحرر الوطني .

# بعد نيل دولة فلسطين للعضوية المراقبة في الأمم المتحدة.. الإستراتيجية الفلسطينية وكيفية صنع القرار<sup>(1)</sup>

صالح زيدان\*

## أولاً

عنوان هذا المنتدى يفتح على المستقبل لأن نيل العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة بهذه الأغلبية الساحقة يفتح على آفاق سياسية رحبة أمام الحالة الفلسطينية، إن اعتمدت إستراتيجية بديلة للإستراتيجية الحالية، وذلك بتوفير آلية سليمة لصنع القرار الوطني الفلسطيني.

فبين الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية بما فيها من مهام ما بعد العضوية المراقبة لدولة فلسطين وبين كيفية صنع القرار الوطني الفلسطيني علاقة وثيقة جدلية مترابطة.

فسلامة القرار وشرعيته بمدى انسجامه وتعبيره عن الإستراتيجية الوطنية والسبيل إلى ذلك بالشراكة الوطنية وبالآليات الديمقراطية لصنعه.

---

\*عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين



بينما القرار الذي لا يخضع لرقابة المؤسسة الوطنية التمثيلية وهيئاتها يجنح نحو التعبير عن إستراتيجية فئوية لا تعطيه سوى الصفة القانونية.

ولعل العلاقة بين الاستراتيجية الفلسطينية وآلية صنع القرار الوطني هي أحد النماذج على ذلك.

## ثانيا

إن القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقبة في الأمم المتحدة هو قرار تاريخي، أسقط مفعول تعليق إعلان الاستقلال بفعل اتفاق أوسلو وفتح الطريق للانتعاق منه. كما عزز مكانة دولة فلسطين المحتلة أراضيها وليس المتنازع عليها كما وحقوق اللاجئين وفقاً للقرار 194. هذا الإنجاز الكبير خطوة لاستعادة القضية الوطنية إلى الإطار الدولي القادر مبدئياً في المرحلة الراهنة على اجترح حل متوازن لها، وهو خطوة على طريق التدويل وجعل قرارات الأمم المتحدة هي المرجعية الأساس للعملية التفاوضية، وتمكين دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وإلى المؤسسات والمواثيق الدولية وخاصة محكمة الجنايات الدولية واتفاقيات جنيف ومجلس حقوق الإنسان، مما يمكن من وضع إسرائيل أمام المساءلة والمحاسبة على جرائمها وانتهاكاتها لمنظومات القوانين الدولية الخاصة بالشعوب المحتلة أراضيها ولحقوق الإنسان بشكل عام. كما أن توقيع دولة فلسطين على بعض اتفاقات حقوق الإنسان (مثلاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - السيداو) من شأنه أن يحصن الوضع الداخلي أمام احتمالات ارتداد النظام السياسي الفلسطيني عن نهج الديمقراطية والتعددية والحريات العامة والمساواة بين المواطنين وبخاصة المساواة بين المرأة والرجل.

الفوز بمقعد العضوية المراقبة لدولة فلسطين حظي بإشادة وإجماع وطني فلسطيني. ولكن السؤال المركزي هو: ما هو القرار الرسمي الفلسطيني بشأن جعل مقعد العضوية المراقبة منصة لانطلاق ومواصلة الهجوم السياسي والدبلوماسي؟ وهل يعبر التوجه إلى الأمم المتحدة عن تبني لإستراتيجية، يشكل

تدويل القضية الوطنية أحد مرتكزاتها الرئيسية بالتناغم مع المقاومة الشعبية، أم أنه مجرد وقفة تسبق الارتداد إلى مفاوضات لا تتوفر شروط نجاحها وجدواها؟

إن الجمود واستمرار تأجيل تقديم طلب انتساب دولة فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية واتفاقيات جنيف وخاصةً الرابعة منها وسائر المؤسسات الدولية والتي تخشى منها إسرائيل، لا يؤشر إلى اعتماد توجه جدي لتبني إستراتيجية بديلة، بل هو خلل يصل إلى حدود الخطأ الاستراتيجي.

إن الفارق واضح بين أسلوب يسعى إلى توظيف المكسب السياسي في خدمة الضغط المشكوك بنتائجه على إسرائيل للإفراج عن مفاوضات لا جدوى منها، وبين اعتبار العضوية المراقبة محطة هامة في هجوم سياسي ودبلوماسي متعدد الأغراض.

إن التعامل مع فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الجدار وتقرير غولدستون حول جرائم إسرائيل إبان حملة الرصاص المصوب، ما هي إلا نماذج لأسلوب تعامل الفريق الفلسطيني واستمراره بتأجيل انضمام دولة فلسطين للمنظمات الدولية، الأمر الذي يتعاكس مع متطلبات متابعة الهجوم السياسي ضد الاحتلال. وهو لا يعبر عن آلية سليمة لصنع القرار الوطني يعكس الالتزام بتطبيق مقررات هيئات م. ت. ف. بل هو يعبر بوضوح عن التفرد والمضي في أسلوب احتكار القرار من قبل القيادة المتنفذة في م. ت. ف.، إلى الخروج عن قرارات الإجماع الوطني ينتج قراراً يتصف بالصفة القانونية وليس بالشرعية الوطنية. وهو ما يستدعي التصحيح والمعالجة، باحترام قرارات هيئات م. ت. ف. واحترام تنفيذها من اللجنة التنفيذية إلى المجلس المركزي وغيرها، ودخول دولة فلسطين إلى جميع المنظمات والمؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة وكذلك التي تتيحها العضوية المراقبة، ومغادرة السياسة الرسمية الانتظارية التي تقف على أبواب المنعطفات والاستحقاقات دون فتحها: باب المصالحة التي تحولت إلى محطات في المناسبات لحوارات خاوية بلا نتائج، وباب التجديد لمنظمة التحرير التي تتواصل عملية تفكيك أوصالها، وباب المقاومة الشعبية التي باتت وظيفة الكلام عنها ليس ممارستها بل إحلالها مكان المقاومة عموماً. وعلى

العموم فإن الحالة الفلسطينية بحاجة إلى إجراء المراجعة السياسية والوطنية في النهج والأداء وخاصةً جعل هيئات م. ت. ف. ميداناً لصنع القرار الوطني ومتابعة تنفيذه. ومن أجل مغادرة الإستراتيجية القائمة حالياً على خيار حصري هو المفاوضات، واختيار أوراق القوة الفلسطينية واستنهاضها في مواجهة حكومة التطرف والمستوطنين الإسرائيلية، فإن العامل الذاتي الفلسطيني هو العامل الحاسم لإخراج المشروع الفلسطيني من أزمته.

## ثالثاً

- ترقية مركز فلسطين إلى دولة غير عضو في الأمم المتحدة لا يمس بمكانة م. ت. ف. القانونية والسياسية بما في ذلك صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، بل يؤكد على الربط المؤسسي بين م. ت. ف. ودولة فلسطين. فاللجنة التنفيذية هي الحكومة الفلسطينية للدولة والمجلس الوطني الفلسطيني هو برلمانها. كما أن هذا الانتصار الفلسطيني لا يغير من طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب والقضية الفلسطينية باعتبارها مرحلة التحرر الوطني أولاً وقبل كل شيء.

كما أن عضوية دولة فلسطين المراقبة لم تغير في النظام السياسي الفلسطيني الحالي. وهو نظام مركب، تشكل م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إطاره العام الجامع ومرجعيته، كما تشكل السلطة الفلسطينية إطاره المحلي كسلطة حكم إداري ذاتي تحت سلطة الاحتلال سواء في الضفة أو في غزة.

وفي مرحلة التحرر الوطني فإن الوحدة الوطنية هي طريق الخلاص من الاستيطان والاحتلال، ذي الطابع الإحلالي والعنصري. ولا ينقض ذلك أية استثناءات لهذه القاعدة في إنجاز مهام التحرر الوطني.

النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ في إطار م. ت. ف. أخذ الطابع الانتلافي بعد انضمام فصائل م. ت. ف. وخاصة في الفترة الممتدة من عام 69 وحتى العام 93، وكانت صيغة التوافق هي التعبير عن هذا الطابع، ومن خلال صيغة الشراكة أو المشاركة الوطنية في صنع القرار الوطني الفلسطيني. ولكن

هذا لا يعني أنه لم يقع تغيير في التشكيلة القيادية للنظام بين الحين والآخر في التحالفات الفلسطينية وفي تشكيل اللجنة التنفيذية أو في خروج القيادة المتنفذة عن قرارات الإجماع الوطني.

وفي جميع الحالات كانت المحطات الوطنية الفلسطينية التي تجسدت فيها الوحدة الوطنية وتجلت فيها الشراكة السياسية في القرار الوطني من أبرز المحطات التي شهدت إنجازات وطنية كبرى.

وكان فشل م. ت. ف. في مواجهة تحديات كثيرة اعترضت العمل الوطني الفلسطيني يعود بجزء رئيسي منه إلى غياب أو تغييب الشراكة السياسية ووضع البعض لسياساته وحساباته البرنامجية فوق مقررات الإجماع الوطني وبرامج الائتلاف الوطني، وهو ما ألحق الضرر البالغ بالعمل الوطني الفلسطيني.

التطور الهام في بنية الحركة الوطنية بانطلاق حركة حماس في أواخر العام 87 لتشكل ومعها حركة الجهاد إطاراً للاتجاه الإسلامي في فلسطين، وهي قوى فلسطينية ذات نفوذ وخارج إطار م. ت. ف. ولكن تأثير ذلك لم يعكس نفسه على القرار السياسي الفلسطيني الذي بقي محدوداً، وحتى تشكيل إطار واسع للمعارضة وإبعاد أكثر من 400 قيادي وكادر من حركتي حماس والجهاد إلى مرج الزهور جنوب لبنان (1992/12/17).

## رابعاً

- أزمة النظام السياسي الفلسطيني التي ظهرت بعد عام 82 والتي بدأت حقيقة قبل هذا التاريخ، تأتت من بنيته الداخلية. حيث لم تكن مهام الإصلاح الديمقراطي التي توسع نطاق المشاركة في القرار غائبة عن بنية م. ت. ف، ولكنها كانت محدودة. وبعض قرارات الإصلاح بقيت بدون تنفيذ كما حصل مع عدم تطبيق الجانب التنظيمي الإصلاحي لاتفاق عدن - الجزائر الذي أقر في الدورة 18 للمجلس الوطني عام 87. واتسع نطاق الأزمة مع تقاوم مظاهر التكتل

والترهل الذي أصاب م. ت. ف. مع سنوات التهميش والتقزيم والانقسام الطويلة والتي باتت معالجتها بحاجة إلى "مصالحة" بين م. ت. ف. والشعب إضافة للمصالحة بين الفصائل.

ولكن الخطر الذي تعرضت له مكانة م. ت. ف. جاء من داخلها، عندما توهمت بعض قياداتها بأنها مع توقيع اتفاقيات أوسلو انفتح الطريق أمامها لإنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة، دون حساب للألغام الإسرائيلية المزروعة في ثنايا الاتفاق والتي أوصلته إلى طريق مسدود.

وانطلاقاً من هذا الوهم جرى الانفخ في دور السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها النظام السياسي الأساسي، وجرى تهميش وإضعاف المنظمة ومكانتها بل واستيعابها واحتوائها وتحويلها إلى امتداد للسلطة بدل أن تكون مرجعيتها. وكان ذلك خطأ فادحاً أحدث تنازاعاً في الصلاحيات بين مجلس وطني ومجلس تشريعي بين الدائرة السياسية ووزارة خارجية ووزارة شؤون خارجية وآخرها تنازع الصلاحيات بين رئاستي السلطة ومجلس الوزراء كما حصل أكثر من مرة ومنها ما حصل مع حكومة السيد الحمد الله... الخ.

وفي هذا السياق اعتقد البعض أن الانتخابات التشريعية والرئاسية تفتح الأبواب تلقائياً لتداول السلطة وكأننا في دولة مستقلة وليس سلطة تحت الاحتلال. وهذا الوهم أدى للمس بصورة جوهرية بالوحدة الوطنية باعتبارها الأساس للنهوض بمهمات التحرر الوطني.

الانقسام في حزيران 2007 دفع قوى في م. ت. ف. نحو شيء من المراجعة بإعادة الحياة إلى م. ت. ف. ولجنتها التنفيذية وإلى المجلس المركزي، ولكن دون الإقرار العملي بمرجعية المنظمة للسلطة. فحافظت السلطة على دورها كجسم مستقل وظلت الامتيازات مصدر إلهام وإغراء وجذب للمستوزرين وأصحاب الامتيازات. وواصلت مؤسسات السلطة ومجلس وزرائها العمل دون توجيه أو رقابة أو مساءلة خاصة مع غياب دور المجلس التشريعي.

إنّ تصحيح الوضع وآلية اتخاذ القرار لا يكون بالمحاصصة واقتسام السلطة والمواقع القيادية بالتوافق الفوقي بين القوى. فهذه القاعدة لم تعد صالحة لإنجاح مساعي المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية ووحدة القرار الفلسطيني الجارية، بل أن الطريق الأصوب والأكثر جاذبية للشعب يكون بإنجاز استحقاقات التجديد الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني والاحتكام لإرادة الشعب سواء على صعيد م. ت. ف. أو السلطة الفلسطينية ومن خلال انتخابات شاملة للرئاسة والمجلسين الوطني والتشريعي والمجالس المحلية كما للاتحادات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية الحالية.. الخ، باعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل الذي يضمن تغيير فعلي في النظام السياسي القائم ويدفع نحو الائتلاف ويتيح لكل قوة دوراً مشاركاً في مؤسسات صنع القرار يتناسب مع وزنها الفعلي من صفوف الشعب.

وفي هذا الصدد ينبغي توحيد القوانين الانتخابية للمجلسين الوطني والتشريعي بالاستناد للقانون الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني لـ م. ت. ف. والمجمع عليه القائم على التمثيل النسبي الكامل وخاصةً بعد إصدار المرسوم الرئاسي وقرار اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. الصادر بهذا الشأن. فالمنظمة هي المؤسسة الأم في النظام السياسي الفلسطيني.

إن هذا ما يضمن توفير المرجعية الوطنية لـ م. ت. ف. ويضمن صيانة أقاليمها الثلاثة: تجسيدها لوحدة الشعب الفلسطيني، وتمثيله كممثل شرعي ووحيد وصيانة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

## خامساً

كشف الانقسام القرار الوطني الفلسطيني وأضعفه حيث أنتج سلطتين متصارعتين وهمش المؤسسات الوطنية وعمق النزعات والمصالح الفئوية. كما شل المجلس التشريعي كمؤسسة وآلية للرقابة على وزارات ومؤسسات السلطة، وزاد انكشاف الوضع والقرار الفلسطيني على الخارج وتصاعدت أوهام التنازع على التمثيل ومحاولات خلق بدائل فاشلة عن الشرعية الفلسطينية. وبشكل عام

فإن كارثة الانقسام كما أفادت العدو الإسرائيلي وألحقت أضراراً بالغة بالقضية والحقوق الفلسطينية أضعفت القرار الوطني الفلسطيني واستقلاليتيه وشجعت على زيادة التدخلات الخارجية في شئونه.

بالمقابل فإن الإجماع الوطني على تبني خطوة الفوز بالعضوية المراقبة لدولة فلسطين والإشادة بها يشكل عنصراً ضاعطاً لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية ووضع أسس للمفاوضات وفق معادلة جديدة.

في حين أن التقدم بالهجوم السياسي والدبلوماسي والاستحقاقات الإستراتيجية الوطنية الجديدة تطرح بصورة لا تقبل التأجيل أولوية إنهاء الانقسام والانفصال بين الضفة وغزة والتي طالت وباتت تضعف على نحو خطير قدرة شعبنا على مواجهة الاحتلال، كما تؤدي إلى التآكل المتسارع للركائز الديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني واستمرار التدهور في مضمار الحريات العامة وحقوق المواطنين.

إن استمرار الانقسام يضعف القرار الوطني الفلسطيني ويشتت الجهد ويبعثر الإمكانات ويفقد النضالات الفلسطينية اتجاهاتها السلمية ويبددها في صراعات داخلية تدرج في إطار التهلكة على السلطة والمكاسب، حيث نشأت خلال فترة الانقسام فئات اجتماعية لدى الطرفين بنت مصالحها على الانقسام.

رغم طول فترة الانقسام فإن الترويج لنغمة أن الخلافات بين حركتي فتح وحماس لا حلول لها هدفها إدامة الانقسام لأنه ينسجم مع مصالح فردية داخل حركتي فتح وحماس ويتطابق مع تدخلات عربية وإقليمية ودولية محورية من أجل إبقاء الوضع الفلسطيني مبعثراً ومشتتاً، واستغلال الأزمات المالية في الضفة وغزة للتأثير السلبي في القرار، مما يسهل فرض الضغوط الأمريكية وضغوط عواصم عربية من أجل استئناف المفاوضات بلا مرجعية دولية أو تقديم تنازلات مرفوضة على غرار إعلان قبول الوفد الوزاري العربي بواشنطن بتبادل الأراضي بدل التمسك بقرار العضوية المراقبة لدولة فلسطين الذي ينص على حدود 4 حزيران 67 للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

إن طريق المصالحة لا يمر عبر الوصاية العربية بصيغة القمة العربية المصغرة التي صدرت عن قمة الدوحة. كما أنه لا يتم عبر الاحتكار الثنائي لفتح وحماس لعملية المصالحة. بل عبر الربط بين استعادة الوحدة والإصلاح الديمقراطي واستنهاض أوسع ضغط شعبي على كل من فتح وحماس، اللذين تحملا مسؤولية استمرار الانقسام وبنسب متفاوتة.

إن طريق الشراكة الوطنية في الحوار (شركاء في الدم شركاء في القرار) والذي يضع المصالح الوطنية العليا بدل المحاصصة والمصالح الفئوية واعتماد تنفيذ اتفاق 2011/5/4 وبالأستناد إلى وثيقة الوفاق الوطني هو الطريق الأنجع لطي صفحة الانقسام الأسود. ونقطة الانطلاق في تنفيذ الاتفاق تشكيل حكومة توافق وطني وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني في موعد يمكن التوافق عليه ووفق نظام التمثيل النسبي الكامل، الذي يكرس الشراكة ويلغي نظام المحاصصة ويسمح بتجاوز حالة الاستقطاب الثنائي.

## سادساً

تبنى الإستراتيجية الوطنية الجديدة ودعم القرار الوطني واستقلاله بعد العضوية المراقبة تتطلب توفير مقومات الصمود للشعب ومعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني.

ومع التمايز المسلم به بين الضفة وغزة بما في ذلك على مستوى الأزمة وتجلياتها، فإن تردي الأوضاع المعيشية والحياتية تنطبق على كل من الضفة والقطاع، مع تفاقم أشد للأزمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع آخذين بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه الحصار والعدوان. فلا رؤية سليمة للتنمية هنا أو هناك والأوضاع الاقتصادية مكشوفة على ضغوط آليات اقتصاد السوق والتجارة الحرة وعلى الاعتماد الواسع على التمويل الخارجي وضغوطاته الابتزازية؛ هذا فضلاً عن إنحكام هذه الأوضاع لأحكام بروتوكول باريس الاقتصادي وما يترتب عليه من تبعية للاقتصاد الإسرائيلي. إنه اقتصاد ريعي استهلاكي وغير إنتاجي.



ويضاعف الأزمة الأعباء الضخمة المترتبة على تشكيل حكومتين وموظفيهما وموازنتين، واقتصاد التهريب في غزة والذي يمتص عائدات كبيرة ليست لصالح خزانة حكومة واحدة.

إن المراجعة الشاملة للتوجهات الاقتصادية ومعالجة الأزمة تتطلب تبني إستراتيجية إنعاش اقتصادي بديلة أقل عرضة لتأثيرات القيود والإجراءات الإسرائيلية يتصدرها القطاع العام ويقوم على حشد الموارد المتاحة وتركيزها نحو النمو لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة ومن قبل القطاعين العام والخاص بدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإعادة إعمار غزة ودعم صمود المناطق المتضررة بالعدوان والاستيطان والتهويد.

إن المدخل لهذا هو إعادة النظر بالموازنة العامة لصالح الخدمات وتعزيز التكامل والتضامن الاجتماعي. إن إجراء إصلاح ديمقراطي شامل في النظام السياسي الفلسطيني هو ضرورة سياسية لإقامة نظام يرتقي لتجسيد المشروع الوطني وسياسات اقتصادية اجتماعية تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية.

إن تطبيق الخطة الاقتصادية الاجتماعية يتطلب توافق وطني شامل يقوم على المشاركة الفاعلة في صوغ آلياتها من قبل القوى السياسية والاجتماعية (أحزاب - نقابات ومؤسسات ومنظمات شبابية ونسائية وأكاديمية وأهلية).

## سابعاً

الظروف الموضوعية ناضجة للضغط من أجل تفكيك حدة الاستقطاب الثنائي الضار ووقف الصراع على التحكم بالقرار الوطني عموماً، وإعادة اللحمة الوطنية وذلك من خلال بروز دور قوة ثالثة من القوى الديمقراطية والتقدمية تتموضع بين الكتلتين المتصارعتين. غير أن هذا الشكل والدور الذي يمكن أن يضطلع به ليس حتمياً أو تلقائياً. بل هو رهن برفع مستوى الدور الوطني والديمقراطي والاجتماعي للقوى الديمقراطية والتقدمية الفلسطينية، وخاصة في استنهاض الحركة الشعبية الضاغطة لإسقاط الانقسام المدمر والمعالجة الجريئة لملف الحقوق الاجتماعية والديمقراطية والعمل من أجل نظام ديمقراطي مدني

يسد الطريق أمام محاولات حمسنة المجتمع ويضغط لإغلاق ملف الاعتقال السياسي ونظام المسح الأمني ووقف انتهاك الحريات الإعلامية والعامّة والديمقراطية وفتح المؤسسات الأهلية المغلقة في غزة والضفة، ووضع حد لجميع الممارسات السلطوية التي تتناقض مع القانون الأساسي وتنتال من تماسك المجتمع وتضعفه في مواجهة الاحتلال. والنضال لانتزاع حق جميع القوى وفئات الشعب بالتحركات الجماهيرية السياسية والاجتماعية وإزالة القيود عنها.

إن دور القوى الديمقراطية والتقدمية دور أساسي في تفكيك حالة الاستقطاب الثنائي. ولكن هذا يتطلب الاضطلاع بدورها الوطني المتميز والنضال لوقف الإجراءات والقوانين التعسفية والمتخلفة التي تقيد حقوق المرأة والشباب ومحاولات فرض القيود على المجتمع وخاصة في غزة. كما أن هذا الدور رهن بتعزيز دورها في النضال المطلي وخاصة قضايا الفقر والبطالة والأجور وسوء توزيع الثروة الوطنية والموارد المالية وغلاء الأسعار وانقطاع الكهرباء ورفع الرسوم والضرائب الباهظة المفروضة على المواطنين...الخ.

قد يبدو أن كل ما ذكر ليس بمتناول اليد ولكن لا خيار سوى استمرار ومواصلة الضغط الشعبي على هذه القضايا، وضغط كل الوطنيين وخاصة القوى الديمقراطية واليسارية.

# الدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط

## والعلاقة بين الاتحاد لأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية

د.موريل أسيبوغ\*

يرى الأوروبيون من ناحية منذ عقود أن عملية السلام في الشرق الأوسط ترتكز إلى حل الدولتين وهو موقف أوروبي استراتيجي وكان لديهم مواقف واضحة وجلية حول التسوية النهائية والقضايا المدرجة فيها مثل (حدود العام 1967+ تبادل أراضي متفق عليه والقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية وحل متفق عليه بالنسبة لقضية اللاجئين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194). أدرك الأوروبيين أخيرا الاحتمال المتلاشي لحل الدولتين هذا في ظل تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية المستقبلية ولاحظوا أن هناك زيادة (وليس تقلص) في وتيرة جدوى التوصل إلى اتفاق في سياق الربيع العربي.

---

\*مديرة مركز الأبحاث الألماني للشؤون الدولية والأمنية SWP

من ناحية أخرى انشغل الأوروبيون بقضايا أخرى أولها وأخرها الأزمة الكبيرة في منطقة اليورو، وعندما يتعلق الأمر بالمنطقة أي بإيران وبسوريا وبمصر. أيضا يوافق الأوروبيون بان للولايات المتحدة الدور الريادي في العملية السلمية وهم مترددون في تبني دور متوازن أو استخدام إجراءات عقابية من شأنها أن تعقد الأمور أكثر ولم يكونوا قادرين من بين دول أعضاء كبرى على تحديد كيفية التحرك قدماً في ظل غياب المفاوضات. غياب الحل أيضا لم يتح للأوروبيين استخدام الأدوات التي كانت تحت تصرفهم للمساهمة في انجاز سلام مستديم وبناء الدولة. نتيجة لذلك لم يتخذ الأوروبيون قراراً حاسماً، إنما أرسلوا إشارات متناقضة وأعطوا صورة مشوشة.

انتقد الأوروبيون مرات كثيرة السياسات الإسرائيلية وعلى رأسها تلك السياسات التي تساهم في تآكل خيار الدولتين، وبدأوا العمل على خطوط عريضة لوسم منتجات المستوطنات، كما أن اغلب الدول الأوروبية صوتت لصالح قبول فلسطين في اليونسكو وكذلك قبول فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة. إلى الآن تأثير الأوروبيين قليل على العملية السلمية (أو أنهم عاجزين على إعادة تنشيطها في ظل غياب الجهود الأمريكية)، وإنهم أي الأوروبيون ورغم تعليق تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عام 2009 فقد وطدوا هذه العلاقات بشكل ملحوظ على مدار السنوات القليلة الماضية. في الوقت نفسه ساد هناك شعور كبير بالإحباط في أوروبا على المستويين الاجتماعي وصنع القرار نظرا للإدراك السائد بأن المشاركة المالية والتقنية والدبلوماسية الأوروبية منذ أوسلو لم يكن لها ذلك التأثير فيما يتعلق بتحقيق تقدم في العملية السلمية والاستقلال الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية الديمقراطية القوية.

لا شك أن ميزان الرأي العام في أوروبا يرجح لصالح الفلسطينيين، حيث بيّن استطلاع للرأى أجراه (أفاز) عام 2011 أن النسبة في المملكة المتحدة تبلغ

59% وفي فرنسا 69% وحتى 76% في ألمانيا كانوا لصالح حق تقرير الشعب الفلسطيني والاعتراف بفلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة.

استطلاع آخر أجري في ألمانيا أظهر أن 69.4% من المستطلعين أبدوا أو أبدوا بشدة الطرف الفلسطيني. غير أن هذه المواقف لم تترجم في حقيقة الأمر إلى سياسات رسمية أو إلى دور أوروبي قوي في العملية السلمية أو إلى موقف أكثر جدية تجاه إسرائيل. إضافة إلى الأسباب التي ذكرت آنفاً مثل الانشغال بقضايا أخرى أكثر إلحاحاً بالنسبة للأوروبيين وانعدام الوحدة بين الأوروبيين فيما يتعلق بكيفية التحرك إلى الإمام في ظل غياب عملية سلام جدية، هناك أيضاً عوامل أخرى تساهم في هذه الظاهرة وهي أن السياسات الخارجية قلما تلعب دوراً في تقرير نتائج الانتخابات، وأن دولة عضو كبيرة في الاتحاد مثل ألمانيا في عهد المستشار أنجلا ميركل تعتبر أمن إسرائيل جزءاً من علة الوجود وأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بين إسرائيل وبعض دول الاتحاد شهدت نوعاً من التطور بما في ذلك التعاون الوثيق في المجال الأمني والعسكري، كما أن إسرائيل ضاعفت من جهودها الدبلوماسية والضاغطة.

## ماذا يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوا لتغيير السياسات الأوروبية لصالحهم؟

أغلب العوامل التي ذكرت صعبة أو مستحيل تغييرها غير أن بالإمكان معالجة بعضها. وهنا اعتقد أن الخطوط التالية لابد أن تحظى بالأهمية في هذا الصدد.

## 1- تكثيف الضغط/ تعزيز الوجود:

من الأهمية بمكان وضع فلسطين (وبالتحديد أكثر، غزة) مرة أخرى على جدول الأعمال الأوروبي لذلك فإن الوجود المستمر والضغط السلس في بروكسل والعواصم الأخرى لهو أمر حاسب ويجب ممارسة هذه الجهود بشكل متوازي عبر القنوات الرسمية وعبر المجتمع المدني.

وبما أنه لا يوجد محاورون رسميون يمثلون غزة اليوم في أوروبا، فمن الضروري جداً أن يمارس ممثلو المجتمع المدني وأطراف أخرى من غزة جهوداً خاصة ولا بد أن تستهدف هذه الجهود اجتماعات منتظمة على مستويات عالية مع الترويكا الأوروبية ومع كاترين أشتون يمكن من خلالها توصيل رسائل واضحة ومطالب إلى أوروبا قد يتم تكثيف هذه المطالب مع الصعيد المحلي.

## 2- تطوير رسائل واضحة:

لتوصيل مثل هذه الرسائل سيحتاج الفلسطينيون لتطوير استراتيجيات. اليوم الصورة مشوشة؟ هل الفلسطينيون يهدفون إلى دولتين عبر المفاوضات أم عبر التدويل، لدولتين أم لدولة واحدة، لبناء مؤسسات الدولة أم لحل السلطة؟ هذه التوجهات والأهداف ليست بالضرورة حصرية بيد أن هناك نوع من انعدام الوضوح إلى أين؟ وكيف؟

## 1- استخدام أدوات متاحة:

على الفلسطينيين أن لا يسمحوا للآخرين بالإملاء عليهم حول الوسائل التي لا بد أن يستخدموها، إنما عليهم أن يستخدموا وسائل مشروعة متاحة ليس كتهديد بل حق وأهمها ما يعتبره الإسرائيليون الحرب القانونية بمعنى محكمة الجنايات الدولية أو محكمة العدل الدولية. وبينما سيحاول الأوروبيون والإدارة

الأمريكية تثبيط الفلسطينيين لعدم توصيل الأمور إلى المحاكم الدولية إلا أن للفلسطينيين محاججات جيدة فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي.

### **3- إرغام الاتحاد الأوروبي على تطبيق لوائحه وقوانينه:**

على الفلسطينيين أن يمضوا قدما في جهود إرغام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تطبيق قوانينه وتشريعاته وترجمة مواقفه السياسية إلى سياسات وأسس واضحة وجليّة. لوائح وسم منتجات المستوطنات وتوضيح التطبيق الإقليمي لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل هي خطوات في الاتجاه الصحيح. بيد أن أنشطة الجماعات المراقبة لازمة لضمان تمسك بروكسل والدول الأعضاء بهذه اللوائح والقوانين خلال تعاملها مع إسرائيل ونقلها بشكل دقيق وصحيح إلى قوانينها ونظمها القومية.

من المفيد أيضا تفعيل نظام سلوك لرجال الأعمال الأوروبيين واخذ هذه القواعد بعين الاعتبار.

### **4- العمل مع الأوروبيين على إنجاز مصالح فلسطينية:**

الموقف الأوروبي هو موقف داعم للمصالحة خلف السيد الرئيس أبو مازن وهو لا يشكل العقبة الكأداء أمام المصالحة. سيتم إزالة إحدى العقبات أمام المصالحة إذا توضح كيفية ضمان الأوروبيون: للتعاون الاقتصادي والمالي مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية أو مع حكومة تكنوقراط انتقالية تنبثق عن مصالح فلسطينية.

حالياً أجل الأوروبيون هذه القضية إلى أن يشاهدوا تقدماً يضطرهم للعمل. إذا ما أراد الفلسطينيون من الأوروبيين التحرك إلى الإمام فعليهم أن يقنعوهم بأن لديهم تأثيراً إيجابياً على المصالحة لتمهيد الطريق أمام حكم ديمقراطي وسيادة القانون وبناء الدولة، وإيجاد مفاوضات فلسطيني قوي....الخ، بدلاً من المطالبة بالقبول بتطبيق شروط الرباعية بحذافيرها أن يتم تفعيل صيغة براغماتية لاستمرار التعاون.



## دور منظمة التحرير الفلسطينية

### بعد إعلان الدولة

النائب: جميل المجدلاني\*

تقدم هذه الورقة عنواناً من بين مجموعة عناوين حددها "منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية" وجري التفاعل بشأنها مع المشاركين بالأوراق المقدمة إلي هذا اللقاء، والمطلوب من هذه الورقة هو أن تجيب علي "دور م.ت.ف بعد إعلان الدولة" في إطار الإجابة علي أسئلة تفصيلية أو توضيحية حول هذا الدور، من حيث أنه دور إشرافي، توجيهي أم قيادي مرجعي، وكذلك دور المنظمة في الملفات الرئيسية (المفاوضات، الشتات، العلاقات الخارجية) ثم المكانة القانونية لمنظمة التحرير بعد إعلان الدولة، لتتأمل موضوعات هذه الورقة - وفقاً لمشروع المنتدى - مع مجموعة من الأوراق الأخرى التي تشمل مجموعة العناوين الأخرى التي تقارب أو تكمل المبنى العام لمشروع المنتدى الذي يتناول المنظمة، السلطة، الدولة من زوايا عدة، تلقي أضواء كاشفة علي الواقع الراهن وآفاق المستقبل.

وعلى أهمية ومباشرة الأسئلة التي يطرحها المنتدى، إلا أنني أعتقد أن تجاوز جدل الفكرة في تناول مسألة الدولة الفلسطينية إلى التجربة التاريخية

---

\* عضو المجلس التشريعي

الملموسة لشعبنا في سعيه ونضاله من أجل ترسيخ أو استعادة كيانه الخاص، وتأكيد شخصيته الوطنية في دولة مستقلة، وما أفرزته هذه التجربة من دروس واستخلاصات، يشكل مدخلاً مهماً، وأكاد أقول ضرورياً للانتقال ببحث مسألة الدولة الفلسطينية برمتها من جدل الفكرة إلى الوقائع والاستحقاقات الملموسة، حتى لا تتكرر عودة التاريخ بنا من جديد إلى المأساة والمسخرة التي حلت بنا رغم عظيم النضال والتضحيات علي مدار عقود طويلة قاربت علي المائة عام.

لقد تواصل نضال الشعب الفلسطيني من أجل إبراز كيانه الخاص في دولة فلسطينية مستقلة منذ أن تبلورت الكيانات العربية في بلاد الشام بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وتقسيم بلادنا وتقاسمها بين الإنجليز والفرنسيين وفقاً لاتفاقيات سايكس - بيكو عام 1916.

فقد شارك شعبنا مع أشقائنا العرب من الكيانات الجديدة من أجل التحرر من الاستعمار، غير أن نضالنا كان أكثر تعقيداً وأوسع أبعاداً نظراً لتراشق نضالنا ضد الاستعمار البريطاني الذي أسموه انتداباً يومها، مع النضال ضد وعد بلفور الاستعماري المشؤوم لليهود الصهاينة بإعطائهم وطناً قومياً في فلسطين، وهو الوعد الذي التزمه المستعمر البريطاني فأسس وساهم ورعى الغزوة الصهيونية لبلادنا، وزحفها المتدرج علي الأرض الفلسطينية وعمل بالمقابل علي قمع شعبنا وحبس آفاق تطوره باستخدام كل أساليب البطش والتكيل بحق الشعب الفلسطيني بما يبقي علي ضعفه وتشتت انتمائه، ورخاوة وضعف قيادته وتبعية بعض أقسامها للاستعمار البريطاني نفسه.

وفي هذا النضال المريع، وفي مختلف محاولات الفلسطينيين لتجسيد كيانهم الخاص، فقد تكررت - كما سيتضح لاحقاً - سمة بارزة، رافقت هذه المحاولات، هذه السمة هي عدم اكتمال المحاولات في كل مرة، لأسباب تتعدد وتتكرر سواء بالتدخلات السلبية والضارة من الآخرين أو بسبب ضعف وتردد القيادات الفلسطينية التي تعاقبت علي قيادة هذا الشعب، والوهم النابع من طبيعتها في الغالب، الوهم الذي يقودها في كل مرة إلي السعي وراء تجنبها خوض معارك وصراعات هي في أغلب الأحيان ذات طابع موضوعي مستمد من طبيعة الغزوة

الصهيونية لبلادنا وكيانها العدوانى التوسعى الإجلائى والإحلالى فى فلسطين وكونها امتداداً وقاعدة لقوى الاستعمار والإمبريالية العالمية بمختلف مراحلها وأطوارها، ثم ارتباط مصالح القوى والطبقات الرجعية العربية مع معسكر الأعداء ذاته على وجه العموم. هذا الارتباط الذى كان - ولا يزال - يدفع هذه القيادات إلى التوقف والتردد أو البحث عن تسويات أكدت الحياة، وتؤكد الآن أنها تسويات ضارة بالنضال الفلسطينى وبهدفه الذى يكاد يكون واحداً وناظماً لهذا النضال، هدف الاستقلال فى دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين.

## محطات ومراحل متعددة فى النضال من أجل الدولة

### 1- من الانتداب حتى النكبة:

بعد سلسلة لم تتوقف من الثورات والمواجهات ضد المستعمر البريطانى وضد الصهاينة المستوطنين وتشكيلاتهم المسلحة، والعديد من اللقاءات مع المندوب السامى البريطانى والبعثات البريطانية وغير البريطانية إلى فلسطين والمذكرات المتكررة التى كانت تدور حول وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإعلان حكومة وطنية فلسطينية وإنهاء الانتداب البريطانى، وانعقاد أكثر من مؤتمر قومى ووطني على امتداد العشرينيات من القرن الماضى فقد شكل الفلسطينيون "اللجنة العربية العليا" بعد أيام من اندلاع ثورة 1936 كتجمع جهوى يجسد وينظم الفعل السياسى الفلسطينى كقيادة يصعب تجاهلها أو تجاوزها عند بحث الشأن الفلسطينى، ومع كل ما كان لها من مكانة، واستنادها إلى نضال فلسطينى دؤوب ومثابر وثورة وإضراب شهير كأطول إضراب لشعب بكاملة إلا أن بنية هذه القيادة الطبقية ورخاوتها السياسية جعلها تصطف إلى جانب مثيلاتها العربيات وتستجيب لنداء وقف الثورة "والاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى التى أعلنت أنها ستحقق العدالة" وأجهضت بذلك الثورة قبل الوصول إلى أهدافها بالاستقلال ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

مع اقتراب التاريخ المحدد لإنهاء الانتداب البريطاني علي فلسطين، كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت من أن تفرض نفسها طرفاً هاماً، ونداً قوياً للفلسطينيين علي أرض وطنهم وقد تبلور هذا الوجود الصهيوني في مؤسسات متعددة تنذر ببلورة دولة قائمة لليهود في فلسطين، وهو ما كان يستدعي مجابهة المشروع الصهيوني بأن يبادر الفلسطينيون ومعهم ومن ورائهم باقي البلدان العربية إلي الشروع في تأسيس بنية الدولة الفلسطينية التي كان ينبغي أن تُعلن، وتُعلن بسط سيادتها علي فلسطين، إلا أن تردد القيادات الفلسطينية والعجز العربي وتواطؤ بعض أقسامه مع القيادات الصهيونية حال دون ذلك، واكتفت القيادات العربية بتعيين مندوب لفلسطين في الجامعة العربية في مارس- آذار- 1946، ثم تشكيل الهيئة العربية العليا في يونيو- حزيران- 1946، التي أنشأت لنفسها مكاتب في لندن وباريس ونيويورك، إضافة إلي مكاتبها في عدد من البلاد العربية.

لقد عملت الهيئة العربية العليا علي إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة بحكومة تتهياً لاستلام زمام الأمور حال إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها علي فلسطين، خاصة وأن الأمم المتحدة قد اعترفت بالهيئة العربية كممثل للشعب الفلسطيني وشاركت الهيئة فعلاً بهذه الصفة في مداولات الأمم المتحدة من خلال اللجنة الخاصة لدراسة قضية فلسطين.

وبعد صدور قرار التقسيم أعادت الهيئة العربية العليا من جديد طرح فكرة تشكيل حكومة فلسطين وقدمت مشروعاً مفصلاً لها للجامعة العربية، إلا أن الجامعة وبضغط من الأردن رفضت الفكرة وصدر بدلاً عنها قرار بتشكيل إدارة مدنية في يوليو 1948، وبعد تكرار اتفاقيات الهدنة وترسخ الوجود الصهيوني علي أرض فلسطين بإعلان دولة إسرائيل فقد ظهرت علي السطح مخططات إلحاق شرق فلسطين بشرق الأردن، الأمر الذي ترسم لاحقاً بسلسلة من المؤتمرات التي بويع عبرها ومن خلالها الملك عبد الله ملكاً علي الضفتين.

## 2- من النكبة حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية:

بعد النكبة وسيطرة الصهاينة على معظم فلسطين الذي أصبح "دولة إسرائيل"، حاولت الهيئة العربية العليا الاستفادة من بعض قرارات الجامعة العربية لإحياء فكرة الحكومة الفلسطينية وتجسيدها سياسياً بما يحافظ على مكانة فلسطين ويبقيها حية في إطار الجامعة العربية والعمل على توسيع حضورها في المستويات الدولية، فدعت الهيئة العربية العليا لعقد اجتماع الإدارة المدنية التي شكلتها الجامعة العربية وهو ما تم في سبتمبر - أيلول - 1948، وتقرر في هذا الاجتماع أن تتحول الإدارة المدنية بعد توسيع عضويتها إلى حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا، وبدأ الإعداد لعقد المؤتمر الأول في غزة في نهاية أيلول 1948، الذي أعلن رسمياً ولادة حكومة عموم فلسطين.

لقد تعاملت الجامعة العربية في البداية بإيجابية مع هذه الحكومة ودعتها بعد شهر من إعلانها للمشاركة في أعمال الدورة التاسعة لمجلس الجامعة، وقد شارك فعلاً، كل من أحمد حلمي باشا رئيس الحكومة وجمال الحسيني وزير خارجيتها في أعمال تلك الدورة في نهاية أكتوبر - تشرين أول - 1948.

إلا أن هذه البداية المشجعة في علاقة الجامعة العربية مع حكومة عموم فلسطين لم تستمر طويلاً، فقد تجاهلتها بعد أقل من عام في دورتها الحادية عشرة وما تلاها، وقد كان للضغط الأردني بتأييد من السلطات الهاشمية في العراق ورغم مقاومة مصر في البداية وحماسها لاستمرار المشاركة والحضور الفلسطيني في أعمال الجامعة إلا أنه وكما أظهرت الممارسة السياسية الفعلية، فقد تغلب العجز العربي الرسمي من ناحية، وتواطؤ وتبعية بعض أطرافه للاستعمار من ناحية أثره ودوره الكبير في تهميش دور ومكانة حكومة عموم فلسطين في أعمال الجامعة العربية ومؤسساتها ولجانها، كما لم يكن لها ورغم نوايا بعض رموزها الطيبين أي دور يُذكر في أوساط الفلسطينيين وتجمعاتهم، وهو ما كان ينبغي على القيادات الفلسطينية أن تقوم به رغم كل الصعوبات والعقبات التي

يضعها النظام العربي الرسمي في طريقها، لو كانت هذه القيادات من بنى وشرائح اجتماعية مختلفة، إلا أنها كانت امتداداً لأصول غالبيتها من الوجهاء والأثرياء وكبار الملاك وهو ما يفسر حرص غالبية رموزها للبحث عن خيوط للتواصل مع النظام الرسمي عموماً حتى أن بعض وزراء حومة عموم فلسطين تحولوا إلى وزراء وكبار موظفي دولة للأردن الذي ناصب الحكومة الفلسطينية التي كانوا أعضاء فيها العداء.

وهكذا ظلت الحكومة تتراجع حضوراً وتمثيلاً وعلي كل المستويات والأصعدة إلى أن غابت تماماً إثر وفاة رئيسها عام 1963.

### 3- منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى اتفاقية أوسلو:

بناء علي دعوة من الرئيس جمال عبد الناصر، فقد انعقد مؤتمر القمة العربية في يناير - كانون ثاني - 1964، وطلب المؤتمر من السيد أحمد الشقيري الذي شارك في أعمال المؤتمر كممثل لفلسطين "بالاستمرار في اتصالاته بالدول الأعضاء، والشعب الفلسطيني بنية الوصول إلي القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني للقيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره" ليستفيد المرحوم أحمد الشقيري من هذا القرار المبهم ويشرع فوراً، ويتشجع من الرئيس عبد الناصر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وعقد مجلسها الوطني الأول في القدس في 1964/5/28 ويعود لمؤتمر القمة الثاني بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما كان أشبه بفرض أمر واقع علي الملوك والرؤساء العرب، لم يكن أمامهم يومها إلا التسليم به والاعتراف بالمنظمة، ليستعيد التمثيل الفلسطيني الدور والحضور الفلسطيني مكانه في جامعة الدول العربية وفي السياسة العربية الرسمية عموماً ويؤسس للانطلاق نحو علاقات دولية كانت بدايتها مع الصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وزعيمه ماوتسي تونج، حيث زارها الشقيري في مارس 1965 وصدر بيان مشترك وقعه مع الشقيري السيد شو إن لاي رئيس الوزراء الصيني يومها أكد فيه الجانب الصيني انه "يؤيد بحزم الشعب

العربي الفلسطيني في كفاحه العادل ضد إسرائيل أداة الولايات المتحدة العدوانية" ليتلوا ذلك مشاركة المنظمة في المؤتمر الرابع لمنظمة تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية المنعقدة في غانا في مايو - أيار - 1965 كما شارك وفد المنظمة في أعمال المؤتمر الأول للتضامن بين شعوب القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا عاصمة كوبا في يناير - كانون ثان - 1966، وهكذا بدأت فلسطين تستعيد حضورها علي جدول الأعمال الدولي ولو بشكل متدرج كما عاد الفلسطينيون علي جدول الأعمال هذا كأصحاب قضية وأصحاب وطن وليس مجرد لاجئين يدرجون علي جدول الأعمال عند تقديم الأونروا لتقريرها كل عام.

ثم جاءت هزيمة النظام العربي الرسمي في 5 يونيو - حزيران - 1967 التي احتلت إسرائيل فيها المزيد من الأراضي العربية في سيناء المصرية والجلولان السورية وباقي فلسطين فتنتزع المقاومة الفلسطينية حقها في الانطلاقة الواسعة علي امتداد فلسطين والساحات العربية بمجملها لتتعرز وتترسخ فلسطينياً وعربياً "باعتبارها الظاهرة الأنبل" في زمن الهزيمة، ولتصبح فصائل المقاومة الفلسطينية هي القيادة الفعلية الرسمية للمنظمة ويُنتخب أبو عمار رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في المجلس الوطني الخامس في فبراير - شباط - 1969، ولتفتح صفحة جديدة وواسعة في سفر النكبة والنضال الوطني الفلسطيني تصل بنا رغم كل التفاصيل بإيجابياتها وسلبياتها وتعرج وتعقيد المسارات التي مرت بها إلي إقرار النظام العربي الرسمي والاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974، ولتتعرز دورها ومكانتها علي مختلف الأصعدة والمستويات فتصبح عضواً كاملاً العضوية في جامعة الدول العربية، وفي منظمة الدول الإسلامية وفي مجموعة دول عدم الانحياز، وتشارك كعضو مراقب في منظمة الدول الأفريقية، لتصل بكل ذلك إلي الأمم المتحدة ويُدعى أبو عمار لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر - تشرين ثان - 1974 كأول حركة تحرر وطني تتمتع بحق التحدث أمامها بهذه الصفة ولتقر الجمعية العامة بصفة م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني وأكدت حق هذا الشعب في تقرير المصير ثم منح المنظمة صفة مراقب في

الجمعية العامة في عام 1975، المفارقة الملفتة التي ستبقى حاضرة علي امتداد ما يزيد عن أربعة عقود حتى الآن، أن هذه الإجازات المتراكمة لتثبيت وإبراز الكيانية الفلسطينية أنها جاءت مترافقة مع الهبوط المتدرج للخطاب وللهدف الفلسطيني.

فقد ظلت منظمة التحرير الفلسطينية سواء في ميثاقها القومي أو الوطني لاحقاً تؤكد علي تحرير كل فلسطين وأن دولتنا الفلسطينية ينبغي أن تكون علي كامل التراب الوطني الفلسطيني، وحذرت بعض قرارات المجلس الوطني من كل ما هو غير ذلك، فالدورة الثامنة للمجلس الوطني 2/28 - 1971/3/5 نصت صراحة علي "الوقوف بحزم ضد دعاة إقامة دولة فلسطين فوق جزء من التراب الفلسطيني، باعتبار أن السعي لإقامة مثل تلك الدولة إنما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين".

وليعود المجلس الوطني فيؤكد في دورته الحادية عشرة في 1973/2/6 علي "مواصلة تعبئة كل طاقات الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه وتنظيمها في حرب شعبية طويلة المدى من أجل التحرير الشامل، وإقامة المجتمع والدولة الديمقراطية، ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة".

إن الأهمية الخاصة للإشارة إلي قرارات المجلس الوطني وخاصة في دورته الحادية عشرة تظهر طابع وحجم التغير والانعطاف النوعية التي تضمنتها قرارات الدورة الثانية عشرة التي أقرت برنامج النقاط العشر.

بين الدورتين الحادية عشرة في يناير - كانون ثان - 1973 والثانية عشرة في يونيه - حزيران - 1974 وقعت حرب تشرين بكل تضحياتها التي حولها الرئيس أنور السادات إلي جسر للعبور نحو تسوية منفردة مع العدو الصهيوني، لتدخل المنطقة العربية الرسمية برمتها في مرحلة جديدة من مراحل صراعنا مع العدو الصهيوني تجاوزت فيها ما كان أقرب إلي المحرمات التي رسمتها قمة الخرطوم التي انعقدت إثر هزيمة العام 1967 وأكدت علي أنه لا



صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات مع العدو، فتجاوز الرئيس السادات كل ذلك وفتح صفحة جديدة عنوانها المفاوضات مع العدو والبحث عن تسوية معه.

وقد ساد الوهم حول إمكانية الوصول إلى تسوية مقبولة ويمكن أن تستجيب للحد الأدنى من الحقوق العربية مع الكيان الصهيوني.

ولم تتج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الوهم، فبدأت تُعد نفسها وتُرتب أوراقها لتركب قطار التسوية، وجاءت البداية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة في برنامج النقاط العشر.

إن القراءة المدققة تكشف كيف جاءت صياغات برنامج النقاط العشر "مدججة بالاشترطات" التي تقدمه كبرنامج مرحلي ضمن إستراتيجية م.ت.ف في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ولم ينس أصحاب البرنامج تأكيد رفضهم لقرار 242 والنضال "ضد أي مشروع كيان ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة" مع الحرص على توصيف السلطة التي تسعى المنظمة لإقامتها بأنها "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة" وتهكم البعض فأضاف من عنده وصف "النفائة" تشبهاً بالطائرات المقاتلة.

بيد أن الحياة والممارسة السياسية الملموسة لقيادة المنظمة المتنفذة ومن شايعها وسوق لها سياساتها قد أظهرت دون طول انتظار أن هذا البرنامج لم يكن سوي فتحاً للباب الذي يمكن أن تمر منه ويتيح لها اللحاق بقطار التسوية الذي قاد عربته الأولى الرئيس أنور السادات، ولتدخل القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة جديدة في تحديد أهداف النضال الوطني أصبح العنوان الأبرز فيها هو إقامة الدولة المستقلة علي الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

مضى الرئيس السادات في حله المنفرد، ولم تحصد القيادة الفلسطينية أي ثمار من هذا المسار وكادت الكيانية الفلسطينية أن تتراجع وتبهت من جديد، بالعجز والتواطؤ العربي الرسمي وبالسياسات والمراهنات الخاطئة للقيادة الفلسطينية إلى الحد الذي شجع الإدارة الأمريكية لأن تقول باي باي م.ت.ف، إلا

أن الشعب الفلسطيني قد فاجأ الجميع بانتفاضته المجيدة في ديسمبر - كانون أول - 1987 لتفرض الحضور الفلسطيني بفاعلية على كل الأجناس العربية والإقليمية والدولية، ولتعيد الحياة بقوة لشعار الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحويل قيام الدولة إلى إمكانية واقعية، بعد خريف التراجع الذي بدأ بالنصف الثاني من السبعينات، وشهد مغادرة المقاومة لبيروت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

على وقع الحجر، وحشود الجماهير المنتفضة، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نوفمبر - تشرين ثان - 1988، ليعلن قيام الدولة الفلسطينية، وليقدم للشعب الفلسطيني والعالم وثيقة الاستقلال، ومرة أخرى يدخل العمل الفلسطيني بالمفارقات المتناقضة، فتتحول الانتفاضة وإعلان الدولة إلى محاولة من القيادة الرسمية للمنظمة للتواصل من جديد مع الإدارة الأمريكية والبحث عن حلول معها، رغم موقف الولايات المتحدة المعادي للانتفاضة والمنظمة ورفضها منح الرئيس أبو عمار تأشيرة دخول إلى نيويورك تمكنه من مخاطبة الجمعية العمومية مخالفة بذلك واجباتها كبلد للمقر، وانتقال الجمعية بقرار 154 دولة مقابل دولتين فقط هما الولايات المتحدة وإسرائيل إلى جنيف لتستمع لخطاب الرئيس أبو عمار ولتتكشف في 1988/12/14 أثناء وجود الرئيس أبو عمار في جنيف، حجم الاتصالات مع الإدارة الأمريكية، والمدى الذي وصلت إليه الاشتراطات التي وضعتها الإدارة الأمريكية للاتصال رسمياً بالمنظمة وإجراء حوار معها، وقد تمثلت هذه الشروط بدرجة رئيسية بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والاستعداد لمفاوضات معها على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، ونبذ وإدانة الإرهاب، وقد استجاب الرئيس أبو عمار لهذه الشروط مدورة في خطابه أمام الجمعية العامة، واضطر أمام إصرار الولايات المتحدة على الاستجابة الصريحة للشروط الأمريكية في مؤتمره الصحفي الذي عقده في اليوم التالي للخطاب أي في 1988/12/15 لنكون من جديد أمام مفارقة الهبوط السياسي في الخطاب والقرار الفلسطيني في الوقت الذي تراكم الانتفاضة

إنجازاتها على مختلف الأصعدة، بما في ذلك مكانة فلسطين على المستوى الدولي والاعترافات التي تتابع بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني.

أدخلت الحوارات مع أمريكا، إعلان الدولة، والسياق السياسي العام للأداء الفلسطيني في دوامتها، وفتحت بجانب هذا الحوار قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية مع الإسرائيليين وهي القنوات التي استمرت مع انعقاد مؤتمر مدريد وبعده، لتقود هذه العملية السياسية برمتها إلى توقيع اتفاقيات أوسلو في 1993/9/13 في حديقة البيت الأبيض الأمريكي.

#### **4- منذ اتفاقيات أوسلو حتى قبول فلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة :**

بتوقيع اتفاقيات أوسلو فقد دخلت القضية الفلسطينية، والصراع الفلسطيني - العربي مع الغزوة الصهيونية ودولة إسرائيل مرحلة جديدة تتمثل في التسليم "بحق إسرائيل في أن توجد بسلام وأمان" وهو اعتراف أسوأ بكثير من الاعتراف بدولة إسرائيل الموجودة، فالاعتراف بحق إسرائيل في أن توجد، له أبعاد تاريخية ودينية وسياسية تسلم بالرواية الصهيونية الزائفة التي تدعي حقها التاريخي في فلسطين.

وتداعياً لهذا الاعتراف فقد أكدت المنظمة قبولها لقراري مجلس الأمن 242، 338، وأكدت أيضاً نبذها للجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى والتزمت باعتبار بنود الميثاق "التي ترفض حق إسرائيل في أن توجد، وباقي البنود" التي لا تتسجم والتزامات المنظمة "تصبح غير عاملة وليست سارية المفعول" وهو ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني في مايو - أيار - 1996 لتتراجع الرواية الفلسطينية وثوابتها التاريخية والقانونية لصالح الرواية الصهيونية بشكل واضح ورسمي وموثق من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما اعتبره الصهاينة، الإنجاز الأهم بعد تأسيس دولة إسرائيل.

من المنطقي افتراض أن القيادة الفلسطينية وهي تقدم هذه التنازلات المهمة وغيرها، كانت تسعى إلى توفير الظروف والمقدمات التي تمكنها من إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة والقطاع والقدس الشرقية عاصمتها، أي الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، إلا أنها لم تنجح في أن تجعل هذا الهدف جزءاً من نصوص أو مضامين اتفاق أوسلو، الذي نص على أن "هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو - من بين أمور أخرى - إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338"، وفي تقديري أن الرئيس أبو عمار كان يدرك أن الدولة الفلسطينية موضوع صراع قادم في إطار اتفاق أوسلو وتفسير نصوصه، واعتقد أن وجود القيادة الفلسطينية على أرض فلسطين، مع التداعيات والديناميات التي سيولدها اتفاق أوسلو ستكون في نهاية المطاف من فرض الدولة الفلسطينية التي بدأ يرسخ رموزها منذ دخوله إلى أرض الوطن.

إلا أن سعي القيادة الفلسطينية وتمسكها بأن يجيء إعلان الدولة نتيجة للاتفاق والتفاهم مع الإسرائيليين منعها من الإعلان عن قيام الدولة والنضال من أجل بسط سيادتها على الضفة والقطاع، وخصوصاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في 4/5/1999، الأمر الذي كان سيعيد الصراع مع العدو الإسرائيلي إلى كونه صراعاً بين دولة أرضها محتلة، ومع عدو محتل، ويخرج الصراع من الدائرة - القفص - الذي سعت إليه إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، قفص التفاوض على أراضٍ متنازع عليها، وسيمكن إعلان الدولة القيادة الفلسطينية من الإمساك بزمام المبادرة، بثقافة وعزيمة وبرنامج حركة التحرر الوطني الذي أظهر الشعب بوضوح استعداده لها ولتبعاتها وتضحياتها في الانتفاضة التي تجددت في أيلول 2000 بعد أن أظهرت مفاوضات كامب ديفيد للرئيس أبو عمار أن القيادة الإسرائيلية بما فيها قيادة حزب العمل ليست مستعدة لتقديم الحد الأدنى لتسوية سياسية مقبولة، رغم اتفاقيات أوسلو، وكل التنازلات الفلسطينية في هذا

الاتفاق، الذي لم يمنع إسرائيل في نهاية المطاف من حصار الرئيس أبو عمار إلى أن استشهد.

وجرت مياه كثيرة في نهر الحياة الفلسطيني، فانتخب الرئيس أبو مازن، ثم جرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وما تلاها من تداعيات أوصلت إلى الانقسام الكارثي الذي نعيش في آتونه منذ سبع سنوات، وتواصلت المفاوضات مع العدو الإسرائيلي، ووصلت إلى لحظة اعتقدت فيها بعض الأوساط القيادية الفلسطينية أنها قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق مع الإسرائيليين، إلا أن "لو التمني المستحيل" تكررت كما في كل مرة، لو لم يتم اغتيال رابين لوصلنا للاتفاق، لو لم يخسر بيريز الانتخابات لوصلنا لاتفاق، لو لم يذهب أولمرت وتسيبي ليفني لوصلنا لاتفاق، وهذه اللوات كلها تعبر إما عن جهل أو محاولة خاطئة لتجاهل حقيقة المشروع الصهيوني وكيانه في فلسطين من جهة، وأن ما تستطيع الحصول عليه بالتفاوض، لن يزيد عما تستطيع تحقيقه وفقاً لميزان القوى من جهة أخرى.

وصلت العملية التفاوضية إلى طريق مسدود، وواصل العدو الاستيطان في أراضي الضفة، وأنهى بناء جدار الفصل والضم التوسعي، وظهرت حدود الضغط الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة على القيادة الإسرائيلية، فذهبت القيادة الفلسطينية نحو الأمم المتحدة لاستدراك ما كان ينبغي أن تقدم عليه منذ 1999/5/4 وذلك في إطار العملية السياسية التي بدأتها باتفاقيات أوسلو التي أكدت على انتهاء المرحلة الانتقالية بعد خمس سنوات، لقد ذهبت القيادة إلى الأمم المتحدة، وعينها ومراعتها الفعلية لا زالت على المفاوضات بالرعاية الأمريكية، تقدم الرئيس أبو مازن بطلب العضوية لدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي ظل الفيتو الأمريكي وعدم القدرة على تحقيق الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمن جرى التوجه للجمعية العامة التي قررت "أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في

الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن".

لا أعرف إذا كان الأمر مجرد مصادفة أم عن وعي مقصود، بأن يجيء هذا القرار يوم 29 نوفمبر - تشرين ثان - 2012 بالتحديد أي نفس اليوم 29 نوفمبر - تشرين ثان - الذي صدر فيه قرار التقسيم رقم 181 ولكن بعد خمسة وخمسين عاماً من صدور ذلك القرار.

لقد اعتبرت الغالبية العظمى من أبناء شعبنا الفلسطيني هذا الاعتراف إنجازاً كرّس الدولة الفلسطينية كحقيقة سياسية يصعب تجاوزها، ويمكن أن تشكل خطوة حاسمة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية، كما أنها تعني في المدى المباشر والقريب تأكيد المجتمع الدولي على "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967"، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة، ويؤكد القرار على عزم الجمعية العامة "على المساهمة في أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سياسية في الشرق الأوسط تُنتهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين المتمثلة في دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، متصلة الأراضي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967".

لا شك أن هذه النصوص التي جاءت مع نصوص أخرى تستذكر العديد من القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية تشكل إنجازاً سياسياً هاماً يمكن أن يدفع بالتسوية التي بدأت باتفاقيات أوسلو نحو النتائج التي توختها القيادة الفلسطينية من توقيع تلك الاتفاقيات وبخاصة إقامة الدولة الفلسطينية على المناطق المحتلة في عام 1967، والقرار يفتح الباب واسعاً أمام دولة فلسطين للمشاركة في مختلف المؤسسات واللجان التابعة للأمم المتحدة، ويمكن من ملاحقة "دولة إسرائيل" وقياداتها وفقاً للعديد من الجوانب التي يتضمنها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وهو باب لا زالت القيادة الفلسطينية مترددة في دخوله كما

ينبغي، إلا أن كل ذلك لا يغيب مجموعة من الحقائق السياسية الهامة التي تضع هذا الإنجاز في سياقه السياسي الملموس دون مبالغة، ودون تبهيت أو استخفاف.

وفي كل الأحوال، ينبغي أن يتم التعامل مع هذا القرار وتقييمه في ضوء:

أولاً: ميزان القوى.

ثانياً: المنهج السياسي والسياسات القائمة.

فمن حيث ميزان القوى على صعيدنا كفلسطينيين وعرب، فالحظة الراهنة هي لحظة اختلال كبير في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي وتعيش الساحة الفلسطينية حالة هي أكثر حالاتها ضعفاً منذ عقود، فالانقسام الكارثي يضعفنا على مختلف الأصعدة، والاستيطان ينهش الأرض الفلسطينية بوتائر متسارعة زادت فيها نسبة الاستيطان في الربع الأول من هذا العام بنسبة تفوق 160% من الفترة ذاتها من العام الماضي، وأصبحت نسبة البناء في المستوطنات الصهيونية في الضفة والقدس بشكل خاص أكثر من ضعفها في داخل الكيان الصهيوني مع توجيه ناجح لزيادة المستوطنين في الضفة بحيث تصبح مسألة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة والقادرة على الحياة والتطور في حكم المستحيل، وهذه مفارقة جديدة تضاف إلى المفارقات التي لم تُثمر سابقاً، مفارقة "الإجازات" في مراحل الضعف والتراجع وزيادة الاختلال في ميزان القوى لصالح العدو.

وعلى صعيد النهج والسياسات، فقد سارت القيادة الفلسطينية ومنذ منتصف السبعينات في المظهر العام والمقرر لسياساتها نحو التراجع والهبوط المتدرج بأهداف النضال الوطني الفلسطيني، من تحرير فلسطين كل فلسطين، إلى سلطة مقاتلة فوق أي أرض يتراجع عنها الاحتلال دون قيد أو شرط، إلى سلطة وطنية بالتفاوض والاتفاق مع العدو، بمرحلة انتقالية أقصاها سنوات خمس، لتطول هذه المرحلة إلى ما يزيد عن تسعة عشر عاماً منذ توقيع الاتفاق في 1994/5/4، تعود فيها إسرائيل عما سبق أن نفذته من التزاماتها بموجب الاتفاقات المعقودة مع السلطة، ليصبح الهدف والقرار دولة بجانب دولة إسرائيل، إلى آخر هذا المنهج، وهذه السياسات التي تؤسس كل خطوة فيها إلى هبوط جديد رغم إعلان أصحابها

المتكرر عن التمسك بالثوابت الوطنية التي أصبحت من التعويم والزئبقية إلى الحد الذي يصعب المحافظة عليها والإمساك بها فعلاً.

## **إن هذا كله يقود إلى أهمية التحذير من إمكانية توظيف معسكر الأعداء هذا القرار بشكل سلبي يتناول العديد من مكونات القضية الفلسطينية، ونشير بهذا الصد إلى ما يلي:**

1- أن يحل القرار الجديد بحدود الدولة على "أساس حدود ما قبل عام 1967" بدلاً من قرار التقسيم رقم 181 الذي يعطينا دولة على مساحة تتجاوز 44% من مساحة فلسطين التاريخية والذي شكّل "المرجعية الأممية الشرعية" للاعتراف بدولة إسرائيل ولإنشاء الدولة الفلسطينية الشق الآخر من القرار المذكور الذي يذهب بعض القانونيين الدوليين إلى اعتبار قيامها والاعتراف بها شرطاً للاعتراف "بدولة إسرائيل" وهو القرار الذي "ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني" وفق وثيقة إعلان الاستقلال.

2- اعتبار الدولة العتيدة التي تضمنها القرار، عند قيامها بعد ما شاء الله من الزمان، والاستيطان وتبادل الأراضي هي دولة الفلسطينيين التي يمارسون فيها حقهم في العودة، وربما تعويض البعض.

لقد تضمنت المبادرة العربية نصاً يعالج قضية اللاجئين "وفقاً لحل عادل متفق عليه" على أساس القرار 194 بدلاً من النص الصريح على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر ودمار، ولا أعتقد أن أحداً يمكن أن يصل بتفسيره للحل المتفق عليه مع "إسرائيل" بأنه يعني موافقة إسرائيل على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

3- أن تصبح الدولة الفلسطينية المعترف بها على أساس الأراضي المحتلة عام 1967 هي المعنية بعقد الاتفاقيات الدولية ضمن حدود سيادتها، بما



بؤها لعقد اتفاقيات تأجير الأراضي أو المحميات الطبيعية مع "دولة إسرائيل" لمعالجة مشكلات وشروط تطرحها "إسرائيل" من بينها عدم استعدادها لتسليم بعض مناطق الغور لسنوات طويلة قادمة.

4- اعتبار الدولة المعلنة والمُعترف بها، استيفاء لشرط الدولة المستقلة الذي نصت عليه قرارات المجالس الوطنية منذ الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عام 1983، وما يلفت النظر هو إصرار الجانب الإسرائيلي على جواب خطي من القيادة الفلسطينية في الموقف من الكونفدرالية مع الأردن أثناء المباحثات السرية التمهيدية لاتفاقيات أوسلو، وقد أكدت لها القيادة الفلسطينية موقفها الإيجابي كتابة بناء على طلب إسرائيلي حمله عبد الوهاب دراوشة للقيادة الفلسطينية في عام 1990 باعتبار أن الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين "هو موقف وخيار منظمة التحرير الفلسطينية الذي لا نرى بديلاً عنه".

وبموجب قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو (مراقب) في الجمعية العمومية يكون الشرط السياسي قد تحقق وتصبح الكونفدرالية إطار الحل الذي يحتوي الوقائع المادية التي تفرضها دولة الاحتلال على الأرض.

5- إن الطبيعة العنصرية التوسعية والإجلائية للكيان الصهيوني تجعل من خطر النقل المتدرج والمتتالي لأهلنا في منطقة الـ 48 إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة خطراً جدياً ينبغي الحذر منه وإعداد العدة لمواجهة.

إن الإصرار الإسرائيلي على اعتراف الفلسطينيين والعرب بدولة إسرائيل كدولة يهودية ينطوي على هذا الخطر، ومراجعة مواقف وتصريحات القيادات الإسرائيلية بكل أطيافها السياسية تؤكد أنهم يضيقون ذرعاً بالوجود الفلسطيني داخل الكيان الصهيوني، وسيظلوا يسعون ويتحينون الفرص للتخلص منه.

6- مسألة التمثيل الفلسطيني بين الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي تقديري أن هذا سيكون موضوع صراع متعدد الأطراف:

فهو أولاً وأساساً صراع بين شعبنا، وممثله الشرعي الوحيد، وقائدة كفاحه الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية وبين العدو الإسرائيلي وأطراف عديدة

تتزعجها الولايات المتحدة الأمريكية ستكون معه في هذه المعركة التي سيعملون فيها على إنهاء دور ومكانة المنظمة باعتبارها شكت عنوان التمثيل الفلسطيني في مرحلة معينة سبقت وجود الدولة والاعتراف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرحلة كان الصراع والحروب المتبادلة والمقاومة الفلسطينية هي طابعها الرئيس، وبعد الاتفاقات التي وقعها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي وبعد الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو (عضو مراقب) في الجمعية العامة لم يعد المبرر للتعامل مع المنظمة قائماً، خاصة وأن القيادة الفلسطينية والقيادات العربية الرسمية تعلن باستمرار أن التسوية والحل السياسي ستعني انتهاء الصراع والاعتراف المتبادل، وبهذه الحالة فلا يبقى من وجهة نظر هذا المعسكر مبرراً لاستمرار منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني، وعلى العالم بهيئاته ومؤسساته المختلفة أن يتعامل مع دولة فلسطين باعتبارها ممثل الفلسطينيين في مختلف المؤسسات والمستويات.

وهو ثانياً، صراع مع أصحاب منهج وسياسات في الساحة الفلسطينية، أكدت الحياة والعديد من الوثائق ومشاريع الاتفاقيات والتفاهات أنهم مستعدون لقبول الحلول والمواقف والتسويات التي تنهي الصراع مع العدو الإسرائيلي دون تحقيق الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية.

لقد جاء قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بما يلي:

"تقرر (مقصود الجمعية العامة) أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو، لها صفة المراقب في الأمم المتحدة دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة، ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن".

وقد كانت الجمعية العامة قد أخذت القرار 3237 بتاريخ 1974/11/22 بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب، وقررت أن:

1- تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

2- وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

3- وتعتبر أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وقد جاء هذا القرار بعدد، ومبنياً على القرار رقم 3236 المأخوذ في نفس الدورة الذي أكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وخصوصاً حقه في تقرير مصيره وفي الاستقلال والسيادة الوطنية، وفي العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها وتطالب بإعادتهم، وحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل.

وأعادت الجمعية العامة التأكيد على مكانة المنظمة في قرارها الصادر في 1988/12/15، وبعد إعلان دولة فلسطين في المجلس الوطني الفلسطيني في 1988/11/15 أي بعد شهر من الإعلان فقد جاء في قرار الجمعية العامة ضمن نصوص أخرى:

1- تعترف بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني في 15 نوفمبر - تشرين ثان - 1988.

2- تؤكد الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ سنة 1967.

3- تقرر أن يستعمل في منظمة الأمم المتحدة اسم "فلسطين" اعتباراً من 15 ديسمبر - كانون أول - 1988 بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقرارات والممارسة ذات الصلة.

الهدف من إيراد هذه النصوص هو التذكير بما تضمنته من اعترافات متكررة بالحقوق الفلسطينية وبالكيانية والتمثيل الفلسطيني وهو أيضاً التأكيد على أن التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وهو ما تدعو إليه هذه الورقة يجد سنده في قرارات الشرعية الدولية ذاتها، وهو ما يضيف إلى العوامل الوطنية والكفاحية التي تدعو للتمسك بالمنظمة عاملاً مهماً ينبغي المحافظة عليه.

إن دور المنظمة الذي أدعو إلى التمسك به هو الدور القيادي المرجعي الذي يُبقي المنظمة ويحافظ على مكانتها كقيادة لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والوطن المعنوي لكل الفلسطينيين وبخاصة فلسطينيو الشتات إلى أن تتحقق لشعبنا كل حقوقه، وخاصة عودته إلى دياره التي شُرد منها، وعندها فقط يمكن الحديث عن السلام الدائم وإنهاء الصراع في المنطقة.

فبقاء المنظمة والتمسك بها، وتعزيز وترسيخ دورها ومكانتها كممثل شرعي وحيد حتى الآن لشعبنا، وقائدة لكفاحه الوطني هو الضمانة الرئيسية لاستمرار النضال من أجل نيل الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية وبخاصة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرار 194 الذي كررته الجمعية العامة ومؤسساتها المختلفة أكثر من 150 مرة لم تكن كافية لإلزام "إسرائيل" بتطبيقه، وقيام السلطة بموجب اتفاقيات أوسلو، لم يلزم "دولة إسرائيل" بتنفيذ التزاماتها التي نصت عليها الاتفاقيات ذاتها، على العكس من ذلك فقد حولت "إسرائيل" هذه الاتفاقيات والمفاوضات التي تتم على أساسها إلى وسيلة لإراحة الاحتلال وتمكينه من متابعة الاستيطان وتوسيعه، والإقدام على انتهاك المقدسات والحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة بما فيها المناطق التي يفترض أن تكون في إطار نفوذ السلطة، وهو يستغل بمظلة اتفاقيات السلام ومفاوضاتها.

والاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الجمعية العامة لم يدفع الاحتلال لمراجعة هذه السياسات والتراجع عنها، بل على العكس فقد أكدت الوقائع أنه توسع في ممارستها والمثال الواضح هو زيادة الاستيطان في الربع

الأول من العام 2013 بعد مرور أربعة أشهر على اتخاذ القرار بنسبة تجاوزت 160% من نسبة الاستيطان في نفس الفترة من العام السابق، والوضع بالنسبة للاعتقالات في الضفة وباقي أشكال التعديات ليست بأفضل حال.

هذا كله ينبئ بأن "إسرائيل" ستعمل على أن يكون قرار الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الجمعية العامة، قراراً معلقاً في الهواء، ويضاف إلى مجموع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ابتداء من القرار 181، مروراً بالقرار 194 وباقي القرارات التي أشرنا إلى بعضها والتي تؤكد لعشرات المرات على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبتقرير مصيره في دولة مستقلة وفي عودته إلى دياره.

الأساس الموضوعي والوطني والكفاحي للتمسك بالمنظمة كقيادة ومرجعية للشعب الفلسطيني يتمثل في حقيقة أننا حركة تحرر وطني تناضل من أجل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الذي يعيش أكثر من نصفه خارج فلسطين، لن نستطيع دولة فلسطين على أرض 1967 حتى في حال قيامها فعلاً تقديم الجواب على سؤالهم في حق العودة إلى ديارهم التي شردوا منها.

إذا كانت الدولة العتيدة المنتظرة وفق قرار الجمعية العامة قادرة على التفاوض بإشراف منظمة التحرير الفلسطينية ومرجعيتها بشأن المياه والأمن والحدود، وحتى القدس فينبغي أن لا يقبل الفلسطينيون أن تكون هي المخولة بالتفاوض أو بغيره من شئون البحث في قضية اللاجئين، وينبغي أن يبقى هذا الملف، ملفاً خاصاً بمنظمة التحرير الفلسطينية وأن يكون دور فلسطيني الشتات دوراً حاضراً، وبارزاً في متابعته حتى العودة للديار.

## وأخيراً:

مهما تعددت الاجتهادات بشأن القيمة الكفاحية أو التاريخية أو الشرعية لقبول فلسطين دولة غير عضو في الجمعية العامة وصولاً إلى المحاذير التي أوردت بعضها في هذه الورقة، إلا أنني وبعد أن تقدم الرئيس أبو مازن بطلب

العضوية بصفته "رئيساً لدولة فلسطين، ورئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني".

ينبغي على التفكير والحوار والعمل الفلسطيني أن يركز على البناء على ما هو إيجابي في هذا القرار ونتوحد على ما يلي:

- البناء على هذا الاعتراف بمشاركة فلسطين في كل المؤسسات واللجان المنبثقة عن الجمعية العامة وهيئات حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، وغيرها من اللجان التي ترسخ الحقيقة والوجود الفلسطيني وتمكننا من ملاحقة "إسرائيل الدولة" والقيادات الإسرائيلية كدولة إرهاب، ومجرمي حروب.

- الشروع في إعادة بناء مؤسسات السلطة القائمة، كمؤسسات لدولة فلسطين التي قبلتها الجمعية العامة، بما يُنهي المرحلة الانتقالية التي جاءت عليها اتفاقيات أوسلو وتجاوزها الزمن كثيراً، لصالح إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية التي لا زالت محتلة وفقاً للقانون الدولي الذي يفرض على الاحتلال الجلاء عنها ويعطينا الحق في النضال بكل الوسائل التي نصت عليها المواثيق الدولية لتحقيق ذلك.

- ترسيخ هذا الاعتراف سياسياً وقانونياً على مختلف المستويات والصُعد العربية والدولية، فتصبح سفارتنا سفارات لدولة فلسطين، نطالب العالم التعامل معها على هذا الأساس وبكامل الحقوق التي تمنحها الاتفاقيات والمواثيق الدولية للسفارة ورعاياها، مع مراعاة التمييز والخصوصية التي يمثلها الوجود الفلسطيني في البلدان التي تستضيف رسمياً اللاجئين الفلسطينيين بما يحافظ على وضعهم الخاص والمؤقت إلى أن يعودوا لديارهم وفقاً للقرار الأممي رقم 194.

كل ذلك مع المحافظة على موقع ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية كقيادة ومرجعية للشعب الفلسطيني ودولته، في إطار العلاقات الداخلية الناضجة للوضع الفلسطيني، ودون إضعاف لمكانة الدولة الفلسطينية، والمحافظة على صفة المنظمة ومكانتها القانونية الدولية والإقليمية كحركة تحرر لشعب لم يتحقق له بقيام دولته كامل حقوقه الوطنية والإنسانية.

وحتى نستطيع تحقيق هذه المهمات، علي طريق تحقيق أهدافنا الوطنية فعلينا:

**أولاً:** إنهاء الانقسام وإعادة بناء وحدتنا الوطنية علي أسس وطنية وبرنامج كفاحي للشعب وقواه الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي ينبغي إعادة بناء مؤسساتها علي أسس وطنية وديمقراطية وفقاً للقواسم المشتركة التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني التي وافق عليها الجميع، مع أخذ المستجدات وحقائق الحياة المتجددة في كل مراحل الكفاح.

فبدون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة تتهدد كل إنجازات شعبنا، وتتهدد الأخطار القضية والشعب معاً ونعجز عن القيام بمهماتنا الكفاحية كما ينبغي لتحقيق أهدافنا الوطنية.

**ثانياً:** الانخراط الواسع في المقاومة الشعبية للاحتلال بكل أشكالها، بما في ذلك التصدي للاستيطان والمستوطنين وتحويل كل شبر من الأرض الفلسطينية التي يصادرها الاحتلال إلي مساحة جديدة للاشتباك الجماهيري معه.

وعلينا الاعتراف ورغم إبداع الجماهير في تقديم النماذج المتعددة والمتطورة لهذا النضال، إلا أنه لم يأخذ مداه كما ينبغي، وأن مساهمات القوى السياسية وفصائل العمل الوطني أقل بكثير من قدرة هذه القوى ومن الحد الأدنى المقبول منها.

**ثالثاً:** تفعيل قرار محكمة لاهاي بشأن جدار الفصل والضم العنصري وتفعيل اتفاقية جينيف الرابعة بشأن المناطق التي تقع تحت الاحتلال لما لذلك من تأثيره الإيجابي وتوفير المرجعيات الدولية المساعدة لكفاح شعبنا ضد الاحتلال وسياساته.

**رابعاً:** إعادة إحياء وتفعيل سياسات المقاطعة الشاملة للعدو علي الصعيد الاقتصادي والثقافي وغيرها وطنياً، وقومياً، ودولياً، وهنالك العديد من مؤشرات النجاح الممكنة علي هذا الصعيد.

**خامساً:** تفعيل وتنشيط المؤسسات التمثيلية الفلسطينية وكل أدوات ووسائل التواصل مع الأحزاب والقوي العربية السياسية والاجتماعية، ومع قوي ومؤسسات التضامن الدولي مع نضال شعبنا بما يعزز هذا النضال ويعمل علي عزل العدو الإسرائيلي ومحاصرته علي هذه الأصعدة.

بهذا الاشتباك الشامل مع العدو، وبتوفير المقومات والعوامل المطلوبة لهذا الاشتباك، يصبح اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو (عضو مراقب) إنجازاً لشعبنا، وخطوة علي طريق تحقيق أهداف الشعب بالاستقلال الناجز في دولة مستقلة تقوم قولاً وعملاً علي الأرض الفلسطينية، وعودة اللاجئين إلي ديارهم التي شردوا منها، وإبقاء أبواب التاريخ مفتوحة لنيل كامل حقوق الشعب في كامل الوطن.

وبغير ذلك، أي بدون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وبدون تفعيل كل أشكال ووسائل المقاومة وتوفير التأييد لكفاح شعبنا إقليمياً ودولياً وعلي كافة الصُّعد، فسيكون هذا القرار كغيره من القرارات والفرص التي أضغناها ولم نحولها إلي ركائز قوية للنضال، وبعضها كما أشرنا في سياق هذه الورقة كان الوقت والظروف المساعدة الأفضل من هذه اللحظة، وسيكون كذلك قراراً من جملة القرارات التي يتجاهلها عدونا مستنداً لميزان القوى ولتأييد الولايات المتحدة ومن معها ويتبعها من العرب والأجانب، بل سيذهب عدونا - إذا لم نحسن العمل - إلي أبعد من ذلك فيأخذ ما يناسبه من النصوص التي تضمنها هذا القرار، ويحوّله إلي منصة انطلاق جديدة ليفرض علينا المزيد من التنازلات.



## هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

### بعد إعلان الدولة

د. مخيمر سعود أبو سعدة\*

لم تولد منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 من فراغٍ أو اعتباطٍ، بل سبقتها إرهاصات سياسية واجتماعية على الساحتين الفلسطينية والعربية، فبعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أصبح الفلسطينيون بلا وطن يجمعهم؛ فكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من الضياع والذوبان. وعملت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها على الحفاظ على الهوية الوطنية والشخصية الفلسطينية وسعت بكل الأدوات الكفاحية والسياسية للحفاظ على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. فتم إنشاء المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية لتمكين الشعب الفلسطيني من البقاء والصمود ومنع محاولات الاقتلاع والتهجير التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن، فقد شكلت منظمة التحرير منذ إنشائها الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في المنافي والشتات.

---

\*أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة الأزهر-غزة

وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، حدث تراجعاً مهماً في دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية نظراً لاعتقاد القيادة الفلسطينية أن عملية السلام ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع نهاية عام 1999، وبالتالي لن يكون هناك حاجة لاستمرار المنظمة على الأقل بالصورة التي هي عليها. لقد وجّه توقيع اتفاقات أوسلو ضربة قوية للمنظمة، لأنه فصل ما بين الأرض والشعب والقضية، وأدى إلى تقسيم الأرض إلى أجزاء، والشعب إلى تجمّعات، وقدمت منظمة التحرير في «أوسلو» اعترافاً بإسرائيل على 78% من أرض فلسطين التاريخية، وذلك مقابل الاعتراف بالمنظمة ولكن بدون الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. فكان من الطبيعي أن يتراجع دور المنظمة بعد توقيع اتفاق أوسلو لأنه قزم الشعب والأرض واختصرهما في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أوصل المنظمة إلى حالة تشبه الشلل، وتقدّمت السلطة على حساب المنظمة، فأصبحت هي مركز ثقل العمل السياسي الفلسطيني، خاصة بعد أن أصبحت المنظمة تابعة مالياً للسلطة الفلسطينية. إن تراجع دور المنظمة كأحد العواقب الكارثية لاتفاق أوسلو تسبب في إرباك الساحة السياسية الفلسطينية وكذلك وضع عراقيل أمام قدرة المنظمة على استعادة دورها الطبيعي في مواجهة الاحتلال والمخططات الاستيطانية.<sup>1</sup>

إن تراجع دور المنظمة لصالح السلطة وفشل العملية السلمية مع إسرائيل في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194،

<sup>1</sup> هاني المصري، إعادة بناء المنظمة: الضرورة والإمكان، الخميس، 16 آيار (مايو)، 2013.

وتفجر الصراع الفلسطيني الداخلي في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006 والذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة والانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية والقطاع، كل ذلك جعل موضوع إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية موضوعاً محورياً وجزءاً أساسياً في إعادة ترتيب الشأن الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية.

ومع حلول الذكرى التاسعة والأربعين لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحصول فلسطين على دولة غير عضو بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر (تشرين ثاني) 2012، لا يزال هناك أسئلة تطرح نفسها بإلحاح متزايد: هل منظمة التحرير الفلسطينية لازالت قادرة على القيام بأعباء ومهام التحرر الوطني وإنهاء الاحتلال؟ هل المنظمة بحاجة إلى إصلاح وإعادة بناء مؤسساتها (المجلس الوطني)؟، أم أن المطلوب هو إيجاد منظمة جديدة بديلة، أم لا حاجة للمنظمة بعد الحصول على الدولة؟ كيف يمكن إصلاح المنظمة والعمل على دمج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة في ظل الثورات العربية وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة العربية؟ فلم يتم حتى الآن استكشاف مدى استعداد البلدان العربية والأجنبية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين للموافقة على إجراء انتخابات المجلس الوطني على أراضيه. هذه الأسئلة وغيرها لازالت تشغل بال الفلسطينيين وغيرهم وستحاول هذه الورقة الاجابة عليها.

## نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

الفضل الأول في ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، يعود إلى الدور المصري بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، الذي لولاه لسبب أو آخر ما انبثق إلى مسرح التاريخ كيان فلسطيني ينطق ويتحدث باسم الشعب الفلسطيني، والفضل كل الفضل للدور المصري الرائد وللزعيم جمال عبد الناصر في إقناع أكثر من دولة عربية للاعتراف بمشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، ورسم الخط لأول رئيس لمنظمة التحرير لكي يقنع العاهل الأردني حسين للموافقة

على ميلاد تلك المنظمة. والدور المصري كذلك الفضل في تقديم كافة التسهيلات لمنظمة التحرير، لكي تبقى على قيد الحياة رغم كافة العثرات التي وُضعت في وجهها وما أكثرها، خاصةً التي وضعها النظام الرسمي الأردني الذي خشي من منافسة تلك المنظمة له على زعامة سكان الضفة الغربية الفلسطينية، بعدما ضمَّ الأردن الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن وكونَ منهما ما عُرف بعد ذلك بالملكة الأردنية الهاشمية.

فقد عُقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في 28 أيار (مايو) 1964، في مدينة القدس تحت رعاية العاهل الأردني الملك حسين وبحضور ممثلين عن العديد من الحكومات العربية، وتمَّ خلال المؤتمر انتخاب الشقيري رئيساً له، كما انتخب مكتباً للرئاسة مؤلفاً من ثلاثة نواب للرئيس، وأمين عام للمؤتمر. وبعد عدة مناقشات استمرت عدة جلسات، اتخذ المؤتمر عدة قرارات كانت أبرزها<sup>2</sup>:

- 1- إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.
- 2- اعتبار المؤتمر بأعضائه "المجلس الوطني الفلسطيني".
- 3- المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للصندوق القومي، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية، وكتائب فدائية قادرة وفعالة.
- 4- إيمان الفلسطينيين بالوحدة العربية، وعلى أن تحرير فلسطين والوحدة هدفان متكاملان، يُهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، وعلى أن مصير الوجود العربي رهن بتحرير فلسطين.

<sup>2</sup> أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة، مجلة جامعة الأزهر - غزة، عدد خاص (1)، 2009.

وبانتهاء الجلسة الأخيرة للمؤتمر، أُعلن رسمياً للعالم ميلاد كيان فلسطيني عُرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية. وأما النظام الأساسي للمنظمة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى؛ فقد حدد كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصاتها، واعتبر جميع الفلسطينيين أينما تواجدوا أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قد أُجريت عدة تعديلات على النظام الأساسي فيما بعد فرضتها ظروف الثورة الفلسطينية.

## البناء المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

تضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية النص على مجموعة من المؤسسات التي تمثل في مضمونها سلطات تشريعية وتنفيذية:

### المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها، والذي يُعدُّ حسب نص المادة 7 (أ) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية" السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها".<sup>3</sup> ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات "م.ت.ف"، ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا، ويشكل المجلس عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني وإذا تعذر إجراء الانتخابات يستمر المجلس قائماً إلى أن تنتهي الظروف لذلك. وبالرغم من أن الأساس في تشكيل المجلس الوطني هو الانتخاب إلا أنه ومنذ تأسيس المنظمة لم يجر اعتماد هذا المبدأ في تشكيل المجلس الوطني بسبب ظروف الشتات الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولذا جرى اعتماد طريقة توافقت عليها فصائل المنظمة تستند إلى قيام

<sup>3</sup> النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية [www.fateh.org.ps](http://www.fateh.org.ps).

لجنة تتبثق عن المجلس المنتهي ولايته بتسمية أعضاء المجلس الجديد وفقاً لنظام الكوتا وذلك كما يلي<sup>4</sup>:

1. كوتا الفصائل بحيث تم تخصيص عدد محدد من مقاعد المجلس لكل فصيل وترك له تسمية ممثليه وحرية التبدل ضمن هذه الكوتا.
2. كوتا المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية، حيث يتم توزيع هذه الكوتا بينها وفقاً لحجم كل اتحاد وترك للاتحادات تسمية ممثليها من بين أعضاء الأمانات العامة المنتخبة فيها وترك لها حرية التغيير كذلك.
3. كوتا العسكريين من جيش التحرير الفلسطيني، وترك لرئيس اللجنة التنفيذية تسميتهم بوصفه القائد العام للثورة.
4. عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة والكفاءات ويتم اختيارهم بالتوافق بين أعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العاممين للفصائل.
5. عدد محدد من ممثلي الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأمريكيين حيث جرت العادة على ترشيحهم من قبل السفارات بالاتفاق مع الجاليات.

وبعد قيام السلطة الوطنية وإجراء أول انتخابات عامة تشريعية ورئاسية منح قانون الانتخابات العامة أعضاء المجلس التشريعي عضوية المجلس الوطني تلقائياً بمجرد انتخابهم. وعليه فإن منظمة التحرير وعلى امتداد تاريخها شكلت ائتلافاً جبهوياً ضم كافة القوى والفصائل والمنظمات والقطاعات الوطنية الفلسطينية من عمال وطلاب والمرأة، ولم تستمد المنظمة شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال صناديق الاقتراع مباشرة وإنما من خلال الكفاح الوطني من أجل التحرر وحق تقرير المصير.

---

<sup>4</sup> عبد الله حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية.. أين صارت، وكيف كانت من كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2007، ص ص 16-17.

وعملياً فقد اتبع في تشكيل المجلس الوطني أسلوب التمثيل النسبي للفصائل الفلسطينية كل حسب وزنه. إضافة إلى تمثيل الاتحادات والنقابات الفلسطينية والشخصيات المستقلة، وقد سيطرت حركة فتح على عضوية المجلس ليس فقط من خلال الأعضاء الممثلين لها وإنما أيضاً نتيجة لسيطرتها على الاتحادات والنقابات الممثلة في المجلس، وقد زاد عدد أعضاء المجلس بسبب طريقة الاختيار السابقة بدرجة لم يعد ممكناً أن يسمح بعقد اجتماعاته وإجراء المناقشات حول القضايا المطروحة، وهو ما يبرر عدم انعقاده السنوي كما نص على ذلك النظام الأساسي لمنظمة التحرير.<sup>5</sup>

وحسب النظام الأساسي فإن مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع أعضاء المجلس، ويكون النصاب مكتملاً بحضور ثلثي أعضاء المجلس، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

ومهما يكن من أمر؛ فإن المجلس الوطني الفلسطيني هو الجهة التمثيلية الشعبية التي أعطت م.ت.ف. وقيادتها شرعيتها، والتي أخذت م.ت.ف. على أساسها صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما أسهم المجلس الوطني في حفظ الهوية الفلسطينية، وفي حماية القرار الوطني المستقل، لكنه في الوقت نفسه استُخدم أحياناً كأداة لإعطاء الغطاء والشرعية لقرارات قيادة م.ت.ف. والتي أصبحت تتحكم في تشكيله أكثر مما يتحكم هو في تشكيلها.

---

<sup>5</sup> محسن صالح، المجلس الوطني الفلسطيني: إعادة التشكيل وعدالة التمثيل، في محسن صالح (محرر) منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

ونظراً لعدم انعقاد المجلس الوطني في مواعيد محددة، فقد تم تشكيل المجلس المركزي من قبل المجلس الوطني باتخاذ قرار في دورته الحادية عشرة في عام 1973 يقضي بإنشاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كبرلمان مصغر يتولى مهام المجلس الوطني بين دورتي الانعقاد، ويشكل حلقة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة. وينصّ نظامه على الاجتماع مرة كل شهرين على الأقل. ونقرر أن يكون عدد أعضائه 32 عضواً، لتحقيق مزيد من الفعالية والمرونة، وتسهيل عقد الاجتماعات، واتخاذ القرارات في غياب المجلس الوطني، ولكن المجلس المركزي أخذ يتضخم مع الزمن، حتى وصل عدد أعضائه إلى 128 عضواً.<sup>6</sup>

### اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذي لمنظمة التحرير وهي بمثابة مجلس وزراء، ونص النظام الأساسي لمنظمة التحرير على أن تشكيل اللجنة يتم بانتخاب أعضائها من داخل المجلس الوطني وان يقوم أعضاء اللجنة بانتخاب رئيسها من بين أعضائها، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة التنفيذية رسمياً 18 عضواً، وقد انتخبت آخر لجنة تنفيذية في نيسان /ابريل 1996.

وتعتبر اللجنة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني والإشراف على تشكيلات المنظمة، وتتألف من عدد من الدوائر (الدائرة العسكرية، الشؤون السياسية والإعلامية، الصندوق القومي الفلسطيني، دائرة البحوث والمؤسسات المختصة، والشؤون الإدارية، شؤون الوطن المحتل، شؤون اللاجئين، شؤون المفاوضات، الشؤون الاجتماعية، دائرة التنظيم الشعبي، العلاقات القومية، التربية والتعليم العالي).<sup>7</sup>

<sup>6</sup> محسن صالح، مرجع سابق.

<sup>7</sup> النظام الأساسي لمنظمة التحرير، مصدر سابق.



إن عدم انعقاد المجلس الوطني لفترات طويلة لأسباب تتعلق بالعدد الكبير لأعضائه والظروف الأمنية للثورة الفلسطينية، وصعوبات أخرى تتعلق بالجهة المستضيفة للاجتماع والتي تسمح بحضور كل الأعضاء من كل الفصائل أدى إلى تحرر اللجنة التنفيذية من رقابة المجلس وهو ما عزز من دورها على حساب المؤسسات الأخرى، كما تم إتباع نظام الحصص في تشكيلها على غرار ما هو جار في عضوية المجلس الوطني<sup>8</sup>، وبمرور الوقت غابت الكثير من دوائر المنظمة وتقلص عمل العديد من الدوائر الأخرى.

وبالإضافة إلى المجلس الوطني والمجلس المركزي الذي انبثق عنه واللجنة التنفيذية فقد نص النظام الأساسي للمنظمة على عدد من المؤسسات الأخرى مثل الصندوق القومي الفلسطيني الذي يمثل مالية المنظمة ويهدف إلى تمويل أعمالها، وجيش التحرير الفلسطيني ليشكل الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين وهو بمثابة الجيش الفلسطيني النظامي<sup>9</sup>. كما أوجدت منظمة التحرير وعلى امتداد مسيرتها الطويلة العديد من الآليات والأطر القيادية الأخرى التي اقتضتها الظروف في كل مرحلة من مراحل العمل النضالي الفلسطيني.

## ماذا بعد إعلان الدولة

السياسات الإسرائيلية التي تسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع والتي تجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومترابطة جغرافيا على حدود الرابع من يونيو (حزيران) غير ممكنا كما تجلى ذلك في تصريحات إسرائيلية عديدة عبرت عن رفضها قيام دولة فلسطينية، وعزم إسرائيل على تحويل الفلسطينيين إلى "مستوطنين"، وتزامن ذلك مع حالة الضعف العربي و استمرار الانقسام

---

<sup>8</sup> محمود عبده، مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1993، صامد الاقتصادي ، عدد 137-138، 2004، ص77، نقلا عن أحمد مصلح، مرجع سابق.

<sup>9</sup> النظام الأساسي لمنظمة التحرير، مصدر سابق

الفلسطيني، لا تبقى مجالا للشك بضرورة الحفاظ على المنظمة باعتبارها المظلة السياسية المعترف بها عربيا ودوليا إلى حين قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. فقد قامت الحكومة الإسرائيلية وبرئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو منذ وصولها إلى السلطة في آذار (مارس) 2009 بمزيد من النشاطات الاستيطانية والإجراءات العدوانية الأخرى تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وحصار وتجويع ضد قطاع غزة.

نجاح فلسطين في الحصول على الاعتراف الدولي هو بمثابة بداية معركة قانونية لمحاكمة الاحتلال الإسرائيلي. فلسطين، الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، تستطيع أن تبدأ بمعركة تجريم الاستيطان الإسرائيلي دوليا، وبشكل رسمي، وباعتراف دولي، ونقل الحالة من 'أراض متنازع عليها'، كما تروج إسرائيل، إلى دولة فلسطينية محتلة من دولة أخرى هي إسرائيل. وعلى الرغم من إيجابيات الاعتراف بفلسطين دولة بصفة مراقب باعتبارها بداية معركة قانونية لمحاكمة جرائم الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة الجنايات الدولية وإمكانيات الانضمام إلى هيئات ووكالات الأمم المتحدة، إلا أن هناك العديد من التساؤلات والتي لم تتم الإجابة عنها حتى الآن. ما هو مستقبل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين وبشكل خاص الذين يتواجدون في الدول العربية (الأردن، سوريا، ولبنان)؟ ما هو مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده ودورها المستقبلي بعد حصول دولة فلسطين على صفة مراقب غير عضو.

هذا يؤكد ضرورة استنهاض الشعب الفلسطيني لكافة قواه الوطنية والإسلامية لإعادة إحياء قضيته، وهذا يتطلب إعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية وتعددية تشمل الكل الفلسطيني، وصياغة إستراتيجية فلسطينية جامعة لمواجهة الاحتلال وسياسات الاستيطان والتهجير والاقتلاع التي تمارسها إسرائيل يوميا ضد الفلسطينيين.

## التوصيات

1. إنهاء الانقسام الفلسطيني باعتباره مدخلا لإعادة اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.
2. اعادة بناء وإصلاح م. ت. ف. كما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة في مارس (آذار) 2005 واتفاق القاهرة في 4 مايو (أيار) 2011 ودمج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة.
3. الدخول في حوار مباشر مع الحكومات العربية وخاصة في الأردن وسوريا ولبنان لاستكشاف امكانية عقد انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.
4. الإبقاء على م. ت. ف. بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني الى حين تجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على اساس القرار 194.
5. الاستمرار بالمعركة القانونية والدبلوماسية ضد إسرائيل وذلك بالتوقيع على ميثاق روما والانضمام الى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة جرائم الاحتلال الاسرائيلي.
6. العمل على رفع التمثيل الفلسطيني الى سفارات وخاصة لدى الدول التي اعترفت بفلسطين دولة بصفة مراقب.

## الدولة غير العضو

### "ملاحظات قانونية وسياسية"

أ. عصام يونس

ينطوي منح فلسطين صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة على دلالات رمزية وسياسية وقانونية مهمة. وفي وقت يجب فيه النظر إلى ذلك على أنه تطور مهم وإيجابي وقد يساهم إذا ما توفرت الإرادة السياسية وأحسن استخدامه، فإنه قد ينطوي أيضاً على عدد من الإشكالات القانونية والسياسية، وبالتالي فإن المبالغة فيما تم انجازه وتحقيقه من جهة أو التقليل من شأن ذلك الانجاز من جهة ثانية، كلاهما لن يجديا نفعاً في التفاعل مع هذا التطور الجديد وفي محاولة استثمار ما يوفره من فضاءات جديدة للفعل السياسي والقانوني على النحو الأمثل.

بلغ عدد الدول، أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي صوتت لصالح قرار منح دولة فلسطين صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، 138 دولة، فيما عارضته 9 دول، وامتنعت 41 دولة أخرى عن التصويت، كما تغيبت 6 دول عن جلسة التصويت. ما يلفت النظر في اتجاهات تصويت الدول، هو عدد الدول التي صوتت مؤيدة للقرار وهو عدد كبير يشكل في نظري دلالة سياسية هامة وقيمة مضافة للقرار نفسه، بما يعكس إرادة دولية كبيرة تعطيه قوة أخلاقية مهمة.

تمثل مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة تطوراً سياسياً وقانونياً مهماً بل ربما يكون استثنائياً وذلك لحقيقة أنها تأتي في وقت يمر فيه النظام السياسي الفلسطيني بأزمة خطيرة تتجلى في جزء مهم منها في فقدانه أو إفقاده لزمام المبادرة، ذاتياً وموضوعياً، منذ زمن طويل؛ هذا إن كان مبادراً من الأصل. إن هذه الخطوة بالتوجه للأمم المتحدة سعياً لنيل صفة الدولة غير العضو تعتبر من المرات القلائل التي يبادر فيها إلى فعل وسلوك على أرضية الفعل وليس رد الفعل، ويمكن القول أن المرة الأولى التي يمكن التأريخ لها كمبادرة وفعل ذو دلالة تتمثل في إعلان وثيقة الاستقلال في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1988.

وتتمثل أزمة النظام السياسي الفلسطيني، في جزء مهم منها، في أنه موضوعياً، وليس ذاتياً، مفعولاً به وليس فاعلاً، حيث أغلب سلوكه العام ردود الأفعال، وليس الفعل نفسه، قبولاً أو رفضاً لما يُلقى له من مبادرات أو مشاريع أو ما يواجه به من سلوك سياسي أو أمني من أي طرف. وقد جاءت خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة لتعبر بشكل بالغ الوضوح عن يأس الفلسطينيين من «عملية سلام» مزمنة لم تنتهِ الاحتلال ولم تقرب الفلسطينيين من تحقيق حلمهم في الانعتاق وانتهاء الاحتلال وفي انتزاعهم لدولتهم الموعودة وفي حقهم في تقرير مصيرهم، بل إنها من الناحية الفعلية قد باعدت أكثر وأكثر بينهم وبين ذلك كله. لقد وفرت عملية السلام التي دخلت عقدها الثالث لدولة الاحتلال مساحة من الزمن وظفتها بأقصى طاقتها نحو تغيير معالم الأرض الفلسطينية وسكانها وخلق حقائق جديدة على الأرض، بدا معها للفلسطينيين أنه سيكون من الصعب التراجع عنها، كتهويد القدس والاستيطان ومصادرة الأراضي وإقامة جدار من الفصل العنصري وتعميق الفصل بين الضفة الغربية والقطاع وفرض حصار مشدد عليه وإضعاف السلطة على نحو خطير، بما ساهم في خلق حالة بالغة الهشاشة وفي اعتمادية هائلة على كل ما هو سواها.

كما وتأتي خطوة التوجه للأمم المتحدة، أيضاً كتعبير عن رفض المرجعيات التي تجري على أساسها عملية السلام، إن كان هناك أساساً أي

مرجعيات لها باستثناء مرجعية التفاوض نفسه، وهو ما يعني رغبة الفلسطينيين في دفع العالم نحو تحمل مسؤولياته وإعادة اشتباكه مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يؤسس لعملية سلام محددة المرجعيات والزمن، تعيد الاعتبار لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية والتي تضمن للفلسطينيين إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الخامس من حزيران (يونيو) العام 1967.

على رغم من أهمية القرار فإنه وحتى يحقق الغاية المرجوة منه، فإنه يحتاج إلى تحصين سياسي وقانوني من جانب النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما يتطلب توفر الإرادة السياسية للقيام بذلك، كي لا يصبح القرار هدفاً بذاته، أو جزءاً من معركة في العلاقات العامة. إن القرار يجب أن يشكل علامة فارقة في الفعل التفاوضي، وتصحيحاً لمسار ما يزيد عن عقدين من عملية لم تحقق الغاية المرجوة منها للفلسطينيين، وإعلاناً بانتهاء أشكال التفاوض السابقة وإعلاناً بالقطعية معها ما لم تؤسس على مرجعيات محدّدة تنهي الاحتلال وما نتج عنه وفق جدول زمني محدد لا يتجاوز عاماً واحداً، وهو مطلب يجب التمسك به، وعدم الرضوخ للضغوط، التي سوف تمارس حتماً على الفلسطينيين.

## المركز القانوني للأراضي المحتلة

يذهب البعض في الدفاع عن الصفة الجديدة في الأمم المتحدة إلى أنها تحسم جدلاً قانونياً حول المركز القانوني للأراضي الفلسطينية بأنها أرض محتلة وليست متنازلاً عليها. إلا أنه غني عن القول إن المركز القانوني، كان ولا يزال، أنها أرض محتلة اعترفت إسرائيل كقوة احتلال بذلك أم لم تعترف، ولم تغير التطورات السياسية من ذلك، سواء أكان تأسيس السلطة، وفقاً لاتفاقيات أوسلو وممارستها ولايات قانونية وصلاحيات محددة، أو الانفصال الأحادي عن قطاع غزة في العام 2005 والذي أعادت قوات احتلال انتشارها من داخل المدن الفلسطينية في القطاع على حدود القطاع واستمر سيطرتها على معابر القطاع وسماؤه وبحره، أو سيطرة حركة «حماس» على القطاع في العام 2007. وهناك

شبه اجماع دولي حول مركز الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، باعتبارها أرضاً محتلة، ومن ضمنها موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة بمختلف أجهزتها، كما يبدو ذلك واضحاً في قراراتها وأعمالها المختلفة.

هنا لا بد من التأكيد على قضيتين مهمتين: الأولى، أن قرار الأمم المتحدة الجديد بحصول فلسطين على صفة الدولة غير العضو هو في حقيقته، كاشف لحقيقة أن الأراضي الفلسطينية أرضاً محتلة وليس منشئاً لها، ولا يوجد سبب وجيه للمبالغة فيما يتعلق بالخشية على المركز القانوني للأراضي المحتلة التي يُدعى أن القرار جاء لحسمها، فهو يأتي ليؤكد على ما هو مؤكد. على الرغم من أن القرار جاء ليؤكد على ذلك وهي شيء هام ويجب تظهيره دائماً سواء في هذا القرار وفي أي فعل قانوني أو سياسي أو دبلوماسي لاحق. أما الثانية، ارتباطاً باتفاقات أوسلو، من المهم التأكيد على حقيقة أن أيّاً من نصوص الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل لم تعرّف الأراضي الفلسطينية مطلقاً بأنها أرض محتلة، وهو ما أثار أسئلة ولازال كثيرة، وإن كانت افتراضية ومرتبطة بالنص نفسه، إذا لم تكن أرضاً محتلة فهي قد تكون أرض متنازع عليها، وهو موقف إسرائيل الرسمي، الذي تدّعي من خلاله بأن الأراضي الواقعة «تحت حكمها» في العام 1967، هي جزء من كل، وحيث إنها، أي إسرائيل، ورثت التاج البريطاني في فلسطين، فإن من يرث الكل، يرث حقاً في ملكية جزء أو أجزاء من تلك الأراضي، وهو ما يبرر الإصرار الإسرائيلي على عدم حسم المركز القانوني لتلك الأراضي بأنها أرض محتلة لأن لها اطماع قائمة تترجم يومياً في ضم تلك الأراضي أو على الأقل مساحات كبيرة منها عبر تواصل الاستيطان وتهويد مدينة القدس في صراع خطير مع الزمن لحسم كثير من قضايا الصراع، وهو ما يعني أن المركز القانوني للأراضي الفلسطينية بحاجة إلى تظهير دائم في الفعل السياسي والقانوني والدبلوماسي الفلسطيني.

توفر الصفة الجديدة لفلسطين، كدولة غير عضو، فضاءً سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً جديداً، يجب أن يتم استغلاله وتوظيفه على نحو يمكن الفلسطينيين من إعادة الاعتبار لقضيتهم، لا سيما العمل على أن تكون بنوداً متقدماً

دائماً على جدول أعمال المجتمع الدولي، الذي يشهد تطورات مثيرة تقلب الأولويات رأساً على عقب.

وواجب الفلسطينيين أن لا يتراخوا وأن يفرضوا على المجتمع الدولي اصرارهم على ابقاء قضيتهم حية وهلى ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية. ومن بين ما توفره الصفة الجديدة أيضاً، أنها تساهم في إضفاء الشخصية القانونية على هذه الدولة كفاعل دولي، بما يؤهلها للانضمام والتوقيع على الاتفاقات والمعاهدات في المجالات المختلفة والمشاركة النشطة في اجتماعات الأمم المتحدة ووكالاتها وأجسامها المختلفة، لا سيما الجمعية العامة والذي يعتبر الملتقى الدولي الفريد والبالغ الأهمية في الفعل السياسي والعلاقات الدولية، من دون وساطة دولة عربية أو إسلامية أو جامعة الدول العربية.

وبالنظر إلى الشخصية القانونية، التي سوف تحظى بها دولة فلسطين، فإنه سيكون بإمكانها التوقيع على ميثاق روما، الذي يمكنها من الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية وهو ما يؤهلها للطلب من الادعاء العام للمحكمة التحقيق في جرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو فرض عين لنزع الشرعية عن الاحتلال ووضع العالم أمام مسؤولياته عندما يتعلق الأمر بالعدالة والقانون الدولي. غني عن القول ان تغيب العدالة في الأراضي الفلسطينية ولاسيما التسامح مع مايرتكب ن جرائم في الأراضي الفلسطينية ومنح مجرمي الحرب الاسرائيليين حصانة وافلاتا من العقاب قد أعطى ولازال دولة الاحتلال رخصة لاستمرار جرائمها في الأراضي المحتلة، وجرى توظيف ذلك كله توظيفاً سياسياً نفعياً خطيراً، اما وقد حصل الفلسطينيون على ما يؤهلهم لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين عبر الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية والتي تمكن الادعاء العام للمحكمة من التحقيق في الجرائم المرتكبة ويلقي بغياب العدالة في وجه المجتمع الدولي.

ومن المهم القول، إن الانضمام لجماعة الأمم يترتب عليه واجبات، كما يترتب عليه حقوق، وكذلك الحال عند الانضمام إلى محكمة الجنايات والطلب بالتحقيق في جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل، فإن الأمور قد تسير في الاتجاه



المعاكس ويتم النظر في انتهاكات مزعومة للقانون الدولي من قبل الفلسطينيين أنفسهم. وهو ما يحتاج إلى عمل جاد ومهني يتم اشراك مختلف فعاليات المجتمع القانونية والسياسية والحقوقية لوضع استراتيجية عمل في كل ما يتعلق بملف محكمة الجنايات الدولية

## غياب الإرادة السياسية

إن السؤال المهم هو سؤال الارادة، فهل يمتلك النظام السياسي الفلسطيني الإرادة للقيام بالانضمام لمحكمة الجنايات الدولية وتحريك ملف الجرائم المرتكبة في الأراضي المحتلة من جدار للفصل العنصري وأعمال القتل والاستيطان، وهل يحتاج الفلسطينيون إلى هذه القصة على أهميتها وضرورتها، للقيام بفعل سياسي مبادر لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين؟

الواقع يقول إنه توفرت للسلطة فرصتان سابقتان للقيام بذلك، ويبدو أن غياب الإرادة السياسية، حال دون استخدامهما وتوظيفهما كما كان متوقعاً، أولهما: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي في قضية جدار الفصل العنصري في العام 2004، وهو القرار المهم، الذي يؤكد على المركز القانوني للأراضي الفلسطينية كأرض محتلة والذي اعتبر الجدار فعلاً غير قانوني، حيث بقي القرار حبيس الأدراج ولم يفرج عنه من قبل السلطة حتى اليوم لاستخدامه في الدفاع عن جملة الحقوق الفلسطينية. وثانيهما: تقرير غولدستون المتعلق بالتحقيق في ما ارتكب من جرائم أثناء العدوان على قطاع غزة في العام 2008-2009، والذي اعتبر أن كثيراً مما قامت به قوات الاحتلال الاسرائيلي يرقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو التقرير الذي لم تنفذ توصياته حتى اليوم، ليس فقط بسبب رفض المجتمع الدولي لذلك، بل لتقاعس السلطة عن القيام بدورها في دعم التقرير وجعله مطروحاً على الأجندة الدولية ونقله إلى فضاءات جديدة خارج مجلس حقوق الانسان الذي انشأ لجنة التحقيق وأقر التقرير لضمان تنفيذ تلك التوصيات.

إن الإرادة السياسية الفلسطينية وقدرتها على رفض الضغوط سوف تظهر من خلال الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، الذي يشكل الأساس للملاحقة الجنائية للجرائم المرتكبة في حق الفلسطينيين أرضاً وشعباً، حيث أنه بموجب المادة 13 من نظام المحكمة فإنه «لا يسمح لأي دولة ليست طرفاً فيها بأن ترفع دعوى قضائية، باستثناء مجلس الأمن والمدعي العام». أما وقد أصبحت لدولة فلسطين شخصية قانونية تمكنها من فعل ذلك، فإنها أمام امتحان حقيقي بالانضمام إلى المحكمة والتقدم بطلب التحقيق في الجرائم الإسرائيلية وهو ما لم يتم حتى اليوم.

أما فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية، فإن نظام التقاضي أمامها يستوجب موافقة طرفي النزاع على ولاية المحكمة للنظر فيه، وهو ما يعني أن فلسطين وإسرائيل يجب أن تقبلا ذلك وتوافقا على ولاية المحكمة واختصاصها وهو ما لا يبدو ممكناً أو متوقفاً حيث أن ولة الاحتلال ترفض وبإصرار أن تخضع لأي مستوى من التحقيق فيما ترتبه من جرائم فكيف لها ان تقبل طوعاً بولاية المحكمة وباختصاصها في هذا الشأن.

كما يوفر المركز الجديد لفلسطين كدولة غير عضو تفعيل عملها في فضاء حقوق الإنسان، بعد التوقيع على اتفاقات حقوق الإنسان، بما يمكنها من التقدم بشكاوى ضد إسرائيل واستغلال آليات الرقابة الخاصة بها بما يخدم ذلك التوجه، وهذه قضية بالغة الأهمية والدالة، حيث انه على أهمية توظيف ذلك في فضح وتجريم ما تقوم به إسرائيل، فإنه يوفر فرصة لفلسطين أن تكون ضمن جماعة الأمم التي تضع من ممارساتها وسلوكها للمراجعة الدولية بشفافية تؤهلها لتحقيق مواقع أخرى وإضافية في سياق الحصول على صفة الدولة كاملة العضوية.

## الدولة.. الجغرافيا وحق العودة

إن طلب العضوية، الذي قدمته دولة فلسطين وحصلت بموجبه على الصفة الجديدة، حدد حدود الدولة العتيدة بأنها تلك الأراضي التي احتلت في العام 1967 بخلاف وثيقة اعلان استقلال دولة فلسطين، التي استندت إلى القرار 181، حيث

لم يتضمن الاعلان، وهو عمل اجزم أنه تم بوعي كامل، أي اشارة إلى حدود الدولة العتيدة، إن الاعلان لم يحدد حدود الدولة وهو ما يشترطه طلب العضوية بضرورة بتحديد الجغرافيا والسكان والحدود.

إن طلب الدولة غير العضو ينطوي على تحديد للأرض الفلسطينية من طرف واحد جرى تقديمه طوعاً في ظل وجود مرجعية قائمة، قانونية وسياسية، هي القرار 181، وكان الأولى التقدم بطلب العضوية وفقاً لموجبات القرار المذكور وليس رسم حدود الدولة من طرف واحد وتقديم ذلك طوعاً ودون أي مقابل، طالما أن الأرض الفلسطينية في كتا الحالتين لا تخضع للسيادة الفلسطينية وأنها تخضع للسيطرة الاسرائيلية.

يبقى السؤال الأهم: هل يفتقص القرار من حق الفلسطينيين في العودة؟ تضمن خطاب الرئيس محمود عباس، الذي ألقاه خلال جلسة التصويت على طلب الدولة غير العضو، إشارة إلى حق العودة وقرار الجمعية العامة 194 كأساس لحل مشكلة اللاجئين. إن الصفة الجديدة بذاتها لا تتطوي على مساس بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، لكن حق العودة، الذي تعرض للتآكل بفعل العملية التفاوضية وما كان يقدم من خطاب «حسن النية» للجانب الإسرائيلي، بحاجة بدوره إلى تحصين، بالإصرار على المطالبة به كحق أصيل غير قابل للتصرف وان لا يخضع إلى أي نوع من المساومات.

## منظور العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل

د. سمير أبو مدله\*

### أولاً: العلاقة الاقتصادية ما قبل عام 67:

في الشهور الأولى التي تلت احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1967 لم تكن هناك سياسة اقتصادية واضحة اتجاه الأراضي المحتلة، وذلك لانشغال إسرائيل بالمسائل الأمنية والسياسية المترتبة على الاحتلال، إلا أنه سرعان ما اكتشفت إسرائيل حقائق اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن استخدامها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي المحاصر من الدول العربية المجاورة، ومن أجل تحقيق هذه المكاسب اتخذت إسرائيل إجراءات وخطوات سياسية واقتصادية عديدة سهلت على الاقتصاد الإسرائيلي استغلال المعطيات الاقتصادية الفلسطينية، وأهم هذه الخطوات:- (العمل على الاستفادة من عناصر الإنتاج الفلسطينية من عمل وأرض ورأسمال، فتح أسواق الأراضي المحتلة أمام المنتجات الإسرائيلية، إتباع سياسة الجسور المفتوحة، وذلك من أجل تصريف المنتجات الفلسطينية، إتباع سياسة ضريبية مجففة مكنت السلطات الإسرائيلية من الحصول على إيرادات مالية، السيطرة على البنوك ومؤسسات التمويل والإقراض، وحصرها في جهاز مصرفي إسرائيلي ضيق النطاق،

---

\* عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر

وتقليص الإنفاق العام في الأراضي المحتلة، وحصره في الخدمات العامة مثل: الطرق والصحة والمياه والهواتف، والتي خدمت المستوطنات الإسرائيلية بالدرجة الأولى.

## ثانياً: خصائص الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال:

1- **ضعف النمو الاقتصادي:** أدت الإجراءات والقيود الإسرائيلية إلى التأثير على جميع مصادر نمو اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، فاستولت على جزء كبير من المياه والأراضي الزراعية، وأغلقت البنوك العربية معيقة بذلك التراكم الرأسمالي، وقامت بجباية الضرائب التعسفية واستقطاب العمال العرب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، واستولت على الأسواق المحلية وأعاقَت التصدير

2- **تشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني:** لقد طرأ تشويه على بنية اقتصاد الضفة وغزة خلال السنوات الماضية وأبرز مظاهره: هبوط مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي وخصوصاً القطاع الزراعي، لاعتماد القطاع الزراعي في حصوله على مستلزمات الإنتاج مثل: الأسمدة والبذور على الاقتصاد الإسرائيلي الذي نظم هذه العملية ضمن التبادل التجاري غير المتكافئ بين المناطق المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة، وتعزيز نسبة مساهمة قطاع النقل والتجارة والخدمات الخاصة على حساب القطاعات الإنتاجية، وأصبح هذا القطاع الأول من حيث أهميته ومساهمته في تكوين الناتج المحلي.

3 - **تبعية اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي:** لقد أدى إضعاف وتشويه التطور إلى وضع اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة تبعية شديدة للاقتصاديات الخارجية بوجه عام، وللإقتصاد الإسرائيلي بوجه خاص.

4 - **ضعف المناخ الاستثماري:** سرى مفعول الخصائص التنظيمية والمؤسسية والسياسية والأمنية الإسرائيلية كمعوقات للنمو والاستثمار، ويمكن تبين ذلك في التالي: (عدم وجود جهاز مصرفي قوى ومتطور، يمكنه توفير

خدمات الوساطة المالية، تعدد وتداخل إجراءات الترخيص والضرائب والتجارة، مما يرفع كلفة عمليات القطاع الخاص).

**5 - التباين الواضح في مستوى الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين الضفة وغزة:** خضع قطاع غزة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 لحدود تنمية مقيدة، بسبب القاعدة الجغرافية والاقتصادية والمؤسسية، إضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية، الأمر الذي حد من التطور الاقتصادي، وفرض ضغوط كبيرة على مشاريع الخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية.

**ثانياً: ما بعد أوسلو:** لم يأت الاتفاق من فراغ ويستند هذا إلى فرضية، وهي أن الطريقة التي تطورت بها الحركة الوطنية الفلسطينية كان يمكن أن لا تؤدي إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه، حيث أن الحركة الوطنية بدأت تتلمس حلاً سياسياً للمشكلة الفلسطينية منذ الستينات، بالاستناد إلى أسس ومرجعيات مختلفة، ولكن ما هي العوامل والسياقات التاريخية التي أوصلت إلى هذا الاتفاق.

ومنذ بزوغ العملية السلمية عشية مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، عقد الفلسطينيون آملاً على فك الارتباط القسري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتحريره من القيود الإسرائيلية التي أدت إلى إعاقة وخنق المبادرات الاقتصادية الفلسطينية خلال فترة الاحتلال.

## ثالثاً: المشكلات الرئيسية لعلاقة الاقتصاد

### الفلسطيني الاسرائيلي.

#### 1- التشوهات الهيكلية:

**المعابر:** البرتوكول أعطى الجانب الفلسطيني الحق في استخدام المعابر في إسرائيل، وإعطاء الصادرات والواردات معاملة اقتصادية متساوية، ولكن وجود موظفي جمارك إسرائيلية للمراقبة وإعطاءهم حق تفتيش البضائع وجباية الضرائب ينفي المعاملة الاقتصادية والتجارية المتساوية.

أعطى البرتوكول للسلطة تحصيل جميع الجمارك التي تفرض على الواردات الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية وحسب التعريفات الجمركية، حتى لو كانت مستوردة من قبل وكيل إسرائيلي، وتحويلها للسلطة خلال 6 أيام من تحصيلها، وهنا البرتوكول لم يعطي الفلسطينيين الحق في تحديد التعريفات الجمركية سوى للسلع المستوردة من الأردن ومصر.

**العملة:** أما حول العملة، فقد نص البروتوكول على أن الشيكل هو العملة المتداولة، وتذبذب سعر الشيكل، وميل قيمته إلى الانخفاض إزاء الدولار يلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد الوطني وبمصالح المواطنين، ولا تستفيد الصادرات الفلسطينية من انخفاض سعر الشيكل، لأن أكثر من (80%) منها يذهب لإسرائيل، إضافة لذلك فإن الانخفاض يؤدي إلى تآكل قيمة المدخرات وإلى تآكل القيمة الحقيقية للأجور والارتفاع المتواصل في الأسعار والتكاليف.

**التجارة الخارجية:** أما في مجال التبادل التجاري مع إسرائيل والعالم الخارجي، فلقد سُمح للصادرات الزراعية لأول مرة بالدخول إلى الأسواق الإسرائيلية رغم تقييد بعض السلع، كما تم النص بصراحة على حرية دخول السلع الصناعية، ولكن يشترط توفر المواصفات المقبولة إسرائيليًا، وهذا في التطبيق العملي أعطى تعقيدات وعوائق مثل التفتيش الأمني المفرط، وإغلاق المناطق بشكل مكرر، أو العامل الأمني

**العمال:** حق إسرائيل في تحديد العمال الفلسطينيين العاملين فيها، كما أن ضريبة الدخل المستقطعة من أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات تكون عاقلة أحياناً للضغط على السلطة، كذلك ترفض إسرائيل تحويل مستحقات العمال الفلسطينيين من أموال "التأمين الوطني" (صندوق الضمان الاجتماعي والصحي الإسرائيلي) بحجة أن الاتفاق يشترط لتحويل الأموال أن تقيم السلطة نظاماً للتأمين الاجتماعي والصحي يستفيد منه العاملون في إسرائيل.

لقد بذلت إسرائيل جُلَّ جهدها من أجل إعاقة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، من خلال الاعتبارات السياسية والأمنية المرافقة لتطبيق الاتفاق، والتي تعكس المعوقات الإسرائيلية على أرض الواقع، ومن أهم هذه الإجراءات:-

أ -إغلاق الحدود: حيث يعتبر من اكبر العقبات التي تواجه التجارة الخارجية فخلال أعوام 1993 و1996، تم فرض الإغلاق التام أو الجزئي، الامر الذي عمل على إعاقة العمالة الفلسطينية ورجال الأعمال والبضائع بشكل فجائي ولفترات طويلة، إن الفصل والإغلاق بين أراضي الضفة وغزة وإسرائيل، وعرقلة الحركة يؤدي تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي والصحي للمواطنين في الضفة وغزة، حيث أدت عرقلة الحصول على المواد الغذائية والخدمات الصحية إلى مأساة حقيقية.

ب - التشويه الهيكلي:- أدت سياسات الاحتلال إلى تشكل وتراكم العديد من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني كان من أبرزها:-

#### 1-ضعف البنية التحتية:-

عملت إسرائيل على نهب للموارد المالية عبر قنوات ثلاث، ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة من إسرائيل أو عبرها، وضريبة الدخل والضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وريع إصدار العملة التي تحصل عليه بحكم فرض عملتها على الاقتصاد الفلسطيني، ويتراوح تقدير مجموع ما كانت تحصل عليه عبر هذه القنوات الثلاث ما بين (15% - 25%) من الناتج المحلي الإجمالي بالسنة.

#### 2-فجوة الاستثمار المزمنة:-

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بأن الاستهلاك الخاص كان دائماً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يستطع الاقتصاد توفير الدخل اللازم لتأمين احتياجاته الاستهلاكية، عدا عن انه مضطر للجوء إلى الخارج للاقتراض أو للحصول على معونات لتمويل الاستثمار.



### 3-الاختلال بين الصادرات والواردات :-

فرضت إسرائيل بعد العام 1967 على الأراضي الفلسطينية اتحاداً جمركياً أحادي الجانب وغير متكافئ، وفي الوقت الذي كانت البضائع الإسرائيلية تتمتع بحرية تامة في الدخول إلى السوق الفلسطيني، فرضت قيوداً إدارية وعوائق غير جمركية أمام دخول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي، وعلى تجارة فلسطين مع العالم الخارجي. وعشية توقيع اتفاق أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي كان أكثر من (90%) من تجارة فلسطين الخارجية يتم مع الشركات الإسرائيلية. وفرضت إسرائيل الضرائب الجمركية على المستورد الفلسطيني والموجودة لحماية الصناعة الإسرائيلية، مما جعل المستورد الفلسطيني للسلع الرأسمالية والوسيلة مضطراً لدفع أضعاف ما يدفعه نظيره في الأردن. وأدى هذا الوضع إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني لكثير من صادراته للأسواق التقليدية والى أن تصبح تجارته الخارجية محصورة مع إسرائيل.

### 4- الاختلال بين عرض العمل والطلب على العمل :-

أدت سياسات الاحتلال إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على فتح فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل. مما اضطر أعداد متزايدة من القوى العاملة للبحث عن عمل خارج الاقتصاد الفلسطيني، فتوجه جزء للعمل في السوق الإسرائيلية؛ وخاصة اليد العاملة غير الماهرة في أنشطة غير إستراتيجية وذات قيمة مضافة متدنية في قطاعات البناء والزراعة والصناعة التحويلية، أما خريجو الجامعات فقد اضطروا للهجرة إلى الدول العربية النفطية.

### 5-ضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني:-

أدى الاعتماد الشديد للقوى العاملة على السوق الإسرائيلية إلى ارتفاع مستويات أجور العاملين في السوق المحلية، حيث كانوا يحصلون على أجور مرتفعة وأعلى من الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج الفلسطيني، مما يؤدي إلى تناقص حجم الإنتاج في القطاعات الإنتاجية وفقدان القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية. وتؤدي زيادة

الأجور إلى زيادة الطلب العام في الاقتصاد دون أن تكون حدثت زيادة موازية في الإنتاج وهذا ما ينتج عنه زيادة في استيراد السلع المتداولة دولياً.

## 6- ضعف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك:-

أدى فرض الاتحاد الجمركي إلى تحويل السوق الفلسطينية إلى سوق حرة للشركات الإسرائيلية، وبات العرض والطلب الإسرائيليين يشكلان عناصر التأثير الرئيسية على قرارات الإنتاج والاستهلاك في السوق الفلسطينية، مما أدى إلى التوسع في إنتاج بعض السلع المطلوبة إسرائيلياً وضمور أخرى المنافسة لها، مما شكل بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل اضعف الترابطات الخلفية والأمامية بين القطاعات المختلفة وفي إطار القطاع الواحد، وزاد الاعتماد على الشركات الإسرائيلية والترابط بها وخاصة من خلال العقود من الباطن لبعض الصناعات كالملابس، وإضعاف الحافز لتطوير التصنيع المحلي.

## رابعاً: صباغة العلاقة مع إسرائيل:

عانى الشعب الفلسطيني على مدار أربع عقود من الاحتلال الإسرائيلي الذي عمل على تدمير مقومات الاقتصاد ومازال عائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة، ومع تسلم السلطة الفلسطينية عام 1994 بدأ المفهوم التنموي يشمل مهمة إعادة البناء، وفي هذه المرحلة ظهرت اتجاهات حول المفهوم التنموي الملائم، والآليات التنموية المناسبة، وتعددت الاجتهادات حول أسبقية العمل السياسي على العمل التنموي، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية، وكذلك درجة المشاركة في القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به.

إن الوضع السياسي المتناقض الذي واجهته السلطة الوطنية حال دون تبنيها برنامجاً شاملاً للتنمية، بل وفرض نفسه بشكل أو بآخر على معظم الدراسات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسات السلطة الوطنية،

والمنظمات الدولية لصياغة رؤية تنموية تقود عملية إعادة الإعمار، ولهذا جاءت أكثر تلك الدراسات مبنية على أساس فرضيات لم يكتب لها أن تتحقق. ومع ذلك؛ فلقد صدرت دراسات مهمة اضاءت كثيراً من النواحي المهمة في أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، وأبرزت الحاجات الملحة التي تشكل أولويات إعادة الإعمار والتنمية.

### 1- السيناريوهات المقترحة.

تتصف بيئة التنمية الفلسطينية بتداخل المهمات الوطنية مع مهمات البناء الديمقراطي والتنمية، ويجب توجيه الجهود التنموية لخدمة مهمات التحرر السياسي في مرحلة ما قبل التحرر والاستقلال وهي مرحلة المدى القصير والمتوسط، وبعد ذلك يجب توجيه الجهود التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل. وبالتالي يمكن وضع أولويات التنمية الفلسطينية المستقبلية في ثلاث مراحل:-

#### أ- مرحلة ما قبل التحرر والاستقلال (المدى القصير):-

يمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة البقاء والصمود، وهي مرحلة حتى توقف إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني وتتسحب من الأراضي التي احتلتها بعد 28 أيلول 2000 وتعود إلى مائدة المفاوضات ومن أولويات هذه المرحلة التالي:-

☒ تثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه ومنع هجرته إلى خارجها؛ من خلال سياسة تنموية تضمن وجود السلع الرئيسية وتراقب الأسعار وتمنع الاحتكار.

☒ إتباع سياسة تقشفية للقضاء على مظاهر الإنفاق والبذخ الحكومي، وتوفير المال العام، وتفعيل برامج للضمان الاجتماعي لمساعدة الأسر الفقيرة.

☒ ربط الجهد الاغاثي بالنشاط التنموي لتحسين فرص النمو الاقتصادي.

☒ تطوير البيئة الاستثمارية المواتية والمحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتمهيد للقطاع الخاص بدوره في التنمية الاقتصادية.

- ✕ مواصلة عملية الإصلاح للسلطة الفلسطينية لتطوير كفاءة القطاع الحكومي وتأهيله للعب دور فعال في إدارة التنمية.
- ✕ استمرار مطالبة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل من أجل تطبيق قرار محكمة العدل العليا في لاهاي؛ من أجل إيقاف بناء جدار الفصل العنصري، وإزالة الحواجز، ووضع حد لظاهرة الاغلاقات، ورفع القيود على حرية التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة والخارج من جهة أخرى، لتحقيق القطاعات الاقتصادية مستوي من النمو.
- ✕ استكمال البناء الهيكلي في مؤسسات القطاعين العام والخاص، بحيث لا تكون عرضة لأية تقلبات هيكلية من أجل التواصل والتطور المستدام.
- ✕ إعادة النظر في كيفية الوصول للموارد المالية الخارجية والمحلية وتوظيفها بالشكل الأمثل، وزيادة الإنفاق الرأسمالي الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل من خلال إدارة سليمة.
- ✕ إبراز واقع ومشكلات القطاع الصناعي والحلول المقترحة، وبالأخص المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وهي الركيزة الأساسية للقطاع الصناعي.
- ✕ دعوة سلطة النقد لإتباع رقابة أفضل على حجم الودائع الذي يفوق التسهيلات بأكثر من الضعفين في البنوك المحلية، من أجل زيادة نسبة التسهيلات والقروض للمستثمرين، وتحديد هامش للفائدة البنكية.
- ✕ العمل على توفير برامج التدريب المهني لبناء القدرات، بحيث تكون منسجمة مع احتياجات المجتمع.
- ✕ تطوير الخدمات الالكترونية في مؤسسات القطاعين العام والخاص لتحسين الفعالية وتخفيض التكاليف، حتى يسهل استخدامها وإدخالها في العملية الإنتاجية للقطاعات، من أجل تحسين فرص المنافسة للإنتاج الفلسطيني عالمياً.
- ب- مرحلة تعزيز القدرة الذاتية حتى زوال الاحتلال (المدى المتوسط):-

تعتمد هذه المرحلة على تعظيم تكاليف الاستمرار بالاحتلال بالنسبة للإسرائيليين، وتقليص تكاليف مقاومة الاحتلال بالنسبة للفلسطينيين، وذلك عبر سياسات تعمل على دعم وتشجيع الإنتاج المحلي، وذلك لهدفين:- (تقليص حجم الاستيراد من إسرائيل. وخلق فرص عمل بالاقتصاد المحلي) وفي هذه المرحلة لابد للسلطة من انتهاج سياسة تنموية تعتمد على التالي:-

✘ إنتاج بعض السلع التي تستورد من إسرائيل وخاصة السلع الغذائية عبر توفير الدعم للقطاعين الزراعي والصناعي، والعمل على إلغاء احتكارات الاستيراد من إسرائيل.

✘ إعادة النظر في موازنة السلطة بشكل يزيد من حجم الاستثمار في رأس المال البشري، وخاصة بالنسبة للجامعات الفلسطينية، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

✘ تطوير قدرات الشعب الفلسطيني الذاتية، السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كركيزة للتحرر من الاحتلال. والعمل على إزالة التشوهات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

✘ مواجهة مشكلات البطالة والفقر ومنع هجرة الأيدي العاملة، وخصوصاً من خلال فتح فرص عمل وبرامج تشغيل داخل الوطن، وخاصة الكفاءات الإدارية والفنية.

✘ تبني سياسات اقتصادية مدروسة وواقعية من قبل شركاء التنمية، الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وخصوصاً السياسات الاستثمارية والتجارية لخلق فرص عمل جديدة لتخفيض نسبة البطالة والفقر.

✘ قيام القطاع العام بدوره في توفير وتعزيز مناخ الاستثمار والأعمال في فلسطين، من خلال تحسين البنية التحتية ومستلزمات الاستثمار من النواحي القانونية، والإدارية، والفنية والمالية، وذلك من أجل تشجيع برامج القطاع الخاص للقيام بدوره في عمليتي النمو والتنمية.

✘ الشروع ببناء المناطق الصناعية الداخلية والبنية الخاصة باستيعاب المشاريع الصناعية الصغيرة خاصة والقطاعات الصناعية بشكل عام.

✳ تعزيز الاهتمام بالتدريب المهني والتقني؛ من خلال تعزيز الشراكة بين المعاهد التقنية والفنية والجامعات من جهة، وشركاء التنمية من جهة أخرى، وذلك من أجل تحسين كفاءة الإنتاج الصناعي والحرفي، من خلال تأهيل كوادر مهنية لخدمة القطاعات الإنتاجية وحسب ما يتطلبه سوق العمل.

#### ✳ ج- مرحلة التنمية المستدامة (المدى الطويل):-

وتأتي هذه المرحلة بعد حصول الشعب الفلسطيني على استقلاله بعد زوال الاحتلال، والذي يستدعي إعادة هيكلة الاقتصاد الداخلي، وتغيير توجهاته الخارجية، وذلك عبر مشروع وطني شامل لإعادة الإعمار وإرساء الأسس التي ستؤهل الاقتصاد الفلسطيني أن يسير في طريق التنمية المستدامة وذلك عبر:-

✳ استكمال عملية إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس مهنية لبناء دولة قانون ومؤسسات، وتحديث كافة المؤسسات العامة وبشكل عام المؤسسة القضائية، وإعادة النظر في كل القوانين المؤثرة بالنشاط الاقتصادي وتحديثها.

✳ مواصلة تطوير رأس المال البشري بما يحقق بناء اقتصاد فلسطيني يقوم على قاعدة معرفية قوية، وذلك من خلال سياسة تعليمية بعيدة المدى تشجع على الاستثمار البشري.

✳ إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العربي، والاستفادة من المصادر الكبيرة المتاحة في هذه الاقتصاديات. وتقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بدعم الإنتاج المحلي حتى يتحول الاقتصاد من مصدر للعمالة إلى مصدر للسلع والخدمات.

✳ إعادة إعمار وتأهيل وترميم كافة مجالات البنى التحتية، خاصة الطرق والمياه، ومصادر الطاقة والاتصالات ... الخ.

✳ اعتماد السياسات المالية والنقدية والتجارية لخلق بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار والإنتاج والتجارة. الارتقاء بالمشاركة بين شركاء التنمية في متابعة تطوير الرؤية التنموية، ووضع السياسات والخطط والبرامج، وتقسيم العمل، والتنسيق فيما بينها لتنفيذ السياسات والخطط والبرامج.

## خامساً: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل:

بعد استعراض العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية، وجدنا ان العلاقة تشوبها الكثير من الاختلالات والتشوهات، بسبب فرض اسرائيل سيطرتها على المعابر والحدود واحتلالها اجزاء كبيرة من الاراضي الفلسطينية، وتحكمها في حركة النجارة الخارجية، لذلك لا بد من العمل على اعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني والنهوض به ومعالجة التشوهات الاقتصادية، وحيث ان العلاقة بين الطرفين عي علاقة اتحاد جمركي من طرف واحد وغير متكافئ. بالتالي عند الحديث عن افاق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين يمكن القول بان الاستغناء عن العلاقة مع اسرائيل في الوقت الراهن ليس بالأمر السهل، كما ان مسألة الفصل بين الاقتصاديين تحتاج لصياغة سياسة تنمية فلسطينية واضحة المعالم، حيث طرحت الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية عدداً من الخيارات تتركز حول ابراز مزايا استمرار الارتباط بين الاقتصاديين، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النهوض بشكل ذاتي ومستقل، كما طرحت افكاراً لأشكال التكامل الاقتصادي منها: (الاتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة). وفيما يلي استعراض وتحليل السيناريوهات للعلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي، وتتمحور هذه السيناريوهات حول الفصل بين الاقتصاديين أو تطبيق احد اشكال التكامل الاقتصادي وهي كالتالي:

### خيار الفصل الاقتصادي:

بالطبع ان هذا الخيار سيكون له بعض الايجابيات والسلبيات وله اثار لكلا الطرفين ومن الاثار الايجابية لخيار الفصل، يصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً مستقلاً مما يتيح تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل والابتعاد عن الهيمنة والسيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، والحد من التسرب والنزيف الكبير في ايرادات السلطة الفلسطينية والتخلص من مماطلة اسرائيل في دفع المستحقات الضريبية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، كما سيتيح خيار الفصل قدرة السلطة على تنفيذ الخطط الاقتصادية التنموية بما يتلاءم مع المصلحة الفلسطينية.

اما فيما يخص الاثار السلبية للفصل بين الاقتصاديين، فوفقا للدراسات فان الفصل سيؤدي في العام الاول الى تخفيض الدخل القومي بنسبة 50%، والاستهلاك بنسبة 40%، وانخفاض في الطلب على العمالة المحلية بنسبة 10%، وتقليص حجم التجارة الخارجية بنسبة 40%، وارتفاع نسبة البطالة الى 60%.

## الخيار الثاني: منطقة تجارة حرة بين الطرفين:

يعني هذا الخيار الغاء الرسوم والاجراءات التقييدية للتجارة الخارجية بين الاقتصاديين، مما يتيح حرية حركة البضائع بين الاقتصاديين مع حق كل دولة في اتباع سياسة تجارية خاصة بها، من حيث الصادرات والواردات والامكانيات الاقتصادية، مما يعني استقلال السياسة الفلسطينية ضمن بيئة تعاونية مع اسرائيل تتميز بوجود منطقة تجارة حرة بين البلدين، وبالطبع لهذا الخيار العديد من الايجابيات والسلبيات، فعلى صعيد الايجابيات نورد منها، اتساع السوق امام المنتجات الفلسطينية، ومن ثم ازدياد تصريف المنتجات التي تعاني من الكساد، وزيادة الطلب على العمالة مما يساهم في الحد من ظاهرة البطالة، كما يساهم هذا الخيار في تحقيق مزيد من التخصص وتقسيم العمل مما يوفر امكانية اقامة مشاريع كبيرة الحجم وبالتالي زيادة الاستثمار، وارتفاع دخل الافراد نتيجة لانخفاض اسعار السلع، وزيادة حصيلة الدولة من الايرادات العامة الناشئة عن ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة، بالإضافة الى حق الفلسطينيين في ابرام اتفاقيات مع الدول العربية والاجنبية والحصول على امتيازات تجارية، وعدم الاعتماد الكبير على اسرائيل بسبب استقلالية السياسة التجارية الفلسطينية ومن ثم التخلص من التبعية والتي شكلت عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني.

### كما يمكن تلخيص سلبيات تطبيق منطقة تجارة حرة بي الطرفين بالاتي:

صعوبة تحقق التجارة الحرة في ظل تحكم اسرائيل في المعابر والمنافذ، وعدم قدرة فلسطين على فرض رسوم جمركية اعلى من السائدة في اسرائيل، وقد لا يكون مرغوباً فلسطينياً على الاقل في الأجل القصير ان تفرض فلسطين رسوما



جمركية أقل من السائدة في إسرائيل، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات الجمركية في تمويل الموازنة الحكومية.

بالإضافة الى تعرض المنتجات الفلسطينية للمنافسة من قبل المنتجات الاسرائيلية بسبب استقلالية السياسة التجارية الفلسطينية وحرية حركة البضائع بين الطرفين، كما يمكن لإسرائيل تقليص فوائد اتفاقية التجارة الحرة، وذلك من خلال العوائق التي تفرضها مثل الاغلاقات الامنية للضفة الغربية والقطاع واجراءات التفتيش المعقدة للمنتجات الفلسطينية.

### **خيار تطبيق اتحاد جمركي بين الطرفين:**

يعني هذا الخيار استمرار الاندماج الاقتصادي مع إسرائيل، ويعتبر هذا الخيار خطوة أكثر تقدماً من خيار التجارة الحرة، وستكون هناك قدرة أكبر في مجال التصدير من خلال رفع الصناعات التصديرية وامكانية تعزيز انتقال عناصر الإنتاج، بالإضافة لبيع المنتجات بشروط افضل وامكانية زيادة حصيلة الرسوم والضرائب الجمركية الناشئة عن زيادة حجم التجارة بين الاتحاد والدول الاخرى.

#### **بالإضافة لتحقيق مكاسب أخرى مثل:**

تقليلاً لأعباء الإدارية الناجمة عن مراقبة المنافذ الحدودية لانتقال السلع والبضائع من وإلى أعضاء الاتحاد، والذي يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري إزاء باقي العالم

مع اكتساب قوة تفاوضية أكبر في المفاوضات التجارية معد ولأخرى لملاحقة التغيرات الاقتصادية على نحو يساعد على تحقيق اثر ويمكن اعتبار أن قيام اتحاد جمركي صحيح وفاعل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل سيمكن الأسواق الفلسطينية في الدخول إلى الأسواق الإسرائيلية، وسيمنح بعض المنتجات الفلسطينية ميزة نسبية مقارنة مع الإسرائيلية مثل :الملابس والأحذية وفي المقابل يستفيد السوق الفلسطيني من التطور التكنولوجي في إسرائيل، وكلما انخفضت

التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة كلما أصبح الاقتصاديان الفلسطيني والإسرائيلي أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي.

ولكن يؤخذ على هذا الخيار أنه قد يخفق في إحداث نمو اقتصادي مرتفع ومستدام بسبب الانتقال إلى الحوافز اللازمة لتطوير الصادرات، وبالتالي تحقيق مكاسب إنتاجية مهمة، كما أن هذا السيناريو أو الخيار لا يمثل أي تغيير حقيقي في السياسة التجارية بل أن حرية الحركة المحسنة وانخفاض تكاليف المعاملات والصفقات يوفران المسار الأسرع لإنعاش الدخل الفلسطيني مؤقتاً، ويقترن هذا المنحى بمجرد تحسين طفيف في نمو المخرجات إلى جانب ارتباطه بالأداء التصديري الضعيف في ظل ضعف الطاقة والإمكانات الإنتاجية الصناعية والخدمية والزراعية، والتأخر التقني لاعتماده المتواصل على إسرائيل، وسياساتها التمييزية، والإجراءات التقييدية الغير متكافئة اتجاه الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر هذا الطرح خياراً إسرائيلياً، حيث تمكنت إسرائيل خلال عقود الاحتلال والفترة الانتقالية من عمر السلطة الفلسطينية تنفيذ هذا الخيار، ونجحت في تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك في الأسواق الفلسطينية وربطها عمودياً بالأسواق الإسرائيلية، مما انعكس إيجابياً على الاقتصاد الإسرائيلي وسلباً على الاقتصاد الفلسطيني في ما يعرف بالتعبئة الاقتصادية، وبالتالي تحقق الاتحاد الجمركي من جانب واحد وهو الجانب الإسرائيلي، وقد اقتصر المكاسب الفلسطينية في الاتحاد القائم على ضريبة القيمة المضافة وتحولات العاملين، مما زاد من الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، وبالتالي الزيادة العجز في الميزان التجاري، وفي المقابل فإن إسرائيل استفادت من صيغة الاتحاد الجمركي عبر التمتع بمزايا وفورات حجم الاقتصاد الكبير، واستمرار إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي كما هو واقع فعلاً. ويؤدي الاتحاد الجمركي الحالي في حال عد تعديله جوهرياً عدم تحقيقاً لسيادة الفلسطينية، منجهة، ومنجهة أخرى تكريس الوضع القائم، وسيساعد أيضاً في حدوث تسرب في العائدات الضريبية، حيث لا يمكن تحصيل جميع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من دول العالم بشكل مباشر للخزينة الفلسطينية، وسيؤدي إلى عدم وجود مساواة في القدرة التفاوضية

لأن القدرة التفاوضية لإسرائيل مع العالم الخارجي أكبر وأقوى من القدرة التفاوضية لفلسطين مع الخارج، مما يعني زيادة تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

بعد عرض الخيارات المقترحة للعلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي، وللخروج من حلقة التخلف المفرغة التي تعانيها بنى وهياكل الاقتصاد الفلسطيني المختلفة في حال الوصول إلى سلام متوازن وشامل بين فلسطين والدول العربية ذات العلاقة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ولكن هذا لا يعني الانتظار إلى ما بعد الاستقلال الفلسطيني رغم الأهمية اللا محدودة، لذلك فعملية النمو عملية تراكمية بالأساس وعليه ورغم العوائق أمام النمو والتنمية، فالأمر يستدعي عدم التوقف عند محطة لحين انجاز سابقاتها، وعليه في الوقت الذي يجب بذل كل جهد ممكن للتحرر من الهيمنة والتبعية للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، فعلى الفلسطينيين أيضاً استخدام كافة عناصر الإنتاج الوطنية برشاده اقتصادية واستثمار أفضل للموارد المتوفرة، ووضع نهاية للانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، وفي ذات الوقت تفعيل كافة اتفاقات التعاون والشراكة الاقتصادية معدول الجوار رغم العقوبات الجماعية الإسرائيلية كون هذه الاتفاقات مشروعة وفق القانون الدولي. فانه في حال تتوفر السبل لإقامة منطقة تجارة حرة مع إسرائيل في حالة التحرر ولو بشكل تدريجي من أوضاع الإلحاق والهيمنة الاقتصادية وتخليها أيضاً عن أطماعها الاحتلالية والاستيطانية، وإقلاعها عن عقلية المستعمر المحتل، والتعاطي مع فلسطين دولة سيادة ومستقلة على أسس من الندية والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية ومن ضمنها السياسات التجارية الخارجية.

## المراجع:

- أسامة، نوفل، مستقبل العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، مارس 2000، ص12
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، 1995، ص11-12.
- سمير، حزبون، التدمير المستمر في الزراعة في الأراضي المحتلة، مجلة الكاتب، عدد 97، القدس، آيار 1988.
- سمير، عبد الله، التغيرات الرئيسية من مصادر الدخل القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الكاتب، عدد 98 حزيران 1988، ص28.
- سمير، عبد الله، "خصائص القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة الكاتب عدد 101، القدس، أيلول 1988، ص31.
- سمير، عبد الله، التغيرات الرئيسية في مصادر الدخل القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص45.
- سمير، عبد الله، محاولة في بحث آلية التغيير الاقتصادي في المناطق المحتلة، اقتصاديات فلسطين، نابلس 1991، ص358.
- سمير، عبد الله، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص55.
- صندوق النقد الدولي، الأداء والإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة " <http://www.imf.org>."
- عاطف علاونه، أثر الإجراءات الإسرائيلية على اقتصاد المناطق المحتلة، قضايا، العدد الثامن، أغسطس 1991، ص118-120.
- فضل، النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص35.

فضل، النقيب، مدخل نظري! نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، معهد  
أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ص 58.

فضل، النقيب، مدخل نظري! نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، معهد  
أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، ص 56-58.

فضل، النقيب، وآخرون، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية  
الإسرائيلية، معهد ماس، رام الله، 2003 .

محمود، جمعة، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وسلطة الحكم  
الذاتي الفلسطيني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 119

مركز الإحصاء الإسرائيلي، إحصاءات الضفة والقطاع، رقم 39، سنة  
1987.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته  
الحرب! المعونة والتنمية وتكوين الدولة، نيويورك 2006، ص 226.

نصر، عبد الكريم، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في  
الأراضي الفلسطينية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنتدى العربي  
الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيروت،  
أكتوبر 2004، ص 26.

## المدخلات

### مدخلات الجلسة الأولى

#### ◀ نادية ابو نحلة:

لقد تحدث د. ابراهيم ابراش عن الآليات المطلوب توفرها في حال إعلان الدولة، واعتقد أن هذه الأمور مازالت إشكالية إستراتيجية فلسطين، ومازلنا حتى اليوم نراوح مكاننا، فهل نسير في اتجاه المفاوضات ثم إعداد الوثيقة الفلسطينية أم العكس؟ حول انتخابات المجلس التشريعي، كيف يمكن أن يكون هناك قراراً موحداً وعلى أي أساس سيتم اختيار طريقة انتخابات المجلس التشريعي؟

لا بد من الإقرار بأن إشكالية الوضع الفلسطيني الحالي جاءت بفعل التدخلات السياسية الخارجية، حيث تمت مقاطعة أول حكومة فلسطينية منتخبة تشكلت عام 2006، مما أدى إلى الانقسام السياسي. الواقع الآن يقول أن هناك تعنت إسرائيلي تجاه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية مقابل التزام من السلطة، لكن الاتحاد الأوروبي مازال يرد باستحياء على كل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من استيطان.

نحن نريد دوراً أكبر من الاتحاد الأوروبي، حيث أن الرعاية الأمريكية للمفاوضات لم تود إلى أي نتائج. وأود التساؤل هنا: هل الواقع يسمح بتنفيذ حل الدولتين؟.

وتساؤلي الأساسي هو هل نملك إستراتيجية قلب الطاولة؟ فنحن ندرك جيداً المشكلة، وندرك المعوقات التي حالت دون استكمال التوجه نحو الأمم المتحدة، وهو أحد عناصر قلب الطاولة.

لقد كان الموقفان الأوروبي والأمريكي مؤيدان للديمقراطية والربيع العربي. فكيف ينسجم ذلك مع السكوت على استمرار وجود الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية؟ ألا تستطيع الشعوب الأوروبية الضغط على الحكومات لديها لإنهاء الاحتلال؟

بالنسبة للمصالحة، لماذا يتدخل الاتحاد الأوروبي وأمريكا فيها، وهي شأن فلسطيني داخلي؟ لماذا نعول على الدور الأمريكي في عملية السلام، في الوقت الذي يمكننا انجاز المصالحة والانتقال إلى الهجوم الدبلوماسي في الأمم المتحدة؟

#### د. خالد صافي:

إن فكرة التبادلية تعني شرعة الاستيطان والاستسلام للأمر الواقع. والآن قلبت الموازين وأصبح متداولاً فكرة التبادلية، وهذا يعد أمراً خطيراً. عند الحديث عن الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي الذي يفترض أن يخلق إستراتيجية عربية جديدة تجاه إسرائيل لكن للأسف الحصاد لذلك جاء أكثر تطويعاً للاستسلام لإسرائيل. من هنا يجب علينا رسم إستراتيجية واضحة تجاه الربيع العربي.

بالنسبة للخيار الدولي هنا يجب ترجمة ما حدث سياسياً على أرض الواقع هل لدى السلطة الفلسطينية القدرة على ذلك وهل سنكتفي به فقط؟ أين المقاومة الشعبية على الأرض لدعم الانجاز السياسي؟ علينا الجمع بين القرار السياسي والمقاومة على الأرض .

من خلال المتابعة للجانب الأوروبي هناك تقدم في الموقف الاوربي لكنه بطيء وبحاجة لعمل فلسطيني عربي لحته، وعمل إستراتيجية حول كيفية التوجه للمجتمع الأوروبي لكسبه.

#### ◀ د.فيصل أبو شهلا:

هناك إشكالية فلسطينية بعدم متابعة القرارات التي نحصل عليها وانعدام للتفكير والإستراتيجية لما سيكون عليه الحال في المستقبل، وما هي الخطوات القادمة. يجب علينا التفكير بالمجلس التأسيسي للدولة وعدم الاستسلام لما يعطي لنا فقط .

وعلينا الاستمرار في المفاوضات والعلاقات مع المجتمع الدولي على أساس أننا دولة معترف بها. لماذا يجب علينا التساوق مع ما يريده نتنياهو وسعيه لإلقاء اللوم على الفلسطينيين كونهم من فشل المفاوضات؟ لقد أفشلت إسرائيل مهمة كيري لأنها تحاول تحميل السلطة ذلك كما يجب علينا الاهتمام أكثر بعلاقاتنا مع أوروبا.

#### ردود المداخلين

##### ◀ صالح زيدان:

حول القرار وكيفية صنعه، فيجب أن يؤخذ بشراكة مبنية على انتخابات ديمقراطية والفرق بين الوضع الآن وعام 2006 واضح، كما أن المرأة لم تحصل على أي مقعد في إطار التمثيل النسبي.

نريد شراكة قائمة على قانون انتخابي عادل ومنصف لا يقصي أحدا ولا يؤجج الصراع

الجميع يتحدث عن تغيير الاستراتيجيات ونحن نريد الاستراتيجيات التي تستهض عناصر القوة الفلسطينية، وتستطيع الجمع بين العمل السياسي والمقاومة



في هذا المجال نحن بحاجة أيضا لاستثمار الانجازات الكبيرة التي حققناها مثل محكمة لاهاي وتقرير جولدستون اللذان لم نستثمرهما في وقتهما.

يجب استخدام عناصر القوة الذاتية المستندة إلى آليات صنع القرار وتعتمد الشراكة وقرار الهيئات وان تكون القيادة لمنظمة التحرير .

أنا مع الفكرة التي قيلت أن التبادلية فكرة خاطئة نحن نريد إقامة دولة فلسطينية بحدود عام 67 وعاصمتها القدس وصيانة حق اللاجئين.

◀ د. إبراهيم أبراش:

أنا لا أري أن الانتخابات هي المدخل الوحيد لإخراج الحالة الفلسطينية من الوضع الحالي وبالنظر لما يجري في مصر فان الانتخابات لم تخرج الحالة المصرية من الأزمة.

أولا يجب التوافق على ثوابت المشروع الوطني قبل الانتخابات ويجب تحقيق المصالحة والتوافق قبل خوض معركة الدولة .لدينا الآن أزمة قيادة ومن الذي يمثل الحالة الوطنية خارجيا وهي جزء من الإستراتيجية.

واعتقد أن على الفصائل يقع دور قلب الطاولة تجاه أبو مازن أو حماس ويجب أن يكون هناك دور واضح لتلك الفصائل التي هي جزء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

ونمكن خطورة التبادلية ليس في شرعنة الاستيطان فقط بل في ماهية الأرض التي يتم التبادل عليها حيث لا يوجد بديل مهما كان عن ارض القدس والقبول بالفكرة من أساسها هو أمر خاطئ

◀ أ. موريل:

إن السبب الرئيسي في كون الرأي العام في أوروبا لا يترجم لسياسات، أن الأوروبيين لا يصوتون لهذه المواضيع. فعلى سبيل المثال فإن الأسبان في شهر سبتمبر القادم سينتخبون من سيحقق لهم فوائد اجتماعية واقتصادية وليس سياسية حتى لو كانت هذه سياسة تتبعه لكن لا تتخذ كقرار في الانتخابات ،هناك الكثير

من الأوروبيين نشطاء في السياسة وقضية المستوطنات والاعتراف بفلسطين وهناك مؤسسات المجتمع المدني التي تؤثر على السياسة في أوروبا، لذا يجب التواصل معهم باستمرار فحتى الحكومات التي تأخذ قرارات تجاه إسرائيل مثل ألمانيا تبدأ بالتصرف بشكل مختلف أمام الرأي العام.

أما بالنسبة لموضوع المصالحة والبعد الدولي له، فانه يوجد هناك البعد المحلي والبعد الدولي ويجب عليكم العمل مع الأوروبيين. كي لا يقوم المجتمع الدولي بتدمير أي اتفاق مصالحة سيتم التوصل إليه في المستقبل. إن المشكلة أن السلطة في الوقت الحالي تعتمد بشكل رئيسي على المجتمع الدولي والمساعدات الدولية، لذلك سيكون أمرا جيدا إقناع الأوروبيين بدعم المصالحة ليس في الخطابات بل أيضا على أرض الواقع .

## الجلسة الثانية والثالثة

### د. فيصل أبو شهلا:

لماذا لم نحقق شيء ملموس برغم وجود الكثير من الخبرات والكفاءات بيننا؟ نحن بحاجة للتصميم والكفاءة لتحقيق الانتصار ويجب علينا البحث عن آليات الانتصار والتصميم عليه. إن ما ينقصنا هو الإستراتيجية للتقدم ومطلوب وضع إستراتيجية تتفق على مشروع وطني واحد ورؤية إستراتيجية مشتركة يتم التوافق عليها مستخدمين كافة الأدوات والإمكانيات المتاحة لتحقيق النصر.

هناك محاور أساسية في تشكيل الإستراتيجية فيما يتعلق بدخول فلسطين الأمم المتحدة وهو الاعتراف بالدولة الفلسطينية وهو منطلق أساسي للوصول إلي الهدف. الدولة هي أرض وشعب، وهما لدينا، واعتراف دولي وها قد حصلنا عليه، أماننا الآن معارضة لمنع تحقيق هدفنا واعتراضات من قبل أمريكا وإسرائيل، لذا يجب وضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة هذه الاعتراضات، كما اقترح مزج المقاومة مع التفاوض بإبداع فلسطيني.

هناك إستراتيجية مسبقة من قبل أمريكا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ويجب علينا مواجهتها والتحضير لها .

يجب ألا تكون الانتخابات القادمة لمجلس تشريعي بل لمجلس تأسيسي للدولة وعدم انتظار مناكفات مجلس الأمن.

لقد انتهت مهلة كيري في 7 يونيو ولقد عملت إسرائيل على تعطيل تلك المهلة لذا يجب علينا المسارعة لتقديم طلب للدخول مؤسسات الأمم المتحدة وأهمها الدخول في اتفاقية روما ومحكمة الجنايات الدولية.

يجب الانتباه إلى أهمية منظمة التحرير الفلسطينية ومن الأخطاء الكبيرة منذ قيام السلطة قيامها بإضعاف منظمة التحرير ومؤسساتها يجب عدم التفريط في وجود المنظمة لأنها تمثل فلسطينيي الشتات، وهي ضمانة حق العودة واقترح أن نخرج من دائرة الشكوك إلى دائرة المسؤولية والشراسة الحقيقية وكشف المستور ومحاولة إصلاح الخلل في المنظمة والتصدي للهيمنة في القرار السياسي.

يجب الاتفاق على مرجعية المقاومة والمفاوضات برؤية إستراتيجية وممارسة كلاهما حسب ما ينطق عليه.

يجب مراجعة آلية اتخاذ القرار في الساحة الفلسطينية لان القرار الجماعي وتفعيل المؤسسات هو أمر في غاية الأهمية، وما يحدث الآن هو بسبب غياب المؤسسات .

يجب أن يكون هناك ميثاق شرف موقع من الجميع بالمحافظة على ديمقراطية الدولة الفلسطينية، وان هذه الدولة مدنية تدافع عن كرامتها وحرية شعبها. والمقصود بالدولة المدنية أنها على مسافة واحدة من جميع أبنائها دون التمييز في الدين والعرق والجنس.

هناك أهمية كبرى للدور الأوربي في دعم القضية الفلسطينية ويجب التركيز عليها ولدينا شراكة في الأمن القومي والعمق الاستراتيجي مع أوروبا وهي

لا تتبنى الموقف الإسرائيلي بشكل مطلق كأمریکا .إن فلسطين الآن عضو مشارك في المجلس الأوروبي عبر تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأثير الرأي العام الأوروبي هام جدا ويجب السعي للتواجد هناك لزيادة هذه الشراكة ويوجد لدينا معطيات تستطيع الضغط على أمريكا بتغيير مواقفها.

#### ﴿ إبراهيم الزعاتين: ﴾

إن الانقسام الفلسطيني ليس وليد هذا اليوم، والصراع مع الكيان الصهيوني أيضا كذلك، لذا فإن وثيقة الاتفاق الوطني فيها حل لكل ما نعانيه لكن لا احد يعمل بها. هذه الوثيقة تستحق أن تقوم مؤسسة أو مركز معين برعايتها لمعالجة ما فيها من إشكاليات وقضايا، مثل اللاجئين والكفاح المسلح والانتخابات ويجب جمع الأطراف لمناقشتها والبحث عن طرق لتطبيقها.

#### ﴿ نادية أبو نحلة: ﴾

اقترح أن يكون هناك نقاش مرة أخرى حول موضوع منظمة التحرير الفلسطينية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني وهي تتضمن مجموعة من الفصائل، لكن انضم إليها مجموعة من مستقلين يحملون مبادرات منها ما هو ضد القضايا الأساسية فيها مثل قضية اللاجئين، إذن من هم أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية؟

فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بوجود الاحتلال. وفيما يتعلق بالقانون الفلسطيني الذي اقر نظام السوق وهو نظام تبعي ويخلف طبقات متفاوتة في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي وصلنا إلى التبعية الاقتصادية وعدم وجود نظام اقتصادي فلسطيني مستقل.

لقد قمنا بانتقاد اتفاقية باريس ومدى أضرارها، ولكن بعد ذلك ذهبنا إلى انابوليس وهي اتفاقية مذلة ولا تعطي فرصة للاقتصاد المستقل

يجب اعتماد مصطلح التنمية الانعتاقية والتي تقول انه يجب إنهاء الاحتلال وتحرير الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية .

#### ◀ د. مريم أبو دقة:

لابد من التركيز على منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الكل الفلسطيني وان وجودها أساس لتحرير فلسطين وبناء دولة فلسطينية، ولن ينتهي وجودها إلا بتحقيق دولة على الحدود التاريخية والسلطة الفلسطينية هي أمر آخر.

من ناحية سياسية فان إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة أن كلا منهما أتى وفق معطيات سياسية لكل منها منطقها ولكل منهما منطلقاتها ونظامها وإستراتيجيتها المختلفة، وبالنظر إلي المرجعيات القانونية التي تحدد علاقة السلطة بالمنظمة فهي أربعة:

1- قرار اللجنة التنفيذية عام 1993 بشأن تكليف رئيس المنظمة بإنشاء السلطة الوطنية وهو غير كافي لتحديد العلاقة بينهما.

2- قرار المجلس المركزي الموافقة على اتفاقية أوسلو.

3- قرار المجلس الوطني أن منظمة التحرير هي الممثل للشعب الفلسطيني وأداته هي السلطة.

4- ديباجة القانون الأساسي للسلطة الوطنية.

قانونيا عند الحديث عن المنظمة والدولة كجسمين قانونيين فان منظمة التحرير ستبقى مشروعاتها قائمة حتى تحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

بالنسبة للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة وهو اعتراف مقرر وليس منشئ، وبالتالي فان حصولنا على عضوية مراقب يمنحنا كافة الحقوق بذلك.

### ◀ محمد علوش:

نحن أمام برنامجين متناقضين تماما ولا نملك قرار فلسطيني حر ومن يملك المال هو من يملك القرار، لقد تجاهلنا دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفوقنا أمام جغرافيات صغيرة هنا وهناك، لذا أصبح الفلسطينيون في القدس والضفة الغربية هم المستوطنين إذا لقد تغيرت المعادلة ونحن إلي الآن لم ننطق.

### ◀ د. جهاد أبو طويلة:

هل نحن كفلسطينيين قيادات أو مجتمع مدني وصلنا إلي مرحلة التحول من اجل الدولة؟ اعتقد إننا لم نصل بعد، إذا كانت هناك دولة فلماذا يتم الإعلان عنها والإعلان عن إقامة الدولة خارج ارض فلسطين؟

إن إشكالية اللاجئين ليست بحاجة لقرار أمم متحدة أو غيره، وهي أمر بإرادة الشعب الفلسطيني واللاجئين. وما يحدث في سوريا دليل على ذلك من هنا يجب أن يكون هناك زحف جماهيري إلى فلسطين

هل نحن قادرون على ممارسة السيادة وحماية الأرض والشعب؟

### ◀ أ. أسامة نوفل:

لا توجد مفاوضات حول الرؤية المستقبلية للعلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، وبالرجوع لإشكالية اتفاقية باريس فان استمرار العلاقة الحالية هو لمصلحة السلطة الفلسطينية لان المردود الاقتصادي الكبير يعود إليها.

اجمع المحللون الاقتصاديون على ضرورة إلغاء اتفاقية باريس

أين نحن من الدخول إلي المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد

الدولي؟

## ردود المداخلين

### د. جميل مجدلاوي:

هل نحن أمام برنامجين وما هما؟ لا يوجد برنامجان والجميع يتطلع للأمريكان وتجلي ذلك في خطاب خالد مشغل. بعد وثيقة الوفاق الوطني اجتمع أبو مازن وإسماعيل هنية وكل القوى الوطنية والإسلامية وتم إعداد ورقة آليات لتنفيذ الوفاق الوطني، لكن في وقتها اجمع الاثنان انه ليس الوقت المناسب لذلك. هناك مصالح لشرائح اجتماعية في الموقعين. أنا لست طرفا في الانقسام وهو مفروض من قيادتي فتح وحماس ويجب تحويله الآن من انقسام عمودي إلي أفقي بحيث ن عزل الشرائح التي تريد أن تتغذى عليه وهذا أمر لا يتم إلا بحوار ديمقراطي قوي لنستطيع كسر هذه التجاذبات.

في الانتخابات السابقة حققت الجبهة الشعبية 4.5% وبقية الفصائل نحو 2.5% إذا ما الضغط الذي نستطيع ممارسته بهذه النسبة؟ يجب توحيد القوى الديمقراطية التقدمية كي نحقق نسبة اكبر يمكنها الضغط.

كيف نعيد الاعتبار لما حاولنا فعله في 15 آذار الماضي وتجاوز الثغرات ومنها محاولات الاحتواء التي جرت من القوى وكيفية التصدي للقمع من الجهتين، وأدعو الشباب ألا يستعجلوا الزعامة التي جعلتهم صيدا سهلا لمن أراد أن يحرف المسيرة.

### أ. عصام يونس :

هناك حقيقة انه يوجد في غزة هيئة للعمل الوطني وهناك ممثلين لفصائل منظمة التحرير وهناك مقر للجنة التنفيذية يجب أن ندافع عنه، نحن نريد الوصول إلي مرحلة الشراكة ونريد كفلسطينيين إستراتيجية جديدة، لذا يجب أن نقف ونفكر ولا نظل أسرى لهذا الأمر.

إننا بحاجة إلي أن يقوى التيار الديمقراطي في السلطة الوطنية الفلسطينية وفق برنامج ورؤية وإجماع وطني والمقاومة تزرع والمفاوض السياسي يحصد.

◀ د. سمير أبو مدللة:

كل من السلطة في رام الله وغزة يتبع اقتصاد السوق، وحول اتفاقية باريس يجب التخلي عنها، لقد طرح خيار الفصل وأنا أميل إلى منطقة تجارة حرة كأفضل خيار.

المال السياسي الذي استخدم في الانتخابات له تأثير ويجب توحيد الإطار الديمقراطي.

◀ د. مخيمر أبو سعدة:

هناك أحاديث متكررة من جانب أمريكا وإسرائيل، أن حل الدولتين هو مصلحة إسرائيلية لكن إسرائيل ليست مستعدة لقيام دولة فلسطينية على كامل حدود فلسطين 1976، وهي تريد دولة كانتونات محدودة بالمقاس الصهيوني منزوعة الصلاحيات .



labor, which contributes to the reduction of unemployment. As for the negatives of this option, they include the following: The difficulty of the realization of free trade under Israel's control of border crossings and ports, and the inability of Palestine to levy customs duties higher than those prevailing in Israel. It would be undesirable in Palestine, at least in the short term, to impose tariffs lower than those common in Israel, owing to the high dependence of Palestine on customs revenues in financing the government budget, and the Palestinian products exposure to ruthless competition by Israeli products.

**The third option: The application of a customs union between the two parties:**

This means that continued economic merger with Israel, and this option is considered a more advanced step than the option of free trade, and also a greater exportability through increasing the exportable industries and more transmission mobility of production elements, in addition to selling products on better terms and the possibility of increasing the returns and customs duties and taxes arising from an increase in trade between the Union and foreign countries.

However, a shortcoming of this option is that it may fail to bring about high and sustainable economic growth due to a lack of incentives needed for the upgrading of exports, and subsequently reaping substantial production profits. Moreover, this scenario or option may not reflect a genuine trade policy change, although the improved freedom of movement and the low cost of transactions and deals and bargains would provide the easiest route for a temporary enhancement of Palestinians' earnings.

**Fourth: The Ideal Option for the Palestinian- Israeli Economic Relationship:**

It would be preferable to establish a free trade zone with Israel only in the case of disengagement, albeit gradually, from the Israeli affixation policy and economic dominance and in the event of Israel's abandonment of its ambitions with regard to the issues of occupation and settlements and when dealing with an independent State of Palestine on the basis of equality and parity in economic relations, including foreign trade policies.

Authority remained captive to the Israeli macroeconomic policies based on affixing the Palestinian economy wholly and partially to the Israeli economy and market.

### **Third: the future of the economic relationship with Israel**

On reviewing the Palestinian-Israeli relationship, we found that this relationship is marred by a lot of disequilibrium and irregularities on account of Israel's tight grip on the border crossings and its occupation of large parts of the Palestinian territories, as well as its forcible control of the foreign trade activities, therefore the Palestinian economy needs to be rehabilitated, boosted and rid of those economic irregularities, as the Palestinian-Israeli relationship is one of a customs union that is unilateral and unequal. Following is a review and analysis of scenarios for the relationship between the Palestinian and Israeli economies, which focus on separating the two economies, or applying one form of economic integration as follows:

#### **The first option: The option of the economic separation:**

Of course, this option will have some pros and cons, and one of the advantages of separation is that the Palestinian economy becomes independent, meaning that it can apply the principle of reciprocity (or tit for tat) and staying away from the Israeli domination and control.

As for the negative effects of separation, according to studies, it would, in the first year, result in the reduction of the national income by 50%, and consumption by 40%, and a decrease in demand for domestic labor by 10%, and a foreign trade cut by 40%, and a 60% rise in unemployment.

#### **The second option: A free- trade zone between the two parties:**

This option implies the cancellation of tariffs and foreign trade restrictive procedures among the two economies, allowing free movement of goods among them, with the right of both states to pursue their own independent trade policies in terms of exports, imports and economic potential, which means the independence of Palestinian politics within a co-operative environment with Israel featuring a free trade zone between the two countries. And again, this option has of course many pros and cons. One important merit of this option is that the Palestinian products have access to a larger market, thus increasing the discharge chances of unsalable products, a greater demand for

**The Recession and Decline Phase:**

This started from 1982/1983 up to the late eighties, as reflected in all the macroeconomic indicators. It was caused by the continued stifling economic crisis that hit the Israeli economy, most remarkably inflation, distorting the structure of the Palestinian economy, the dependency of the West Bank and the Gaza Strip economies on the Israeli economy, the low- level investment climate, and the apparent disparity in the level of economic and social balances between the West Bank and Gaza.

**Second: the Post- Oslo Phase:**

The agreement did not emerge in a vacuum and this argument is based on the premise that the way in which the Palestinian National Movement evolved could not have led to the agreement reached, as the National Movement began, since the sixties groping a political solution to the Palestinian problem, based on various bases and references. But, what are the factors and historical contexts behind this agreement?

Since the emergence of the peace process on the eve of the Madrid Conference and the signing of the Oslo Accords in 1993, Palestinians have held hopes of a disengagement of the forced liaison between the Palestinian the Israeli economies, and its liberation from Israeli restrictions that led to the hindrance and stifling of the Palestinian economic initiatives during the occupation era. But this did not happen and restrictions on the Palestinian economy did not change, which reflected on the structure of the Palestinian economy in the form of many shortcomings such as: poor infrastructure, a chronic investment gap, import- export imbalance, disparity of supply and demand of jobs,a poor relationship between labor productivity and wages in the Palestinian economy, the weak relationship between production and consumption, and the lack of technical assistance services and scientific research.

Here, it must be recognized that the transitional period's agreement was unable to fight or get rid of the structural distortion embodied in the excessive weakness of the infrastructure; the scarcity of investments and Israel's control of foreign trade, and consequently the trade balance; and the dependence of nearly a third of the Palestinian workforce on the Israeli labor market, and further the Palestinian

# **The Perspective of the Economic Relationship with Israel**

**By: Dr. Samir Abu Modallalah**

## **First: The Pre- Oslo Phase:**

The economic relationship with Israel has undergone many stages since 1967, as there was not a clear Israeli economic policy directed to the occupied territories in the early months that followed the Israeli occupation of the West Bank and the Gaza Strip in June 1967, due to Israel's preoccupation with security and political issues related to the implications of the occupation. Soon, however, Israel had discovered economic realities in the West Bank and the Gaza Strip that could be used for the benefit of the Israeli economy boycotted by neighboring Arab countries, and in order to achieve these gains Israel had taken numerous political and economic measures and steps that facilitated the Israeli economic exploitation of the Palestinian economic resources. At that period, the Palestinian economy was characterized by numerous features such as weak economic growth, which underwent three phases:

**Rapid Growth Phase:** A phase which lasted until the mid- seventies, where statistics show a significant rise in the indicators of national accounts, GDP, National output, consumption and investment.

**Economic growth rigidity Phase:** A period which stretched from the mid-seventies until the early eighties. During this phase the Palestinian economy saw poor levels of growth due to the strict tightening sources of growth, especially after the Israeli Likud Party took power.

With regard to the International Court of Justice, the system of litigation requires the consent of the parties of the dispute on the jurisdiction of the court to consider it, which means that Palestine and Israel should agree on the court's jurisdiction.

The new status also enable the Palestinians to actively work in the space of human rights after the signing of the agreements of human rights, so that they can lodge complaints against Israel and exploiting its surveillance mechanisms in order to serve this trend.

### **The State... Geography and the right of return:**

The new status of State of Palestine has determined the borders of the state to be those territories occupied in 1967 which is contradicting the Declaration of Independence that was based on Resolution 181, where the geography, population and borders were not required to be specified.

That involves determining the Palestinian territory by one party submitted voluntarily while there is an already existed legal and political reference which is the Resolution 181, and was better to apply for membership in accordance with the obligations of the resolution as long as the Palestinian land in both cases are not subject to the Palestinian sovereignty.

The most important question remains: Is the decision detracts from the Palestinian right of return<sup>6</sup>

The president Mahmoud Abbas referred, in his address at the UN hearing for voting on the request of the non-member state, to the right of return and the General Assembly resolution 194 as a basis to solve the refugees' problem.

The new status itself does not carry a prejudice to the right of return for Palestinian refugees, but the right of return been eroded by the negotiating process and the goodwill gesture, regarding the right of return, in the negotiators' speech for the Israeli side. Therefore, the right of return needs to be immunized by insisting on it as an inherent and inalienable right.

making the world taking its responsibility when it comes to justice and international law

It is important to say, joining the community of the UN entails duties and rights, as well as when joining the criminal court and when demanding to investigate war crimes committed by Israel. Things may go in the opposite direction and alleged violations of international law by the Palestinians themselves may be considered.

**Lack of political will:**

The important question is the question of the will, is the Palestinian political system has the will to do so, does it need this necessary status and to take a political initiative to prosecute Israeli war criminals?

In reality, there was two opportunities for the Palestinian Authority to do so, but it seems that the absence of political will prevented the use of them as expected: first opportunity, the Advisory Opinion of the International Court of Justice in The Hague for the case of the Apartheid Wall in 2004, which was an important decision to emphasize on the legal status of the Palestinian territories as occupied territory and the illegality of wall, yet, it remained locked drawers decision not released by the authority to be used in the defense of Palestinian rights clause. Second: the Goldstone report on the investigation in crimes committed during the aggression on the Gaza Strip in 2008-2009, which considered that much of what has done by the Israeli occupation forces rose to the level of war crimes and crimes against humanity. The recommendations of the report has not been taken into consideration yet, not only because of the refusal of the international community but because the authority's failure to do its part in supporting the report and to make on the top of the international agenda.

The political Palestinian will and the a ability to reject pressures will be shown through joining the International Criminal Court which forms the basis for the criminal prosecution of the crimes committed against the Palestinian land and people, as according to the Article 13 of the court which implies that it is not allowed for any state not a member of it to bring lawsuit, with the exception of the Security Council and the Prosecutor General. As the State of Palestine has accorded the legal status to do so, it is now in front of the real exam to join the court and demanding investigation on the Israeli crimes.

Gaza Strip in 2005 or the Hamas takeover of it. There is almost an international consensus concerning the legal status of the Palestinian territory including Jerusalem as an occupied territory, including the position of the International Committee of the Red Cross, the United Nations and several of their bodies as it seems so obvious in its decisions and activities.

Here we must emphasize on two important issues: first, that the serious resolution is detector to that fact and not a constructor, and there is no good reason to exaggerate with regard to the legal status of the occupied territories, which has been alleged that the resolution was made to resolve it. And second, linked to the Oslo accords, none of the texts of the agreements signed between the PLO and Israel did not define the Palestinian territories as occupied territory, and if it was not occupied territory it is disputed land which is the Israel's official position, by which it claims that the land located «under its rule »in 1967, are all part of, and where it is, Israel, inherited the British Crown in Palestine, and who inherits all “Palestine” have a right of ownership of part or parts of the Palestinian territories, which means that the legal status of the Palestinian territories need to be advocated permanently in the political and legal Palestinian action.

Such new status of Palestine as a non-member provides a political, diplomatic and new legal space which must be exploited and employed in order for Palestinians to rehabilitate their case, in particular to work on being always on the top of the agenda of the international community, which is witnessing exciting developments making the priorities upside down.

Among other things oh having the new status, it contributes to give a legal characteristic of this state as an international actor which qualifies it to join and sign treaties and agreements in various fields and participate actively in the meetings of the United Nations and its specialized agencies and their bodies different, especially the General Assembly as a unique and important forum of the political and international relations without the mediation of the Arab or Islamic country or the League of Arab States.

With regards to the legal characteristic which the State of Palestine will have, it will be able to sign the Rome Statute, by which it will be able to join the International Criminal Court, and requesting the prosecutor of the court to investigate war crimes committed by the Israeli occupation, which is a duty to delegitimize occupation and

achieve their dream of the promised statehood with the right to self-determination, but rather it actually distanced more and more between them and what they were expecting, where it provided the occupation a space of time exploited by maximum capacity towards changing the parameters of Palestinian land and its inhabitants and creating new facts on the ground, such as judaizing Jerusalem, settlements, confiscation of land, building a wall of apartheid, deepening the separation between the West Bank and the Gaza Strip, imposing a tight blockade on Gaza Strip, and severely weakening the Authority, so as it appeared to the Palestinians that it would be difficult to go back.

The move is also an expression of rejection of references of the peace process, if there was originally references except a reference of negotiation, which means the Palestinians' desire to push the world to shoulder its responsibilities and re clash with the occupied Palestinian territories, then establishing a peace process restricted with time frame and references to ensure an end to the occupation and establishing an independent Palestinian state on the territories occupied by Israel on 5<sup>th</sup> June 1967.

Despite the importance of the resolution, and in order to achieve the desired aim, the Palestinian political system should fortify the resolution politically and legally, which requires a political will to do so, in order for the resolution to become a goal in itself, or as part of a battle in public relations. It should be marked with the end of the previous forms of negotiation and declaring the estrangement with it unless it is established on specific references to end the occupation and its results according to a specific timeframe does not exceed one year, this requirement should be upheld, and not to succumb to the pressure which will be inevitably exerted on the Palestinians.

### **The legal status of the occupied territories:**

Some go in defending of new status in the United Nations that it had resolved a legal debate about the legal status of the Palestinian territories as occupied territory and not disputed ones. However, it goes without saying that the legal status was and still is an occupied territory whether this fact is recognized by Israel as an occupying force or not. The political developments also has not changed it, whether the establishment of the authority or the unilateral disengagement from the



# **The Non-Member State: Legal and Political Remarks**

**By Mr. Issam Younis**

Granting Palestine a non member state in the United Nations implies symbolic and important political and legal indications. At a time when you look at it as a positive and important development, it may also involve a number of legal and political troubles, and thus overstate the achievement or underestimate it won't be useful but rather it should be exploited optimally.

The number of States, which voted in the UN in favor of the resolution reached 138 states, while 9 states opposed, 41 countries abstained from voting, and 6 countries were absent from the voting session. It is worth to look at such a large number of supporters of the resolution as an added value of the resolution and also reflects a large international will that give it an important moral force.

The Palestine Liberation Organization initiative to go to the United Nations representing a significant development for the fact that the Palestinian political system has lost the self and objective initiation, a long time ago; this was original from initiators. This is the second time to initiate on the ground of acting and not a reacting; the first time was the Declaration of Independence on November 15 (November) of the year 1988.

The Palestinian political system behavior is characterized and dominated by the reaction, rejection or response to what is casted of initiatives or projects. The step of going to the United Nations came as an expression of Palestinians despair of chronic «peace process» which has not ended the occupation nor getting the Palestinians closer to

Oslo Accords has caused confusion within the Palestinian political arena and has impeded the Organization's ability to restore its lead in the face of occupation and the settlement plots.

The Israeli policy , which seeks to impose a fait accompli policy that makes the two-state solution impossible, as manifested in a statement by the Israeli Deputy Defense Minister concerning the Israeli rejection of setting up a Palestinian state, and Israel's intention to transfer the Palestinians to " settlers". This coincided with the state of Arab weakness and the continued split of the Palestinians, which asserts the urgent need for maintaining the Organization as a political umbrella recognized regionally and internationally until the establishment of a Palestinian state with full sovereignty in the West Bank and Gaza Strip, with East Jerusalem as its capital city. This underlines the need for the Palestinian people to mobilize all their national and Islamic powers towards reviving its cause, and this requires re-structuring the Organization on the basis of a democratic and pluralistic society holding all Palestinians, as well as formulating a blanket strategy for confronting the occupation and settlement policies, displacement and uprooting practiced daily by Israel against the Palestinians.

With the advent of the forty - ninth anniversary of the founding of the Palestinian Liberation Organization (PLO) there still are some questions that come up persistently, e.g. , Can the Palestinian Liberation Organization (PLO) still shoulder the burdens of national liberation and ending the occupation ?, Does the Organization need correction and re-structuring of its institutions (the National Council)? Or, would, in fact a new, alternative organization be the answer? Or has the Organization itself become irrelevant after the Palestinians obtained statehood? How can the Organization be rectified with the merger of Hamas and the Islamic Jihad Organizations in the light of the Arab uprisings and the state of instability prevailing in the Arab region? These and other questions are still of concern to the Palestinians and others, and it is not easy to provide a prompt and convincing answer to them, as nothing yet is known about the willingness of Arab and foreign countries hosting the Palestinian refugees to allow for holding the Palestinian National Council elections on their territories.

The signing of the Oslo Accords had dealt a severe blow to the Organization, because it separated the earth, the people and the Cause, and led to the shredding of the land into parts, and the people into groups, and the PLO under «Oslo» granted a recognition of Israel on 78% of the historic Palestine , in exchange for the former's recognition of the Organization , but without a recognition of the political rights of the Palestinian people, which naturally resulted in the decline of the role of the Organization after the signing of the Oslo Accords because they sidelined the people and the land , reducing them solely to the West Bank and the Gaza Strip, which led the Organization to a near-paralysis state , and elevated the status of the Palestinian Authority at the expense of the Organization, the former becoming the center of Palestinian political action , especially after the Organization had become financially affiliated to the Palestinian Authority . The decline in the Organization's role as one of the disastrous consequences of the

# **The Structure of the Palestinian Liberation Organization (PLO) After the Declaration of Statehood**

**By Dr. Mkhemar Abu Sada**

The Palestine Liberation Organization did not see the light in 1964 in a vacuum or out of the blue \_ it was preceded by political and social forerunners both on the Palestinian and Arab arenas, for, after the proclamation of the State of Israel and the defeat of the Arab armies in the Palestine War in 1948, and the emergence of the Palestinian refugee problem , Palestinians became stateless and hence the establishment of the Organization PLO to keep the Palestinian national identity from loss and oblivion . Also, the Six Day War defeat in June 1967 had tremendous repercussions in the Arab region, and had led to dramatic changes in the Arab attitude in favor of giving wider powers to the Palestinian Liberation Organization (PLO), which encouraged the Palestinian military factions to get involved in the Organization. And since its inception, the Palestine Liberation Organization has worked to maintain the Palestinian national identity and personality, and sought through all political and militant tools to maintain the Palestinian issue as the core of the Arab-Israeli conflict. Thus, political, economic and military institutions were established to enable the Palestinian people to survive and withstand the uprooting and displacement attempts practiced by the Israeli occupation until now.

solidarity with the struggle of our people towards promoting this struggle and isolating the Israeli enemy on these levels.

Through this overall engagement with the enemy , and by providing the ingredients and the factors required for this clash , the recognition by the General Assembly of the United Nations of Palestine as a non-member ((observer member)) becomes a remarkable achievement of our people, and a step on the road towards achieving the goals of the people in a complete independent state based in word and deed on Palestinian soil, and the return of refugees to their homes from which they were displaced , and keeping the doors of history open to enable us to obtain the full rights of our people in their entire homeland .

Otherwise, i.e., without ending the division and restoring unity, and without the activation of all forms and means of resistance and providing support for the struggle of our people, both regionally and internationally and at all levels , this Tribunal's ruling would be wasted as had been other decisions and opportunities in the past, that we had not turned into strong foundations of struggle, although some of them, as noted in the context of this paper, had seen better chances and circumstances than those of today, and it will also join the list of the decisions already ignored by our enemy depending on the imbalance of power and the support of the United States and its Arab and foreign followers. Even more, our enemy will go further - if we do not behave appropriately- and take what suits them of the provisions contained in this ruling, and convert them into a new springboard to impose on us more concessions.

Accord Document approved by everyone , taking developments and the renewable realities of life in all stages of the struggle into consideration, as without ending the division and restoring unity, all of the achievements of our people would be threatened and the Palestinian people and cause as a whole would be at risk, thus becoming unable to achieve our national goals .

Second: Engage in full-fledged popular resistance of the occupation in all its forms, including standing up to the settlements and the settlers and turn every inch of the Palestinian territory confiscated by the occupation into a new battle ground for the public to clash with it.

And we have to admit that, despite the creativity of the masses of people in providing multiple and sophisticated models of this struggle, they did not do their best as should be done, and that the contributions of political forces and factions of the National Action have been far less than these forces and factions can afford as an acceptable minimum.

Third: The activation of the Hague Tribunal's ruling on the Separation Wall and annexation and the activation of the Fourth Geneva Convention related to the areas under occupation and finding international references assistant to our people 's struggle against the occupation and its policies.

Fourth: Revive and activate the overall boycott policies on of the enemy on the economic and cultural levels and others, locally, nationally and internationally, and there are many indicators of possible success at this level.

Fifth: Activate and revitalize the Palestinian representative institutions and all the tools and means of communication with the Arab political and social parties, and with international institutions and groups of

embody their own identity, a prominent feature has occurred over and over again - as will be seen later in the paper-, and that is **the incomplete nature of these attempts each time**, due to a host of recurrent reasons related either to subversive foreign interventions or to the fragility and hesitation of the consecutive Palestinian leaderships which have been so far leading this people , and also an illusion stemming mostly from the nature of these leaderships, an illusion that has led these leaderships each time away from pursuing the fighting option and leading conflicts that objectively derive from the nature of the Zionist invasion of our country and its aggressive, expansionist, displacement- replacement existence in Palestine and its being an extension and a base for the forces of colonialism and imperialism in its various stages and phases, and then the link between the interests of the Arab reactionary classes with the same enemy camp in general. This link, which has used to push these leaders to stop, hesitates and looks for settlements that have proved harmful to the Palestinian struggle and its only objective that governs this struggle, i.e. the goal of independence in an independent Palestinian state on the land of Palestine.

All the above should include the place and the status of the PLO as the leadership and reference of the Palestinian people and its state, in the context of the internal relations governing the Palestinian situation , and without discrediting the status of the Palestinian state, and with preserving the character of the organization and its international and regional legal status as a liberation movement for a people whose full national and human rights have not been attained despite setting up a state of its own.

And to achieve these tasks, on the path of achieving our national goals we must:

First: End the division and rebuild our national unity on a national basis and a program for resistance shouldered by the people and its nationalistic factions within the framework of the PLO, whose institutions should be rebuilt on a national, democratic basis , and in accordance with the common grounds contained in the National

addressing the issue of a Palestinian state to the concrete historical experience of our people in their quest and struggle for establishing and restoring their own entity, and asserting their own identity within an independent state, together with the offshoots and conclusions derived from that experience, would constitute an important, or even a necessary threshold to moving from debating the issue of a Palestinian state as a notion to the tangible realities and liabilities, so as not to return to the tragic and farcical happenings that have befallen us over long decades nearing a century, despite a great struggle and many sacrifices.

Yet, the struggle of the Palestinian people for safeguarding its own entity in an independent Palestinian state has continued ever since the victory of the Allies in World War I and the subsequent emerging of the Arab entities in the Levant as a result of the division of our countries between the British and the French, according to the agreements of Sykes - Picot in 1916.

Our people have shared with our Arab brothers from the new entities the aim of getting liberated from colonialism, however, our struggle was more complicated and many-dimensional because our struggle against British Imperialism , then called " mandate", had coincided with our strife against the inauspicious Balfour Declaration which granted the Zionist Jews a legal right to a national homeland in Palestine , a promise that was committed to by colonialist Britain which founded and sponsored the Zionist invasion of our country, which insidiously threatened Palestinian land and, on the other hand, colonialist Britain worked to suppress our people and confine the prospects for its development, using all methods of oppression and torture against the Palestinian people, including maintaining the weakness and fragmentation of allegiance, and keeping on top of the people a lax and ineffective leadership, with some sections thereof subordinate to the British colonialism itself.

In this bitter struggle, and throughout the Palestinians' attempts to



# **The Role of the Palestine Liberation Organization after the Declaration of State**

**By Mr. Jameel Majdalawi**

This paper presents a title chosen from among some other titles prescribed by "The Gaza Forum for Political and Strategic Studies" and these titles were cross-examined with other participants who submitted other papers to this meeting, trying to discuss the " Role of the PLO after the Declaration of the State" in the context of answering detailed or explanatory questions regarding this role, in terms of it being supervisory , guiding or leading and referential, as well as the role of the Organization in the master files, (i.e. Negotiations , Diaspora, Foreign Relations ), and then the legal status of the PLO after the Declaration of the State.

And to integrate the topics of this paper - according to the Forum project - with a group of other papers encompassing another range of other complementary titles that would hopefully approximate or complete the Forum project's general structure dealing with the Organization, the Authority, the State from several angles, and spotlight the current situation and future prospects.

And, in spite of the importance and direct nature of the questions posed by the Forum, I think that the proceeding from the controversy

Criminal Court and the International Court of Justice. While the Europeans along with the US administration will try to discourage the Palestinians not to bring matters to the international courts, they have few good arguments against the application of international law.

Oblige EU to apply its own laws and regulations: Palestinians should continue to pursue efforts at obliging the EU and its member states to applying their own laws and regulations and to translating their policy positions into clear policies and rules. The guidelines for labeling settlement products and the clarification of the territorial application of all EU agreements with Israel are all steps in the right direction. But watchdog activities are needed to ensure that Brussels and member states stick to these guidelines and rules in their dealings with Israel and transform them adequately and consistently into their national laws and regulations. It would also be useful to work out a code of conduct for European businesses that takes these rules into account.

Work with Europeans on Palestinian reconciliation: The European stance (in support of “reconciliation behind Abu Mazen”) definitely is not the main obstacle to Palestinian reconciliation. Still, one of the obstacles to reconciliation would be lifted if it were clear how Europeans would ensure diplomatic and financial cooperation with a Palestinian National Unity Government or a technocratic/transitional government that emerges from national reconciliation. For the time being, Europeans have deferred the issue until they see progress that would necessitate them to act. Thus, if Palestinians want them to move forward they would have to convince the Europeans that they could have a positive impact on reconciliation – and thus pave the way for democratic governance, rule of law, state building, a strong Palestinian negotiator, etc. – if they, rather than demanding the literal acceptance of the Quartet conditions, work out a pragmatic formula for continued cooperation.

role in determining election outcomes; that for one of the large EU member states, Germany under chancellor Angela Merkel, the security of Israel has been conceived as part of the *raison d'état*; that close economic, societal and military ties have developed between some EU member states and Israel, including close defense and security cooperation; and that Israel has reinforced its diplomacy and lobbying efforts.

### **What can Palestinians do to change European policies in their favor?**

Most of the factors mentioned are difficult or impossible to change, but some of them can and should be addressed. I think the following lines of action would be most important in this regard.

**Intensify lobbying / strengthen presence:** It is most important to put Palestine (and more specifically Gaza) back on European agendas. For this, a continued presence and intensive and smart lobbying in Brussels and in national capitals are crucial. These efforts should be exerted in parallel, through official channels as well as through civil society. As there are no official interlocutors representing Gaza in Europe today, it is crucial that parties and civil society representatives from the Strip exert a special effort. Such efforts would aim at regular high-level meetings with the EU3 and Cathy Ashton in which clear messages and demands on Europe would be delivered. Such demands would have to be adapted smartly to the local context.

**Develop clear strategies:** In order to transmit such clear messages, Palestinians would need to develop clear strategies. Today, the picture is rather confused: Are Palestinians aiming at two states via negotiations or via internationalization, at two states or at one, at statebuilding or at the solution of the PA? Those approaches and objectives are not necessarily all exclusive but there is a lack of clarity about where to go and how. In particular, it is not helpful to threaten with developments that are not objectives at all. **Use available instruments:** Palestinians should not let others dictate the means that they should use or not use. Rather they should use those legal means available – not as a threat but as a right, most importantly what some Israelis term “lawfare” or “legal warfare”, i.e. the International

they have not been able to agree among major member states on how to move forward in the absence of negotiations. The absence of a settlement has also not allowed Europeans to put to use any of the instruments they have at their disposal to contribute to sustainable peace or state building.

As a result, Europeans have not taken decisive action, but rather have sent out contradictory signals and given a confused picture: They have often and at times strongly criticized Israeli policies, above all those that contribute to eroding a two-state option. They have also started to work on guidelines for the labeling of settlement products. And most European states have voted in favor of the admission of Palestine to UNESCO as well as to the UN as a non-member observer state. Yet, Europeans have hardly had an impact on the peace process (or: been unable to reinvigorate it in the absence of US efforts). And they have, in spite of the 2009 suspension of an upgrade in EU-Israel relations, deepened these relations substantially over the last few years.

At the same time, there has been an enormous frustration in Europe – on the societal and decision making levels – due to the realization that the European financial, technical and diplomatic involvement since Oslo has had so little effect with regards to achieving progress towards Mideast peace, Palestinian independence, and strong and democratic Palestinian institutions. Public opinion in Europe has been tilting ever more strongly in favor of the Palestinians. An autumn 2011 poll conducted by Avaaz showed that in the UK 59%, in France 69% and in Germany even 76% of respondents were in favor of Palestinian self-determination and a recognition of Palestine as a full member at the UN. A 2012 survey conducted in Germany showed 69,4% of respondents relatively supportive or very supportive of the Palestinian side.

Still, these stances do not necessarily translate into official policies, into a stronger EU role in the peace process, or into a more assertive stance towards Israel. In addition to the reasons mentioned above – such as the preoccupation with other issues more pressing for the Europeans and the lack of unity among Europeans regarding as to how to move forward in the absence of a viable peace process –, other factors account for this phenomenon: that foreign policies rarely play a

# **The European Role in the Middle East Peace Process and EU-PA relations**

**By Dr. Muriel Asseburg,**

**Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for  
International and Security Affairs**

## **Where are Europeans on the peace process today?**

Europeans have, on the one hand, held for decades that peace in the Middle East, based on a two-state settlement, is a strategic European perspective. They have had clear positions on a final settlement and the issues involved in it (such as 1967 borders plus agreed upon land swaps; East Jerusalem as the capital of a Palestinian State; an agreed upon solution to the refugee issue based on GA resolution 194). Lately, they have realized the vanishing prospects for such a two-state settlement due to the fragmentation of the future Palestinian state's territory. And they have seen an increased (rather than a reduced) relevance of getting to agreement in the context of the so-called Arab Spring.

On the other hand, Europeans have been preoccupied with other issues, first and foremost the massive crisis in the Eurozone, and, when it comes to the region, with Iran, Syria and Egypt. Also, Europeans have always accepted that the US take the lead in the peace process. And they have been reluctant to assume a balancing role and to employ any punitive measures or measures which have been seen as potentially destabilizing the situation further. Rather, they have banked on negotiations between the parties (i.e. the notion that a settlement should be the outcome of direct negotiations between the parties), and

to drop the devastating division, to close the file of political detention and security scanning system, to stop the violation of media and public freedoms, democracy, to open civil institutions closed in Gaza and the West Bank, and to put an end to all authoritarianism practices that contradict the basic Law and undermine and weaken the cohesion of the society in confronting the occupation.

The researcher recommended that there is a necessity for the adoption of new national strategy and national decision-support after the new status in the UN and freedom from external financing constraints and the distortion pressure.

It was concluded that a comprehensive review of economic trends and addressing the crisis require an adoption of an economic recovery alternative strategy, less susceptible to the effects of the restrictions and the Israeli actions, led by the public sector and with the participation of private sectors, and is based on the mobilization of available resources and focused towards the growth to address the poverty and unemployment problems, to support and encourage small and medium enterprises, and the reconstruction of Gaza and support resilience of the affected areas of aggression and settlement and Judaization.

The researcher recommended that the application of socio-economic strategy requires a comprehensive national consensus based on active participation in the formulation of its mechanisms by all political and social forces.

The researcher found that the objective conditions are ripe for pressure to dismantle the severity of harmful bipolarity, and to stop the conflict to control the national decision in general, by the emergence of a role of a third force to be positioned between the two rival blocs, particularly through the mobilization of the public movement pressure

representation, to maintain three aims, namely portrayal of the unity of the Palestinian people; its representation as the sole legitimate representative; and maintaining of the independence of the Palestinian national decision.

The researcher emphasized that the Palestinian division in June 2007 pushed the forces of PLO to review its situation and revive it and its Executive Committee and the Central Council, but without practical recognition of being reference to the Palestinian Authority.

The researcher also concluded that the continued division weakens the Palestinian national decision and disperses the efforts and abilities, moreover the Palestinian struggles trend was biased due to an internal conflicts fall under fighting over the power and gains, where some social groups whom their interests are built on the division were stemmed from both sides.

The study recommended that the path of national partnership, the dialogue and the implementation of the reconciliation agreement is the most effective way for a real reconciliation as higher national interests are preferred over the partisan “factional” interests and quotas. The implementation of the reconciliation agreement on 4/5/2011 should be the base of the process of ending the division, forming a government of national consensus, and conducting; presidential, legislative, and the National Council elections based on the proportional representation system, by which the partnership is dedicated and the quota system is eliminated, and then to go beyond the case of bipolarity.



nature of the national liberation phase experienced by the Palestinian situation.

The researcher concluded that the crisis of the Palestinian political system, which appeared in 1982 is derived from the internal structure resulted from; the limited democratic reform, the absence of political partnership and national consensus, and limited participation in national decision-making created a state of calcification and sag to the Palestine Liberation Organization with years of marginalization, dwarfing and lengthy divisions which need to a "reconciliation" between the PLO and the people as well as a reconciliation among the factions themselves. Noting that, the PLO position was subject to a threat came from within. Some of its officials imagined that as with the signing of the Oslo Accord, the way for ending the occupation and the establishments and establishing an independent Palestinian state will be opened, and the doors opened to the exchange of power without taking into account the Israeli mines planted in the folds of the agreement that brought it to a standstill, resulting in a situation of marginalization and dwarfing the PLO and its position, absorbing and containing it and turning it into an extension of the authority rather than being its reference.

The study recommended that it is necessary to consolidate the electoral laws of both the National Council & Palestinian Legislation Council on the basis of the electoral law of the Palestinian National Council-PLO. After issuing a presidential decree and a decision of the Executive Committee of PLO, based on the proportional

tend toward expressing a categorical “one-side” strategy that may give the decision a legal characteristic only.

The researcher conceives that the UN resolution of recognizing Palestine as an observer state at the United Nations has strengthened the position of the State of Palestine as its territory is occupied and not disputed, as well as for the rights of refugees and in accordance with resolution 194 as a step towards the internationalization of the Palestinian national cause to ensure a balanced solution.

The researcher explained that the continuation of postponing the enrollment request of the State of Palestine to international institutions, which Israel fears, is not indicating to a serious intention of adopting an alternative strategy, which does not reflect a sound mechanism for national decision-making through a commitment to implement the decisions of the PLO and its bodies, but clearly reflects a unilateralism and a monopoly decision making style of the by the influential leadership in the PLO, resulted in a decision characterized by a legal characteristic and not a national legitimacy. The researcher calls to accelerate the entry of Palestine to the United Nations organizations and to be abided by the decisions of their bodies.

The researcher emphasized that the Palestine status upgrading to a non-member state in the United Nations does not affect the Legal and political status of the PLO, including the representativeness of the Palestinian people, and also emphasizes the institutional linkage between the PLO and the State of Palestine, which does not change the

# **After Obtaining the Observer State in the United Nations... Palestinian Strategy and Decision-Making**

**By. Mr. Salih Zidan**

The study aims at identifying the importance of Palestinian decision-making in the formulation of a national strategy to be an alternative after the newly obtained status of non-member state in the United Nations.

The importance of the study is lying in identifying a national Palestinian strategy and how to make the national Palestinian decision, with explanation of their interrelationship after the non-member state in the United Nations being granted by an overwhelming majority, which will open the door for spacious political prospects of Palestinian case if this new strategy adopted as an alternative strategy for the current strategy. And providing a sound mechanism for the Palestinian national decision-making with a national partnership, and making democracy mechanism.

The researcher emphasized that any decision is not subject to the control of the national representative foundation and its bodies will

in other areas, so as not to repeat the farce negotiating team at the Oslo negotiations.

In this context, in order to enhance the institutions of the Palestinian state, the elections, the government and the authority should be treated as set out in the agreements of reconciliation and with the entitlement of the state. Elections should be for a President of the State of Palestine and not for the President of self-governing authority, and for a Palestinian parliament not for a legislative council of a self-governing authority, also the reunification of the security apparatuses should be in the framework of a new function for these apparatuses as they should be devoted for the Palestinian state security and not a Palestinian security agencies to coordinate and work for the Israeli security within the framework of the Oslo obligations.

If the Palestinians want to activate the UN resolution concerning the recognition of Palestine as an observer state and to give it a practical value, their concentration in the political actions should be transferred to a statehood level through the practices on the ground which should reflect and express the new situation. In this case, whenever the Palestinian state takes a step in the direction of the statehood whenever the centralization and the function of the national authority in the political action fell back, and also the Palestine Liberation Organization may transform over the time to a party within the state, as happened after independence with the National Liberation Front in Algeria-FLN. It seems that the PLO leadership is still in a state of hesitation with regards to the strategic options, it does not seem that PLO is willing to enter into a political confrontation with Israel and Washington by adopting the UN resolution practically and canceling the authority of Oslo, and forming a Palestinian state and beginning the exercise of sovereign forms on ground.

the Palestinians and Israelis will return to the negotiating table again, pushing to say it is too early to search in the future of the PA based on the UN resolution. But it is necessary and legitimate to wonder about the future of the PA under the stumbled settlement process and the failure of the reconciliation process, the question does not address the PA in Ramallah, but the authority in Gaza also and the all components of the Palestinian people in the homeland and in the Diaspora.

Opening a discussion on the future of the PA does not fall within the framework of theoretical thinking or intellectual luxury, and using it as an element of tactics and political maneuvering to put pressure on Israel or the donors should be avoided, but rather it should be within the framework of strategic review for the overall mechanisms of the Palestinian political system. Asking the question of PA future is implying a strong imbalance in the Palestinian political field which is dealing with numerous and thorny files without vision or national strategy, all of that requires speed unite to put this strategy, which we believe will be - even in the short term – a strategy of multiple tracks, specifically in dealing with files of the Palestinian Authority, the PLO and the state. Even though the research topic is the future of the Palestinian Authority after the recognition of the state, but it needs to address the problem of the absence of the strategy even at the executive level, as well as the need to return to the stage of establishment of the Authority and its relationship to the strategic goal of the Palestinians, which is the Palestinian state, and does the presence of the Authority was a catalyst for the establishment of the state or not?.

The Palestinian leadership should deal with many issues if it desire to embody the state on the ground, issues of legal, political and economic dimensions; the form of the authority and its functions and the source of its legitimacy, funding, and components - the government, legislation council, the presidency, security apparatuses, the elections - the transition from the Basic Law to a constitution of a state. The Palestinian leadership has also to encounter more issues such as: negotiations, geographic split, diplomatic representation, sovereignty, people, borders, refugees, etc.. we believe that the ruling elite alone is unable to deal with these issues, so we hope from the President Abu Mazen and the PLO to form a team of experts in international law and

# **The Future of The Palestinian Authority After The Recognition of Palestine as an Observer State**

**By Dr. Ibrahim Ibrach**

The UN recognition of Palestine as a non-member State - Observer - sparked an unprecedented debate on the issues of crucial and decisive strategy: the future of the negotiations and compromise process, the Palestinian political system reference, the habitat of the national decision-making, and the future of the Palestinian Authority. This controversy even though elitist and invisible to the average citizen, but it added a new complexity to an originally complicated and troublesome political system, and especially regarding the future of the PA after the recognition of Palestine as an observer state.

There is no doubt that since the establishment of the Palestinian Authority in 1994, it has become a matter of debate and discussion. In beginning, the debate was between the supporters and the opponents “opposers” of the existence, the supporters see it as a transition towards a Palestinian state and opponents - especially groups of political Islam - see it as planned conspiratorial on the Palestinian issue. In a second stage and after the PA has settled, the debate was renewed over its practices between the supporters and those who accuse the PA of financial and administrative corruption, coordination with Israel, etc. But the controversy over the PA after the UN resolution to recognize Palestine as non-member State comes in a different context where many are betting that the time has come for a qualitative shift of the PA from the self-governing authority which Oslo agreement is its reference to the authority of sovereign state, yet, this controversy has not been decided.

It was believed that going to the United Nations and the recognition of Palestine as non-member state will end the PA as an autonomous authority, but the real situation indicates that the hopes of going to the United Nations did not come true, and all the signs are indicating that

# Contents

## Abstract

### **Dr. Ibrahim Ibrach**

|                                                                                                 |   |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
| The Future of The Palestinian Authority After The Recognition of Palestine as an Observer State | 2 |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|---|

### **Mr. Salih Zidan**

|                                                                                                     |   |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
| After Obtaining the Observer State in the United Nations...Palestinian Strategy and Decision-Making | 5 |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|---|

### **Dr. Muriel Asseburg**

|                                                                        |    |
|------------------------------------------------------------------------|----|
| The European Role in the Middle East Peace Process and EU-PA relations | 11 |
|------------------------------------------------------------------------|----|

### **Mr. Jameel Majdalawi**

|                                                                                  |    |
|----------------------------------------------------------------------------------|----|
| The Role of the Palestine Liberation Organization after the Declaration of State | 15 |
|----------------------------------------------------------------------------------|----|

### **Mkhemar Abu Sada**

|                                                                                                   |    |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| The Structure of the Palestinian Liberation Organization (PLO) After the Declaration of Statehood | 20 |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|----|

### **Mr. Issam Younis**

|                                                   |    |
|---------------------------------------------------|----|
| The Non-Member State: Legal and Political Remarks | 24 |
|---------------------------------------------------|----|

### **Dr. Samir Abu Modallalah**

|                                                          |    |
|----------------------------------------------------------|----|
| The Perspective of the Economic Relationship with Israel | 28 |
|----------------------------------------------------------|----|

# **Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine 6th**

## **The Palestinian Strategies After The UN-Bid**

**Gaza - 2013**